

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
لجنة الحسابات الوطنية

حسابات لبنان الاقتصادية
٢٠٠٨

دراسة منقّدة ومحرّرة بإدارة روبير كسباريان

بيروت، تشرين الأول ٢٠٠٩

تتشرف رئاسة مجلس الوزراء بإصدار تقرير الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. لقد تمّ تحضير هذا التقرير خلال العام ٢٠٠٩ تحت إشراف وتوجيهات رئيس مجلس الوزراء السابق، الأستاذ فؤاد السنيورة ، وقد أنجز في تشرين الأول ٢٠٠٩ خلال عهده. وبهذه المناسبة، نتقدّم بجزيل الشكر إلى دولة الرئيس السنيورة وإلى وحدة الحسابات القومية لإنجازهم هذا التقرير.

تمهيد

في العام ٢٠٠٢، أطلق الشهيدان دولة الرئيس رفيق الحريري ووزير الاقتصاد والتجارة حينها الدكتور باسل فليحان مشروع إعداد الحسابات الاقتصادية للبنان بهدف تقييم أداء الاقتصاد اللبناني وتحليل تطوره. ولقد حظي المشروع بدعم تقني من المعهد الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية (INSEE) الذي يتمتع بشهرة مشهود لها في هذا المجال. وقد أُتخذ القرار آنذاك باعتماد سنة ١٩٩٧ كسنة أساس نظراً إلى توافر عدد من المسوحات والدراسات الإحصائية عن هذه السنة. وبالتالي فقد تم احتساب الحسابات الاقتصادية الكاملة للعام ١٩٩٧^١ ثم تلتها سلسلة الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧^٢. ووفقاً للروزنامة الدولية للحسابات الوطنية.

وعلى هذا الأساس فإنه يسعدني أن أحتفل مع جميع اللبنانيين ولاسيما مع الذين أسهموا في صنع هذا الإنجاز بإعلان الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨.

تتيح المعطيات والبيانات الواردة في الحسابات الاقتصادية النظر لحركة الاقتصاد اللبناني في إطاره المحلي والإقليمي. وفي الواقع، فقد أدى ارتفاع سعر النفط منذ العام ٢٠٠٣ إلى انطلاق دورة كبيرة من النمو في منطقة الشرق الأوسط مما جعل الناتج المحلي القائم في لبنان يسجل نمواً قوياً في العام ٢٠٠٤. غير أن الأحداث المأساوية المستمرة وسلسلة الاغتيالات التي أودت بحياة رئيس الوزراء رفيق الحريري والوزير باسل فليحان وغيرهم كثيرين من الشهداء، والأحداث السلبية الأخرى التي شهدتها العام ٢٠٠٥ واستمرت حتى بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦ وكذلك بعد العملية الإرهابية في مخيم نهر البارد في صيف العام ٢٠٠٧، التي جميعها عوّقت النمو الاقتصادي اللبناني وألحقت خسائر بشرية ومادية واقتصادية جسيمة بالبلاد. ولكن وفي ظلّ مرحلة التوسع الاقتصادي التي شهدتها المنطقة، والسياسات المالية والنقدية الحكيمة والرصينة والمحفزة التي اعتمدها الحكومة اللبنانية ساعدت لبنان على تجاوز الآثار السلبية لهذه الأحداث. ولقد أسهم ذلك كله في تفعيل ديناميّة الطلب الخارجي واستئناف مرحلة الاستثمارات الخاصة التي أدت إلى تزايد نشاطات الأسر وزيادة حجم استهلاكها بمعدل سريع. ولقد ترافق مع ذلك نجاح الجهود نحو متابعة السيطرة على الإنفاق العام والتراجع المستمر في العجز المالي العام.

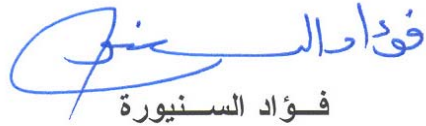
وفي العام ٢٠٠٨، استمر النمو القوي الذي شهده العام ٢٠٠٧ ولكن بمستويات أداء أفضل. وقد أدت النتائج الإيجابية التي تحققت خلال هذين العامين والتي أشاد بها العديد من المراقبين إلى تعزيز حيوية الاقتصاد اللبناني، وأنبأت بإحراز نتائج جيّدة في العام ٢٠٠٩، حيث توفّع صندوق النقد الدولي أن يسجل لبنان أعلى نسبة نمو في منطقة الشرق الأوسط. إنه ومع إنجاز الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٨، فقد أصبحت المعلومات والبيانات الاقتصادية المتيسرة لكل المتابعين للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في لبنان عنصراً حيوياً

^١ الحسابات الاقتصادية للعام ١٩٩٧ - الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (أيار ٢٠٠٣)
^٢ الحسابات الاقتصادية للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٢ - الجمهورية اللبنانية - وزارة الاقتصاد والتجارة (تموز ٢٠٠٥)
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٣ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (أيار ٢٠٠٦)
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٤ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (شباط ٢٠٠٧)
الحسابات الاقتصادية للعام ٢٠٠٥ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (تشرين الأول ٢٠٠٧)
الحسابات الاقتصادية للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ - الجمهورية اللبنانية - رئاسة مجلس الوزراء (كانون الأول ٢٠٠٨)

وأداة فعّالة لرسم السياسات المعنية. وهذه المعلومات والبيانات والإحصاءات أصبحت تشكّل حجر الأساس للعديد من التحليل والدراسات الاقتصادية التي تظهر مكانم القوة والضعف في الاقتصاد اللبناني وتؤشر إلى كيفية وطبيعة المعالجات.

في هذه المناسبة، أود أن أتوجه بالشكر للسيد روبير كسبريان على الجهود التي بذلها في إعداد الحسابات الاقتصادية وكذلك إلى الفريق الذي ساهم معه في إتمام هذا العمل. كما يسعدني أن أشكر الإدارات والأجهزة اللبنانية والمنظمات الدولية كافة التي ساهمت في تحقيق هذا المشروع. كذلك أود أن أتوجه بالشكر للسلطات الفرنسية التي لم تدخر جهداً في تقديم الدعم المستمر لهذا الطريق.

رئيس مجلس الوزراء


فؤاد السنيورة

تقديم شكر إلى الفريق الذي ساهم في إنجاز هذا العمل.

نادين زنتوت، خبيرة إقتصادية لدى لجنة الحسابات الوطنية.

نجوى يعقوب، إحصائية لدى إدارة الإحصاء المركزي، منتدبة للعمل لدى لجنة الحسابات الوطنية (بدوام جزئي).

ذكية الخوري، أمينة سر تنفيذية لدى لجنة الحسابات الوطنية.

ابراهيم نادر، من مصرف لبنان، لإعداد حسابات القطاع المالي.

رنا بيسار، من وزارة المالية، لإعداد حسابات الإدارة العامة.

كما نتوجه بالشكر إلى السيد رياض سعادة مدير المركز اللبناني للأبحاث والدراسات الزراعية الذي وضع في تصرف فريق العمل المعلومات والبيانات التي رصدها المركز بشأن تطوّر الانتاج الزراعي بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

الفهرس

مقدمة

٩

١١

الجزء الأول. حساب السلع والخدمات

١٣

الفصل الأول. الانتاج

١٤

القسم ١. الزراعة وتربية الحيوانات

١٥

القسم ٢. قطاع الطاقة والمياه

١٧

القسم ٣. الصناعة

١٨

القسم ٤. البناء

١٩

القسم ٥. النقل والمواصلات

٢٠

القسم ٦. الخدمات التسويقية

٢٣

القسم ٧. التجارة

٢٥

القسم ٨. الخدمات غير التسويقية

٢٨

الفصل الثاني. الاستيراد

٣٤

الفصل الثالث. الاستهلاك

٣٤

القسم ١. استهلاك الأسر

٤٢

القسم ٢. الاستهلاك العام

٤٤

الفصل الرابع. الاستثمار

٤٤

القسم ١. التكوين القائم لرأس المال الثابت

٤٥

القسم ٢. التغير في المخزون

٤٦

الفصل الخامس. الصادرات

٥١

الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة

٥٤

الفصل الأول. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني

٥٥

القسم ١. حساب الانتاج

٥٨

القسم ٢. حساب الاستثمار وتخصيص المداخيل الاولية

٦٢

القسم ٣. حساب التوزيع الثانوي للدخل

٦٥

القسم ٤. حساب استعمال الدخل

٦٥

القسم ٥. حساب رأس المال

٦٧

القسم ٦. الحساب المالي

٧٢

الفصل الثاني. حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

٧٢

القسم ١. حساب تبادل السلع والخدمات

٧٣

القسم ٢. حساب المداخيل الأولية والتحويلات الجارية

٧٥

القسم ٣. حساب التحويلات الرأسمالية

٧٥

القسم ٤. الحساب المالي

٧٧

خاتمة

الملاحق

٨٧

الملحق ١. جداول الحسابات الأساسية

١٠٩

الملحق ٢. المصادر الإحصائية

لائحة الجداول

الجدول الواردة في النصوص

١١	١. حساب السلع والخدمات ٢٠٠٧-٢٠٠٨
١٣	٢. القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
١٤	٣. الإنتاج الزراعي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
١٦	٤. إنتاج قطاع الطاقة والمياه ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
١٧	٥. الإنتاج الصناعي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
١٨	٦. إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
١٩	٧. إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٢٠	٨. إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٢٤	٩. حساب قطاع التجارة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٢٥	١٠. احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٢٩	١١. استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٣٠	١٢. استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٣٣-٣١	١٣. (أ، ب، ج، د، هـ) استيراد سلع وسيطة بحسب نوع السلعة والقطاع الذي يستعملها ٠٧-٠٨
٣٤	١٤. استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٣٥	١٥. استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٣٦	١٦. استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٣٨	١٧. شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٣٨	١٨. استهلاك الاسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٣٩	١٩. الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٤٠	٢٠. استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٤١	٢١. استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٤٢	٢٢. تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٤٤	٢٣. التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٤٥	٢٤. توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨
٤٦	٢٥. تصدير السلع والخدمات إلى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٤٧	٢٦. تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٥-٢٠٠٨
٥٢	٢٧. الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٥٣	٢٨. حسابات العالم الخارجي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨
٥٤	٢٩. تطوّر المجاميع الاقتصادية الرئيسية ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٥٦	٣٠. الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٥٧	٣١. رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٥٧	٣٢. الإعانات إلى المؤسسات العامة ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٥٨	٣٣. توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٠	٣٤. احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الانتاج والإدارات ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٠	٣٥. تطور خدمة الدين العام وحصة الفوائد منه ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦١	٣٦. مكونات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٢	٣٧. توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٣	٣٨. الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الاقتصاديين ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٣	٣٩. توزيع التقديمات الاجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٤	٤٠. توزيع التحويلات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٤	٤١. احتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٦	٤٢. توزيع القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-) بحسب العملاء الاقتصاديين ٠٤-٠٨
٦٧	٤٣. تغيير الكتلة النقدية وصافي موجودات الجهاز المصرفي الخارجية ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٦٩	٤٤. تغيير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبه ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٧٠	٤٥. تغيير التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٧٠	٤٦. تغيير التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٧٢	٤٧. تطوّر مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠٤-٢٠٠٨
٧٧	٤٨. مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو هذا الطلب بالنسبة المئوية/سنوياً

	جداول الحسابات الأساسية (الملحق ١)
٨٧	جداول الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات
٨٧	٠.١ مجموع السلع والخدمات
٨٨	١.١ المنتجات الزراعية
٨٩	٢.١ المنتجات الحيوانية
٩٠	٣.١ الطاقة والمياه
٩١	٤.١ منتجات الصناعات الغذائية والزراعية
٩٢	٥.١ المنتجات النسيجية، الجلود والألبسة
٩٣	٦.١ المنتجات من المعادن اللافلزية
٩٤	٧.١ المنتجات المعدنية ، الآلات والمعدات
٩٥	٨.١ خشب، مطاط ومنتجات كيميائية
٩٦	٩.١ مفروشات
٩٧	١٠.١ المنتجات الصناعية الأخرى
٩٨	١١.١ الأبنية والأشغال العامة
٩٨	١٢.١ النقل والمواصلات
٩٩	١٣.١ الخدمات التسويقية
٩٩	١٥.١ الخدمات غير التسويقية
١٠٠	٢ جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات بالأسعار الجارية وبأسعار السنة السابقة
١٠٥	٣ حسابات المؤسسات المالية (حسابات المصارف التجارية)
١٠٦	٤ حسابات الإدارات العامة
١٠٧	١.٤ حسابات الإدارة المركزية
١٠٨	٢.٤ الحسابات الموحدة للإدارات العامة

	جدول المصادر الإحصائية (الملحق ٢)
١٠٩	١.I حركة السكان
١٠٩	١.II الإنتاج النباتي
١١٠	٢.II الإنتاج الحيواني
١١١	١.III أهم المنتجات النفطية المستوردة
١١١	٢.III استهلاك الكهرباء
١١٢	١.IV التبغ المصنع
١١٢	٢.IV استيراد مواد أولية للقطاع الصناعي
١١٣	١.V رخص بناء مسجلة لدى نقابة المهندسين
١١٣	٢.V البيع المحلي للتراب
١١٣	٣.V استيراد المواد الأولية للبناء
١١٣	١.VI البضائع المفرغة والمشحونة في مرفأ بيروت
١١٣	٢.VI عدد المسافرين الذين غادروا من مطار بيروت
١١٣	٣.VI إيرادات المديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية
١١٤	١.VII التعليم: عدد تلامذة وطلاب مسجلين
١١٤	٢.VII الصحة : نفقات الإدارات العامة على الصحة
١١٤	٣.VII خدمات قطاع التأمين
١١٤	٤.VII قديم المسافرين الأجانب
١١٥	١.VIII النفقات والإيرادات لموازنة الدولة وتصنيفها
١١٦	٢.VIII عمليات الخزينة
١١٦	٣.VIII الدين العام
١١٧	٤.VIII التحويلات من موازنة الدولة إلى الإدارات المستقلة

١١٨	حسابات مجلس الإنماء والإعمار ٢٠٠٣-٢٠٠٨	.٥.VIII
١١٩	حسابات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي	.٦.VIII
١٢٠	احتساب استهلاك الأصول الثابتة المادية	.٧.VIII
١٢١	تطور الوضع النقدي	.١.IX
١٢١	توزيع التسليفات المصرفية على القطاعات الاقتصادية	.٢.IX
١٢٢	تطور السلع المستوردة مصنفة وفق فرع الإنتاج	.١.X
١٢٤	تطور الاستيراد وفق بلد المنشأ الرئيسي	.٢.X
١٢٥	الصادرات	.٣.X
١٢٥	تطور إعادة التصدير والتراخيص	.٤.X
١٢٦	المؤشر الرسمي لأسعار الاستهلاك	.١.XI
١٢٧	مؤشر أسعار الاستهلاك وفق معطيات غرفة بيروت للتجارة والصناعة والزراعة	.٢.XI
١٢٨	مؤشر قيمة وحدات السلع المستوردة حسب فرع الإنتاج	.٣.XI
١٣٠	مؤشر أسعار القطع	.٤.XI

مقدمة

أعدت الحسابات الاقتصادية للبنان للعام ٢٠٠٨ التي تشكّل موضوع هذه الدراسة وفق المفاهيم والنماذج ذاتها التي اعتمدت في وضع حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧. ونظراً إلى الثغرات التي تعاني منها قاعدة بيانات الاقتصاد اللبناني، اعتمد نموذج مبسّط مقتبس من نموذج المحاسبة الوطنية الموصى به من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ووضعت طرق لاحتساب مختلف فئات الحسابات استناداً إلى المعطيات المتوافرة^٣.

غير أنه تمّ تقدير بعض فئات الحسابات بالتدريج كلما توفّرت معطيات جديدة عن الاقتصاد الوطني. وعلى صعيد آخر، أجرى المرصد الجامعي للحقائق الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة القديس يوسف بتمويل من جهاز التعاون التقني الفرنسي، استقصاءً حول ٩٠٠ من أكبر المؤسسات حجماً في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أدّى إلى تعزيز معلوماتنا في ما يتعلّق بالمؤسسات الصناعية والخدماتية. فضلاً عن ذلك تمّت مراجعة التصريحات المالية التي قدمتها المؤسسات الصناعية والتجارية للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ والاحصاءات الواردة في ملفات الضريبة على القيمة المضافة للأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨، الأمر الذي سمح باستنتاج ميول النشاطات الاقتصادية في بعض القطاعات. وقدّرت حسابات الإدارات العامة بالمزيد من الدقّة بفضل التدقيق في حسابات البلديات الرئيسية للعامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

في العام ٢٠٠٨، استمرّ النمو الاقتصادي الذي شهده العام ٢٠٠٧ بمزيد من الزخم بعد ان كانت قد سيطرت فترة من الركود في العام ٢٠٠٦.

وسجّلت الواردات زيادة قياسية قيمةً وحجماً بسبب الارتفاع الكبير في الطلب الناجم عن حركة النمو الهامة التي شهدتها التحويلات القادمة من الخارج. وبالتالي وعلى الرغم من اتساع العجز في الميزان التجاري حقّق ميزان المدفوعات فائضاً كبيراً.

ترد جميع هذه الوقائع بالتفصيل في جزئين يستعرضان الحسابات كالتالي:

يتناول الجزء الأول حسابات السلع والخدمات التي تصف مختلف أوجه الاقتصاد الفعلي وتطوّرها. ويشتمل هذا الجزء على خمسة فصول مخصّصة للعناصر التي تشكّل المعادلة الأساسية لهذه الحسابات:

الانتاج + الاستيراد = الاستهلاك + التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغيّر في المخزون + التصدير.

ويظهر الجزء الثاني الذي يتألف من فصلين التوازن العام للحسابات المجمّعة لمجموع التدفقات التي تشكّل النشاط الاقتصادي العام. وقد خصّص الفصل الأول للحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني، وهو يتناول حسابات الانتاج ويربطها بحسابات عمليات التوزيع والعمليات المالية. أمّا الفصل الثاني فيدور حول حسابات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات تنشر الحسابات الأساسية الرئيسية في ملحقات على الشكل التالي:

(١) ضمن إطار حسابات السلع والخدمات:

^٣ يمكنكم مراجعة نموذج الحسابات وطرق احتسابها الواردة بالتفصيل في النشريتين السابقتين الصادرتين عن وزارة الاقتصاد والتجارة: "الحسابات الاقتصادية للبنان لسنة ١٩٩٧"، الصادرة في أيار ٢٠٠٣ و"الحسابات الاقتصادية للبنان للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢"، الصادرة في تموز ٢٠٠٥.

- حسابات الاستعمالات والموارد للسلع والخدمات مقسّمة إلى ١٥ فئة.
- جداول المدخلات والمخرجات لحسابات السلع والخدمات بحسب القطاعات الاقتصادية السبعة الأساسية.

(٢) ضمن إطار الحسابات المؤسسية:

- حسابات المصارف التجارية.
- حسابات الإدارة المركزية.
- الحسابات المقدّرة لمجموع الإدارات.

لا تزال المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الأخرى غير متوافرة أو ناقصة.

أعيد نشر حسابات الأعوام من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٧ مع حسابات العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ بعد مراجعتها على ضوء المعطيات والبيانات التي توفّرت مؤخراً. يمكنكم بفضلها الإطلاع على سلوك الاقتصاد اللبناني في ظلّ الظروف الاقتصادية التي شهدها لبنان خلال السنوات الإثني عشر الأخيرة.

الجزء الأول حساب السلع والخدمات

يظهر حساب السلع والخدمات التطور الفعلي للاقتصاد. يبين الجدول رقم (١) أدناه نتائج هذا الحساب للعام ٢٠٠٨ مقارنة بنتائج العام ٢٠٠٧. ويتيح تقدير الحسابات بالأسعار الثابتة استنتاج آثار تغيير الأسعار من التغيير الإجمالي، وبالتالي استنتاج نسبة النمو الفعلي.

جدول رقم ١
حساب السلع والخدمات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغيير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.		
		٢٠٠٨ بأسعار ٢٠٠٧	2008	2007
بالكمية	بالأسعار			
<i>الاستعمالات</i>				
9.5	10.3	34 301	37 842	31 311
الاستهلاك الخاص				
8.6	11.1	5 981	6 646	5 509
الاستهلاك العام				
20.4	11.7	11 455	12 797	9 512
تكوين الرأسمال الثابت في القطاع الخاص والتغيير في المخزون				
-5.9	13.1	895	1 012	951
تكوين الرأسمال الثابت في القطاع العام				
11.4	10.7	52 665	58 298	47 283
المجموع: الإنفاق الوطني				
13.7	12.1	9 888	11 080	8 694
التصدير				
11.8	10.9	62 554	69 378	55 976
الاستعمالات = الموارد				
<i>الموارد</i>				
9.3	9.3	41 275	45 124	37 774
النتاج المحلي القائم				
16.9	14.0	21 279	24 254	18 203
الاستيراد				

استناداً إلى الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) ، بلغ نمو النشاط الاقتصادي المحلي قياساً بالنتائج المحلي القائم بسعر السنة السابقة ٩.٣% عام ٢٠٠٨ مقابل ٧.٥% عام ٢٠٠٧ ومتوسط ٠.٨% عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٧.٥% عام ٢٠٠٤ وبمتوسط ٢.٥% في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٣.

يعود السبب في النمو الاقتصادي الذي شهده العام ٢٠٠٨ إلى الإنفاق الوطني أكثر منه إلى الطلب الخارجي. وقد نجم نمو الطلب الإجمالي البالغ ١١,٨% من حيث الحجم عن الاستهلاك الخاص بمقدار ٥.٤ نقاط وعن الاستثمارات الخاصة بمقدار ٣.٥ نقاط وعن الإنفاق العام على الاستهلاك والاستثمارات بمقدار ٠.٨ نقطة، أي أنّ نمو الطلب يعزى بمقدار ٩.٥ نقاط إلى الإنفاق الوطني في حين لم يساهم الطلب الخارجي إلا بمقدار ٢.١ نقاط من هذا النمو.

يمكن الاستنتاج إذاً أنّ الإنتاج المحلي لم يتبع معدّل ارتفاع الطلب الداخلي والطلب الخارجي، وأنّ الواردات ارتفعت بنسبة تفوق بكثير الزيادة في الطلب (١٦.٩% من حيث القيمة الحقيقية). وقد لوحظت الظاهرة عينها، وإنّما بصورة معاكسة، في السنوات حيث كان معدّل تراجع الواردات يفوق معدّل تراجع الطلب.

أما التضخم الذي يقاس بتغير مستويات أسعار الاستهلاك الخاص فقد كان أكثر ارتفاعاً منذ العام ١٩٩٧: ١٠.٣% مقابل ٥% عام ٢٠٠٧، ومتوسط ٢.٦% في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢.٩% عام ٢٠٠٤ وبمتوسط ٠.٨% خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٣. وإنّ هذا التضخم، وعلى عكس السنوات السابقة حيث كان مستورداً بالكامل تقريباً، يعود إلى ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج وإنّ كان هذا الارتفاع أقل من ارتفاع أسعار الاستيراد (٩.٣% مقابل ١٤%).

يرد تطوّر مجاميع حساب السلع والخدمات للعام ٢٠٠٨ بالتفصيل في الفصول الخمسة التالية:

١. الإنتاج الداخلي
٢. الاستيراد
٣. الاستهلاك
٤. التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغير في المخزون
٥. التصدير

الفصل الأول الإنتاج

يقيس الناتج المحلي القائم مستوى نشاط إنتاج مختلف العملاء الاقتصاديين. وهو يساوي مجموع القيم المضافة للمؤسسات (شركات ومؤسسات فردية ومؤسسات عامة)، التي تنتج سلعاً وخدمات تسويقية، تقدر بأسعار السوق من جهة وبقيمة إنتاج إدارات الخدمات غير التسويقية التي تقدر بكلفة عوامل الإنتاج من جهة أخرى.

يبين الجدول (٢) أدناه توزيع إجمالي الناتج المحلي القائم حسب القطاعات وتطوره خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧.

جدول رقم ٢
القيمة المضافة حسب القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

القطاع	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2007	2008	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الزراعة وتربية الحيوانات	2 279	2 543	2 515	بأسعار
الطاقة والمياه	-608	-1 776	-902	بأسعار
الصناعة	3 325	3 952	3 314	بأسعار
البناء	4 286	5 847	5 019	بأسعار
النقل والمواصلات	3 089	3 249	3 395	بأسعار
الخدمات	13 208	15 102	13 924	بأسعار
التجارة	8 532	12 000	10 246	بأسعار
الإدارة العامة	3 662	4 206	3 764	بأسعار
مجموع الناتج المحلي القائم	37 774	45 124	41 275	بأسعار

انعكس نمو الحركة الاقتصادية في جميع القطاعات تقريباً وإنما بنسب مختلفة. سجّل قطاع التجارة تطوراً كبيراً بفعل الزيادة الكبيرة في حجم الواردات وقيمتها. وسجّل قطاع البناء أيضاً نمواً قوياً بفضل الظروف المؤاتية للاستثمار. وكذلك حقق الإنتاج الزراعي نمواً بفضل الظروف المناخية الجيدة. أما القطاع الصناعي فهو القطاع الوحيد الذي لم يسجل نمواً فعلياً.

لا ترتبط زيادة القيمة المضافة أو تراجعها في قطاع معين بتطور نشاط القطاع الفعلي فحسب بل بتغير أسعار الإنتاج وأسعار المدخلات أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من النمو الفعلي الذي شهده قطاع الطاقة وإن كان ضعيفاً، استمرت القيمة المضافة لهذا القطاع بالتراجع حتى أصبحت سلبية. وقد نجم هذا التراجع عن الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات النفطية التي تستخدم في توليد الكهرباء، من دون أن يوازيها ارتفاعاً متساوياً في أسعار مبيع الطاقة الكهربائية.

تبيّن الأقسام التالية تفاصيل تكوين القيمة المضافة في مختلف القطاعات.
القسم الأول. الزراعة وتربية الحيوانات

تحتسب القيمة المضافة في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات من خلال طرح القيمة المقدّرة للاستهلاك الوسيط من الانتاج بأسعار باب المزرعة كما يبيّن (جدول ٣) أدناه.

جدول رقم ٣
الانتاج الزراعي ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			فرع الإنتاج
بالكمية	بالأسعار	2007	2008	2007	
		2008			
		بأسعار			
		2007	2008	2007	
-9.7	49.5	94	140	104	النجيليات
18.1	14.7	1 309	1 502	1 108	الفواكه
-8.5	1.9	103	105	113	الزراعات الصناعية
11.7	-18.6	926	754	830	الخضار وغيرها من المزروعات
12.9	2.8	2 433	2 501	2 155	مجموع الإنتاج النباتي
-6.3	19.5	335	401	358	الحيوانات الحية
4.4	12.1	341	383	327	المنتجات الحيوانية
37.3	33.3	83	111	60	منتجات الصيد
1.9	17.7	760	894	745	منتجات تربية الحيوانات والصيد
10.1	6.4	3 193	3 396	2 900	المجموع العام
9.2	25.9	678	853	620	- الاستهلاك الوسيط
10.3	1.1	2 515	2 543	2 279	= القيمة المضافة غير الصافية

سجّلت القيمة المضافة لقطاع الزراعة وتربية الحيوانات في مُجمّله ارتفاعاً ملحوظاً في العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧. يعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الأثر المزدوج لارتفاع الأسعار وزيادة الكميات المنتجة من جهة والارتفاع الأقل نسبة في كميات المنتجات الوسيطة المستهلكة.

تطور الانتاج الزراعي^٤

ازداد حجم الإنتاج النباتي بنسبة كبيرة خلال العام ٢٠٠٨ بسبب ازدياد حجم إنتاج الفاكهة.

وإنّ ارتفاع كميات الفاكهة المنتجة (البالغة نسبته ١٨.١%) يعزى بجزئه الأكبر إلى الارتفاع الكبير في إنتاج الزيتون في العام ٢٠٠٨، بعد أن كان هذا الانتاج قد تراجع في السنة السابقة بسبب التبدّل الحاصل في دورة إنتاج الزيتون من عام إلى آخر. ووفقاً لتقديرات وزارة الزراعة بلغ إنتاج الزيتون ١٦٧ ٣٠٠ طناً عام ٢٠٠٤ و ٧٦ ٥٠٠ طناً عام ٢٠٠٥ و 177 300 طناً عام 2006 و 76 200 طناً عام ٢٠٠٧. و بانتظار صدور التقارير الإحصائية الزراعية تمّ تقدير انتاج العام ٢٠٠٨ بما مقداره ١٨٢ ٨٠٠ طناً من خلال ضرب كمية انتاج العام ٢٠٠٧ بـ ٢.٤% فقد ارتفع انتاج كميات الفواكه الأخرى بنسبة ١٧.٩% بحسب ما أفاد به المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية.

^٤ لم تعد وزارة الزراعة بعد تقارير إحصائية عن الانتاج في العام ٢٠٠٨ وبالتالي تمّ تقدير تطور انتاج المزروعات الرئيسية للعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ استناداً إلى ملاحظات المركز اللبناني للبحوث والدراسات الزراعية.

أما المزروعات الشجرية فقد ارتفعت أسعارها على باب المزرعة وبلغت 1.1% بالنسبة للزيتون و 18.9% بالنسبة لأنواع الفاكهة الأخرى.

وبالنسبة للخضار التي تحتل قيمة انتاجها المرتبة الثانية من حيث الأهمية في قطاع الزراعة، زادت الكميات المنتجة بنسبة طفيفة (+1.9%). ويعزى الانخفاض الحاد في الأسعار على باب المزرعة بالنسبة لهذه الفئة من المزروعات إلى تدهور أسعار البطاطا (-52%).

تتألف الزراعات الصناعية بشكل أساسي من التبغ الذي شهد انتاجه استقراراً في العام 2008.

غير أنّ انتاج الحبوب تراجع ولكن سجّلت أسعارها ارتفاعاً ملحوظاً لتتبع بذلك الارتفاع العالمي في أسعار هذه المنتجات الغذائية.

واستفاد قطاعا تربية الحيوانات والصيد أيضاً من الارتفاع الملحوظ في الأسعار ولكن وحدها منتجات الصيد سجّلت زيادة كبيرة من حيث الحجم.

الاستهلاك الوسيط في قطاع الزراعة وتربية الحيوانات

على عكس الانتاج الزراعي الذي يخضع لإحصاءات منتظمة تقوم بها وزارة الزراعة، لا تقام استقصاءات مباشرة مع المزارعين وأصحاب المزارع حول الاستهلاك الوسيط في هذا القطاع. وقد تمّ تقدير هذا الاستهلاك بصورة غير مباشرة من خلال النظر في انتاج واستيراد المنتجات المعدّة للزراعة وتربية الحيوانات: بذور وأغراس ومياه ريّ وأسمدة ومبيدات وعلف للمواشي، إلى آخره. وعلى كلّ حال، يتمّ استيراد القسم الأكبر من هذه المنتجات الأمر الذي يتيح احتساب الكميات المستعملة منها وتطوّر سعر مبيعها إلى المزارعين على وجه التقريب.

سجّلت المنتجات الوسيطة المستخدمة في الزراعة زيادة من حيث الحجم لا تقلّ بكثير عن الزيادة في الانتاج في العام 2008 مقارنة بالعام 2007 (+9.2% مقابل 10.1%). غير أنّ أسعار هذه المنتجات ارتفعت كثيراً (25.9%) في العام 2008 بسبب ارتفاع أسعار الأسمدة الفسفورية التي تجاوزت ضعف الأسعار المعتمدة في العام 2007.

القسم الثاني. قطاع الطاقة والمياه

بموازاة المؤسسات العامة التي تتولى انتاج المياه والكهرباء وتوزيعها، ثمة مؤسسات صغيرة خاصة تعمل على انتاج الكهرباء على مستوى الأحياء بسبب الانقطاع المتكرّر في التيار الكهربائي الموزّع على الشبكة العامة، كما ثمة مؤسسات توزّع المياه للمنازل بواسطة شاحنات صهاريج. تستند تقديرات العام 2008 إلى التقديرات السابقة من خلال استعمال المؤشرات المتوافرة.

يرد في (الجدول 4) التالي تطوّر حساب إنتاج هذا القطاع بين عامي 2007 و 2008.

جدول رقم ٤
إنتاج قطاع الطاقة والمياه 2007 - 2008

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل			فرع الإنتاج
بالكمية	بالأسعار	2007	2008	2007	
		2008 بأسعار			
		2007	2008	2007	
5.0	0.0	12	12	11	الوقود الصلبة
13.7	-0.7	1 040	1 033	915	كهرباء
0.9	0.0	176	176	174	ماء
11.6	-0.6	1 228	1 221	1 100	المجموع
24.7	40.7	2 130	2 997	1 709	- الاستهلاك الوسيط
...	...	-902	-1 776	-608	= القيمة المضافة غير الصافية

تطور الإنتاج

كان تطوّر حجم إنتاج الكهرباء يقدر استناداً إلى الاحصاءات المتعلقة بتوزيع التيار الكهربائي على الشبكة والذي يعتبر مؤشراً للاستهلاك لا للإنتاج. ومنذ العام ٢٠٠٧، بدأت كميات التيار الكهربائي التي يتم شراؤها من سوريا تؤخذ بالحسبان في احتساب حجم إنتاج الكهرباء. وقد ارتفعت كميات التيار الموزعة في العام ٢٠٠٨ بما نسبته ٦.٧% إذ ارتفعت من ١٠ ٥٤٨ مليون كيلوواط/ساعة في العام ٢٠٠٧ إلى ١١ ٢٧٤ كيلوواط/ساعة في العام ٢٠٠٨، في حين انخفضت الكميات المشتراة من سوريا من ٩٨٠ إلى ٥٦٣ مليون كيلوواط/ساعة، وبذلك يكون حجم الإنتاج المحلي ارتفع بنسبة ١٣.٧%.

وفي ظلّ عدم توافر بيانات تتعلّق بتوزيع المياه، افترضنا أنّ استهلاك هذه السلعة زاد بالتناسب مع معدّل نمو السكان.

أمّا الأسعار فاستقرت من حيث المبدأ لأنّ التعرّف لم تتغيّر ما بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ولكن بما أنّ تعرّف الكهرباء هي تعرّف تصاعديّة، فإنّ السعر الوسيط للكيلوواط/ساعة الموزّع يرتبط بتوزيع الاستهلاك بين الأسر. واستناداً إلى بيانات مؤسسة كهرباء لبنان فإنّ السعر الوسيط للكيلوواط/ساعة المعتمد في العام ٢٠٠٨ انخفض عن السعر المعتمد في العام ٢٠٠٧ بنسبة ضئيلة جداً (-٠.٧%).

تطور الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع الطاقة

سجّل الاستهلاك الوسيط في قطاع الطاقة زيادة ملحوظة حجماً وقيمةً: سجّلت كميات الفيول المستوردة انخفاضاً طفيفاً إذ تراجعت من ٢٥٩ ألف طن عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٤ ألف طن عام ٢٠٠٨، في حين ارتفعت كميات المازوت المستوردة لشركة كهرباء لبنان بنسبة ٤٨.٤% إذ انتقلت من ٨٤٩ إلى ١ ٢٦٠ ألف طن. كما وأنّ أسعار هذه المحروقات سجّلت ارتفاعاً هاماً: +٤٧.٧% بالنسبة للفيول و+٣٨.٩% بالنسبة للمازوت.

كما ورفع الصناعيون أسعار الإنتاج بنسبة لا تفوق بكثير الزيادة في أسعار المنتجات الوسيطة المستهلكة (+١٦.٦ عوضاً عن +١٥.٤% بالنسبة للمدخلات)، التي عكست ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدولة اللبنانية أصدرت مرسوماً يقضي بزيادة الأجور ابتداء من شهر أيار ٢٠٠٨.

تطور الإنتاج الصناعي

لم تستفد جميع الفروع بالتساوي من نمو الطلب. فبعد سنوات عديدة من الركود عادت صناعات النسيج والجلود لتسجّل ارتفاعاً ملحوظاً في الإنتاج مع ارتفاع معتدل بالأسعار. وأما الفروع التي زاد حجم إنتاجها بشكل ملحوظ جداً فهي تلك المتصلة بالطلب على السلع التجهيزية إنّ من قبل الأسر أو من قبل المؤسسات.

تطور الاستهلاك الوسيط في الصناعة

يختلف تكوين مدخلات قطاع الصناعة بحسب تطوّر الإنتاج في مختلف الفروع. وإنّ الزيادة الحادة في أسعار المواد الأولية خلقت التواءً في بنية المدخلات.

القسم الرابع. البناء

كما بالنسبة للإنتاج الصناعي، يستنتج النمو الفعلي للبناء استناداً إلى الإحصاءات المتعلقة بالمواد الأولية المستعملة في هذا القطاع: التسليم المحلي للأسمنت من قبل مصانع الأسمنت المحلية والمواد المستوردة المستعملة في البناء والأشغال العامة. يبيّن الجدول (٦) التغيّر في إنتاج قطاع البناء من حيث القيمة والحجم والتغيّر في قيمة المواد المستهلكة في البناء وحجمها.

جدول رقم ٦
إنتاج قطاع البناء والأشغال العامة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

	التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.		
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	2007	2008	٢٠٠٨
	بالأسعار	بأسعار			بأسعار
الإنتاج	16.8	13.9	7 222	9 609	8 439
الاستهلاك الوسيط					
المعادن اللافلزية	14.6	14.7	1 087	1 429	1 245
المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات	23.8	5.3	1 099	1 431	1 359
الخشب، المطاط والمنتجات الكيماوية	16.8	10.2	277	357	324
المنتجات الأخرى	16.8	28.0	43	65	51
الخدمات	2.4	8.8	430	479	441
المجموع	16.5	10.0	2 936	3 761	3 420
القيمة المضافة غير الصافية	17.1	16.5	4 286	5 847	5 019

وبما أنّ التغيّر في أسعار البناء لا تتمّ مراقبته مباشرة، قدّر هذا التغيّر استناداً إلى المتوسط المرجح لتطوّر أجور العمال وأسعار المواد الأولية. وباعتبار أنّ كلفة اليد العاملة ارتفعت

بحوالى ١٦.٥% ارتفعت أسعار البناء بنسبة ١٣.٩% مقابل ارتفاع قيمة المواد الأولية المعدّة للبناء بنسبة ١٠%.

لم يكن التغيّر في حجم المنتجات الوسيطة المستهلكة مماثلاً بالنسبة لجميع فئات المدخلات، إذ سجّل استهلاك المنتجات المعدنية بوجه خاص تغيّراً يفوق نسبة التغيّر في استهلاك المواد الأخرى.

سجّلت أسعار مجموع عوامل الانتاج التي تشكّل القيمة المضافة (اهتلاك ورواتب ومداخيل مختلطة) زيادة بنسبة ١٦.٥%.

القسم الخامس. النقل والمواصلات

تابع قطاع النقل والمواصلات نموه عام ٢٠٠٨ (+١٠.٨ من حيث الحجم)، بمعدّل تجاوز معدّل النمو الذي شهدته في العام ٢٠٠٧ والبالغ +٦.٤%. ويعود هذا النمو بشكل أساسي إلى تطوّر قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وحركة النقل الجوي.

يظهر الجدول (٧) أهمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي ارتفع انتاجه بنسبة ١٢% وانخفضت أسعاره بنسبة ضئيلة.

جدول رقم ٧
إنتاج خدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع الخدمة
2008 بأسعار	2007	2008	2007	2007	
4.4	16.4	892	1 038	855	النقل البري
11.8	12.0	670	751	599	النقل الجوي
12.0	-2.1	4 366	4 275	3 898	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
10.8	2.3	5 929	6 064	5 352	المجموع
12.0	11.1	2 534	2 815	2 263	- الاستهلاك الوسيط
9.9	-4.3	3 395	3 249	3 089	= القيمة المضافة غير الصافية

غير أنّ التقديرات المتعلقة بقطاع النقل البري ناقصة لأنها لا تشمل نقل البضائع وذلك بسبب عدم توافر المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع. ويؤدي هذا الأمر إلى انقاص حصة هذا القطاع في الناتج المحلي القائم لصالح القطاعات الأخرى لا سيّما القطاع التجاري.

نجم تدهور أسعار القيمة المضافة إلى ارتفاع أسعار المدخلات لا سيّما أسعار المحروقات في حين كانت أسعار الانتاج ترتفع بنسبة ضئيلة في مجموعها، باعتبار أنّ الارتفاع في أسعار النقل البري والجوي يتمّ التعويض عنه بانخفاض أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية.

القسم السادس. الخدمات التسويقية

يتبين من حساب انتاج قطاع الخدمات التسويقية عدا خدمات النقل والمواصلات والتجارة الوارد في الجدول (٨) أدناه، أن هذا القطاع شهد تطوراً شبيه مساو للتطور الذي حصل في العام ٢٠٠٧: زادت القيمة المضافة من حيث القيمة الحقيقية بنسبة ٥.٤% مقابل ٥.٦% عام ٢٠٠٧.

تطور إنتاج الخدمات التسويقية

إن قطاع الخدمات التسويقية غير متجانس وهو يضم مجموعات من النشاطات التي شهدت نسب نمو وتطور مختلفة.

(أ) الخدمات الموجهة للمؤسسات

وتشمل الخدمات التقنية والقانونية والمحاسبية والمعلوماتية وتأجير المعدات والسمسرة وغيرها. لم يتم احتساب إنتاج هذه الخدمات استناداً إلى استقصاءات مباشرة لدى المؤسسات التجارية والصناعية. ويساوي هذا الإنتاج مجموع الصادرات ومجموع الاستهلاك الوسيط لمختلف القطاعات التي تلجأ إلى هذه الخدمات وبخاصة الإدارات العامة. من هنا، فالأخطاء التي قد تطرأ عند تقدير الاستهلاك الوسيط لا تؤثر في تقدير إجمالي الناتج المحلي القائم إنما في توزيعه ما بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى. غير أن أي خطأ في تقدير تصدير الخدمات من شأنه أن يؤثر في إجمالي الناتج المحلي القائم. واستناداً إلى استقصاء أجري حديثاً، شكّلت الصادرات من هذه الخدمات العامل الرئيسي الكامن وراء تطورها.

جدول رقم ٨

إنتاج قطاع الخدمات التسويقية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع الخدمة
٢٠٠٨	٢٠٠٧	2008	2007		
بأسعار					
بالكمية	بالأسعار				
12.8	10.0	1 737	1 910	1 540	الخدمات للمؤسسات الإنتاجية
12.0	12.6	316	356	282	خدمات الصيانة والتصلّيح
2.2	2.8	2 500	2 570	2 447	السكن
9.5	19.6	1 340	1 602	1 223	الفنادق والمطاعم
1.3	13.0	984	1 112	971	الخدمات الشخصية المختلفة
1.3	10.0	2 407	2 648	2 376	الصحة
4.3	4.8	3 660	3 837	3 509	التعليم
9.5	10.0	3 764	4 141	3 439	الخدمات المالية
5.8	8.8	16 708	18 176	15 787	المجموع
8.0	10.4	2 784	3 073	2 579	- الاستهلاك الوسيط
5.4	8.5	13 924	15 102	13 208	= القيمة المضافة غير الصافية

تمت مراجعة حسابات هذا القطاع للعام ٢٠٠٣ على ضوء نتائج الاستقصاءات التي أجريت لدى المؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة. وقد تبين من هذه الاحصاءات أنه انقص في تقدير صادرات الخدمات المحتسبة في حسابات السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢.

لم يتم إعداد أية دراسات أو تقارير لاحتساب أسعار هذه الخدمات. وبعد أن كانت قد اعتبرت مستقرة في حسابات الأعوام السابقة، تم اعتماد زيادة أسعار بنسبة ١٠% في العام ٢٠٠٨ نظراً إلى معدل التضخم وزيادة الأجور بمرسوم حكومي.

(ب) خدمات الصيانة والتصليح

تشمل هذه الخدمات خدمات الصيانة والتصليح التي تستهلكها الأسر والإدارات العامة فقط، وقد أجريت الإحصاءات لدى هاتين الفئتين دون سواهما. أما خدمات الصيانة التي تستهلكها المؤسسات التجارية والصناعية فلم تؤخذ في الحسبان ولم يتم تقديرها، وبالتالي فإن توزيع إجمالي الناتج المحلي القائم بين قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى يعدّ متحيزاً.

وقد ساهم استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧ في معرفة نسبة استهلاك الأسر لخدمات الصيانة والتصليح التي تعدّ المكون الرئيسي للإنتاج في هذا القطاع. أمّا تقديرات السنوات الأخرى فقد أجريت من خلال مؤشرات معيّنة: استيراد قطع الغيار في ما يتعلق بتصليح السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية، وزيادة عدد المساكن (للأسر) في ما يتعلّق بصيانة المباني. وتدلّ هذه المؤشرات على أنّ استهلاك مثل هذه الخدمات وبالتالي إنتاجها قد سجّل ارتفاعاً بلغت نسبته ١٢% عام ٢٠٠٨. وتشير بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت إلى أن أسعار هذه الخدمات سجّلت ارتفاعاً بلغت نسبته ١٢.٦%.

(ت) خدمات السكن

يشتمل إنتاج خدمات السكن على الأجور التي تدفعها الإدارات العامة وعلى القيمة التأجيرية للمساكن التي تسكنها الأسر. أما الأجور التي تدفعها المؤسسات فلا يتم التعرف إليها وهي تُحتسب بالتالي ضمن القيمة المضافة للقطاعات التسويقية المختلفة.

في غياب الدراسات الإحصائية المتعلقة بتطور قطاع السكن، تم الافتراض أنّ ارتفاع عدد المساكن المسكونة مساوٍ لعدد الزيجات المسجلة سنوياً صافٍ من عدد المساكن القديمة التي يعاد استعمالها. وفي العام ٢٠٠٨، شكّل هذا العدد ما نسبته ٢.٢% من عدد المساكن المسكونة في العام السابق. وارتفعت القيمة التأجيرية المتوسطة للشقة الواحدة بنسبة ٢.٨% بحسب بيانات الاسعار التي تعدّها إدارة الإحصاء المركزي.

(ث) خدمات الفنادق والمطاعم

من أجل تسهيل عمليات الإحصاء، يعتبر إنتاج الفنادق والمطاعم مساوياً لإجمالي مبيعاتها خصوصاً منها قيمة المشتريات من الأطعمة والمشروبات التي تقدّم للزبائن. وانطلاقاً من تقديرات العام ١٩٩٧، قدر إنتاج هذا القطاع للسنوات التي تلت على أساس استخدام متوسط نسبة الزيادة في عدد السياح وفي عدد السكان كمؤشر للنمو الحقيقي. على هذا الأساس، قدر معدل نمو هذا القطاع للعام ٢٠٠٨ بنسبة ٩.٥% نظراً إلى نمو الحركة السياحية: زاد عدد السياح الأجانب الوافدين بنسبة ١٨.١% في العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧ (١.٤٥ مليون حركة وصول عام ٢٠٠٨ مقابل ١.٢٣ مليون عام ٢٠٠٧).

استُنتج التغيّر في أسعار خدمات المطاعم من بيانات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت. أمّا التغيّر في أسعار الخدمات الفندقية فقد تمّ احتسابه على أنه يساوي التغيّر في أسعار خدمات المطاعم.

(ج) الخدمات الخاصة المتنوعة

تشمل هذه الخدمات خدمات الترفيه والعناية الخاصة والتنظيف المنزلي. وقد تمكّننا من معرفتها بفضل استقصاء ميزانية الأسر لعام ١٩٩٧. أمّا تقديرات السنوات التالية فقد أجريت استنتاجاً من خلال تطبيق معدّل نمو حقيقي على بيانات العام ١٩٩٧، يتراوح بين صفر و ١.٤% سنوياً للفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ وبنسبة ١.٣% للعام ٢٠٠٨. وقد احتسب معدّل التغيّر في الأسعار على ضوء بيانات أسعار غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت.

(ح) خدمات الصحة

أجريت دراسات عديدة بشأن خدمات الصحة ما بين ١٩٩٧ و ١٩٩٩: الاستقصاء بالعينة حول الأوضاع المعيشية للأسر (إدارة الإحصاء المركزي ١٩٩٧)، وحسابات الصحة (منظمة الصحة العالمية ١٩٩٨)، الاستقصاء حول استعمال الخدمات الصحية (إدارة الإحصاء المركزي ومنظمة الصحة العالمية ١٩٩٩). وقد طبّقت تقديرات العام ١٩٩٧ المستندة إلى هذه الدراسات على السنوات التي تلت واستعمل استيراد الأدوية كمؤشر لإنتاج الخدمات الصحية.

واستناداً إلى هذه التقديرات، شهد قطاع الصحة (القطاع التسويقي عدا خدمات الصحة العامة) نمواً طفيفاً في العام ٢٠٠٨ (+١.٣%) بعد فترة من النمو المتسارع (+١٥.١% عام ٢٠٠٧ وبمعدّل وسطي بلغ +٥.٦% عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و+٥.٥% عام ٢٠٠٤ وبمعدّل وسطي بلغ ٢.٥% خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٣.

تمّ احتساب التغيّر في الأسعار (١٠% عام ٢٠٠٨) استناداً إلى بيانات إدارة الإحصاء المركزي.

(خ) خدمات التعليم

لا يشمل إنتاج خدمات التعليم إلاّ الأقساط المدرسية والجامعية وقيمة الخدمات الملحقة التي تحصل عليها المدارس والجامعات الخاصة. أمّا خدمات المدارس الرسمية والجامعة اللبنانية فتحسب مع الخدمات غير التسويقية لقطاع الإدارة العامة (أنظر القسم الثاني من الفصل الثالث). وقد تمّ تطبيق تقديرات العام ١٩٩٧ على السنوات التي تلت استناداً إلى زيادة عدد التلاميذ والطلاب الذين تمّ تسجيلهم في مؤسسات التعليم الخاص وأسعار الأقساط التي استقصت عنها إدارة الإحصاء المركزي.

تشير نتائج هذه التقديرات إلى أنّ قطاع التعليم سجّل معدل نمو فعلي بلغت نسبته ٤.٣% عام ٢٠٠٨ مقابل ٢.٨% عام ٢٠٠٧ ومعدّل وسطي بلغ ٢.٤% سنوياً خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٦. ويتبيّن من بيانات إدارة الإحصاء المركزي أنّ أسعار الأقساط المدرسية والجامعية سجّلت ارتفاعاً بلغت نسبته ٤.٨% عام ٢٠٠٨.

(د) الخدمات المالية

تشمل الخدمات المالية الخدمات المصرفية وخدمات التأمين.

تحدّد قيمة إنتاج الخدمات المصرفية على أنها تساوي الفوائد والعمولات التي تحصلها المصارف مخصوماً منها الفوائد التي تدفع للمودعين. وقد أخذت المعطيات التي استخدمت في احتساب إنتاج هذه الخدمات من حسابات "الخسائر والأرباح" التي يصرّح بها إلى مصرف لبنان.

ارتفعت قيمة الإنتاج المصرفي (المصارف التجارية ومصارف الأعمال والمؤسسات المالية) من ٢ ٩٩٠ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ٣ ٦٢١ مليار عام ٢٠٠٨ أيّ بزيادة نسبتها ٢١.١% في حين لم تتعدى زيادتها في العام ٢٠٠٧ ما نسبته ٧.٣%. ومن الواضح أنّ هذا الارتفاع ناجم بجزء كبير منه عن التضخّم. ولذلك، وفي حين أنّ "أسعار" الإنتاج أقيمت مستقرة في حسابات السنوات السابقة بسبب عدم توافر طرق ملائمة لاحتسابها، تمّ اعتماد معدّل نمو يساوي معدّل التضخّم أي بنسبة ١٠% لتقدير النمو الفعلي للمنتجات المصرفية.

وكذلك يحدّد إنتاج خدمات التأمين على أنه يساوي الفرق بين الأقساط التي يتمّ قبضها والتعويضات التي يتمّ دفعها. وكما بالنسبة للخدمات المصرفية، لا يمكن تحديد سعر خدمات التأمين.

تمّت مراجعة قيمة إنتاج خدمات التأمين استناداً إلى دراسات إحصائية تصدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة منذ العام ٢٠٠٥، وقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً خلال السنوات العشر الأخيرة. ففي فترة الخمس سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢، ارتفع إنتاج خدمات التأمين من ١٨٢ إلى ٢٩٩ مليار ليرة لبنانية أيّ أنه نما بمعدّل ١٠% سنوياً. بين الأعوام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥، استمر هذا النمو بنسب أعلى: +١٦% عام ٢٠٠٣، و+٢١% عام ٢٠٠٤ و+٢٠% عام ٢٠٠٥. ومنذ العام ٢٠٠٦، استمرّ النمو ولكن بمعدّل خفيف إذ ارتفع من ٣٦٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ إلى ٥٢٠ مليار عام ٢٠٠٨.

القسم السابع. التجارة

تطور إنتاج الخدمات التجارية

تقاس قيمة إنتاج الخدمات التجارية بالهوامش التجارية بالمعنى الواسع (الفرق بين أسعار المبيع وأسعار الشراء) والعمولات التي يقبضها الوسطاء بين مستهلكي البضائع ومنتجبيها. وتشمل هذه الهوامش رسوم الاستهلاك التي يدفعها التجار وهوامش التجار بالحصص. يبيّن الجدول ٩ أدناه العناصر التي تدخل في احتساب إنتاج قطاع التجارة.

وحدها الضرائب التي تستوفى عند دخول البضائع إلى الأراضي اللبنانية أحصيت، وهي تشمل الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المنتجات المستوردة منذ العام ٢٠٠٢.

وتساوي هوامش التجارة الداخلية الفرق بين قيمة استعمالات السلع والخدمات وبين قيمة السلع المستوردة وقيمة الإنتاج المحلي مخصوماً منها الضرائب المدفوعة من قبل المستوردين. وإذا ما احتسبت على هذا الشكل، تشمل الهوامش الضرائب الداخلية كالضريبة على القيمة المضافة الداخلية التي لا تسمح الاحصاءات الحالية برصدها لمختلف المنتجات.

وإن احتساب الهوامش بأسعار السنة السابقة يقضي باحتساب هوامش سنة معينة من خلال تطبيق نسبة هامش السنة السابقة على حجم السلع المتبادلة. وقد طبقت هذه العملية الحسابية على رسوم التجارة الخارجية وهوامشها بصورة منفصلة. أما في ما يتعلق بأسعار خدمات التجارة الخارجية، فلم نتمكن من تقدير تطورها بأي شكل من الأشكال وبالتالي تم الافتراض انها زادت بنسبة تساوي الزيادة في التضخم أي بنسبة ١٠%.

جدول رقم ٩
حساب قطاع التجارة 2007 - 2008

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
٢٠٠٨		٢٠٠٧		2008	2007
بالكمية	بالأسعار	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
					مكونات الإنتاج
23.7	4.4	3 552	3 710	2 872	الرسوم على السلع المستوردة
17.5	22.0	7 626	9 305	6 489	الهوامش التجارية الداخلية
6.6	10.0	964	1 061	905	خدمات التجارة الخارجية
18.3	15.9	12 143	14 076	10 266	المجموع = الإنتاج
9.3	9.4	1 897	2 075	1 734	- الاستهلاك الوسيط
20.1	17.1	10 246	12 000	8 532	= القيمة المضافة غير الصافية

نستنتج من تحليل الجدول (٩) المعلومات التالية:

- ارتفعت الضرائب المفروضة على الواردات بنسبة ٢٩.٢% مقارنة بالعام ٢٠٠٧ إذ بلغت قيمتها ٣ ٧١٠ مليار ليرة لبنانية. وإذا ما قورنت هذه الرسوم بمعدلات نمو حجم الواردات بالأسعار الجارية (+٣٦.٦%)، يتبين أن نسبة الرسوم على الواردات قد تراجعت بشكل ملحوظ إذ انخفضت من ١٦.١% في العام ٢٠٠٧ إلى ١٥.٢% في العام ٢٠٠٨. ولو لم تتغير أسعار الاستيراد ونسبة الضرائب/قيمة الواردات، لبلغت قيمة رسوم الاستيراد ٣ ٥٥٢ مليار ليرة لبنانية، أي بزيادة بنسبة ٢٣.٧% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٧، وهي نسبة مختلفة عن معدل النمو الفعلي للواردات (+١٧.٣%). وينجم هذا الفارق عن الاختلاف القائم ما بين نمو الواردات من السلع الخاضعة للرسوم ونمو الواردات من السلع المعفاة من الرسوم أو السلع الخاضعة لرسوم أدنى من الرسوم المفروضة على سلع أخرى.

كما أن هوامش التجارة الداخلية شهدت زيادة ملحوظة إذا انتقلت من ٦ ٤٨٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ٩ ٣٠٤ مليار عام ٢٠٠٨ أي بزيادة نسبتها +٤٣.٤%. وإذا ما احتسبت الهوامش بأسعار ومعدلات هوامش ثابتة، تكون قد بلغت ٧ ٦٢٦ مليار ليرة لبنانية أي بزيادة نسبتها ١٧.٥%. وبالتالي تكون "أسعار" خدمات التجارة قد ارتفعت بنسبة ٢٢%.

الاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة في قطاع التجارة

قَدَّر الاستهلاك الوسيط للعام ١٩٩٧ ثم طَبَّق على السنوات التالية وفق الطرق عينها التي تنبَّع للقطاعات الاقتصادية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنَّ خدمات نقل البضائع لا تندرج في مدخلات التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى المبالغة بعض الشيء في تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع ومعادلة الإنقاص في تقدير القيمة المضافة في قطاع النقل.

سَجَلت أسعار السلع المستهلكة في قطاع التجارة زيادة إجمالية بنسبة ٩.٤% عام ٢٠٠٨. ونظراً إلى تطوُّر "أسعار" الإنتاج في هذا القطاع، سَجَلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة ارتفاعاً بنسبة ٢٠.١% في العام ٢٠٠٨ مقابل زيادة بنسبة ١١.٩% عام ٢٠٠٧.

القسم الثامن. الخدمات غير التسويقية

يتمّ توفير الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة التي تشمل الإدارة المركزية والإدارات المستقلة والبلديات. وكما يستدل من تسميتها، لا تطرح هذه الخدمات في سوق معيّنة ولا تحدّد لها أسعار بالمعنى المتداول. وبالتالي تقدر قيمة الخدمات التسويقية بحسب تكاليفها المكوّنة من العناصر الثلاثة التالية: قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة، وقيمة اهتلاك رأس المال العام الثابت ورواتب موظفي الدولة.

وحدها حسابات الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار تنشر بصورة منتظمة. أمّا حسابات الإدارات الأخرى فقد تمّ تقديرها في العام ١٩٩٧. وطبقت هذه التقديرات على السنوات الأخرى استناداً إلى مؤشرات واردة في حسابات الخزينة العامة.

يبين الجدول ١٠ بالتفصيل العناصر التي تدخل في احتساب إنتاج الإدارات العامة في العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧.

جدول رقم ١٠

احتساب قيمة إنتاج الخدمات غير التسويقية ٢٠٠٧-٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل			عناصر الكلفة
٢٠٠٨	٢٠٠٧	2008	2007		
	بأسعار				الاستهلاك الوسيط
-4.3	33.1	47	62	49	طاقة ومياه
17.0	8.9	254	277	217	منتجات مصنّعة
29.9	-2.0	13	13	10	نقل ومواصلات
24.3	10.0	1 162	1 278	935	خدمات مالية
16.3	9.5	740	810	636	خدمات تسويقية أخرى
20.0	10.1	2 216	2 440	1 847	المجموع: الاستهلاك الوسيط
					عناصر القيمة المضافة
2.9	10.0	803	883	780	اهتلاك
2.8	12.2	2 962	3 323	2 882	رواتب وأجور
2.8	11.7	3 764	4 206	3 662	المجموع: القيمة المضافة غير الصافية
8.6	11.1	5 981	6 646	5 509	قيمة الإنتاج

إنّ قيمة السلع والخدمات التسويقية المستهلكة تشكّل الاستهلاك الوسيط في عملية الإنتاج. وبالتالي، فالقيمة المضافة للإدارات العامة تساوي رواتب موظفي الدولة وقيمة اهتلاك رأس المال الثابت الذي يستعمل جماعياً.

أ) الاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات التسويقية

تشكّل قيمة الخدمات المصرفية الداخلة في خدمة الدين أكثر من نصف السلع والخدمات التسويقية المستهلكة من قبل الإدارات العامة. وبالفعل، فإن جزءاً من الفوائد التي تدفعها الدولة للمصارف المكتتبة بسندات الخزينة، يشكّل دفع الخدمة المصرفية التي تقاس قيمتها بالفرق بين الفوائد التي تقبض والفوائد التي تدفع للمودعين. ارتفعت القيمة المقدّرة للخدمات المالية التي تدفعها الإدارة من ٦٣٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٧٣٦ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ ثم تراجعت لتبلغ ٤٨٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤. ومنذ العام ٢٠٠٥، عادت قيمة هذه الخدمات وارتفعت لتصل إلى ٩٣٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ و٢٧٨ مليار عام ٢٠٠٨. وإنّ الزيادة التي بلغت نسبتها ٣٦.٧% بين هذين العامين تعزى بجزء منها إلى الزيادات الأكبر في الاكتتابات بسندات الخزينة من قبل الجهاز المصرفي وجزئها الآخر إلى ارتفاع نسبة المنتج المصرفي/الفوائد المقبوضة. وبالفعل، زادت الفوائد التي تحصّلها المصارف نتيجة اكتتابها بسندات الخزينة بنسبة ١٥.٢%، إذ انتقلت من ٢٧٥٤ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٧ إلى ٣١٧٣ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٨، وقد ترافقت هذه الزيادة بارتفاع نسبة الهامش المصرفي على الفائدة المحصّلة: من ٢٧.٥% في العام ٢٠٠٧ إلى ٣٢.٨% في العام ٢٠٠٨.

ب) القيمة المضافة للإدارات العامة

تحتسب القيمة المضافة للإدارات العامة بكلفة عوامل الإنتاج التالية: قيمة اهتلاك رأس المال الثابت والأجور والرواتب.

ومن المتعارف عليه أنّ قيمة اهتلاك السلع العامة تساوي الجزء الثلاثين من قيمتها الحالية. وقد تمّ احتساب هذه القيمة من خلال جمع نفقات الدولة على التكوين القائم لرأس المال الثابت للسنوات الثلاثين الأخيرة، باعتبار أنّ قيمة نفقات سنة سابقة معينة تقيّم بالأسعار الحالية بواسطة مؤشر أسعار ملائم. ونظراً لعدم وجود مثل هذا المؤشر اعتمدنا مؤشر الحد الأدنى للأجور. (أنظر تفاصيل الحسابات في الملحق). وإذا ما احتسبت على هذا النحو، تكون قيمة الاهتلاك قد شهدت ارتفاعاً عام ٢٠٠٨ يعزى بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار الرأسمال الثابت المقدر نسبته بـ ١٠%^١.

أمّا الأجور والرواتب فقد زادت بنسبة ١٥.٣% تعزى نسبة ١٢.٢% منها إلى زيادة الأجور منذ شهر أيار ٢٠٠٨ بموجب مرسوم صادر عن الدولة اللبنانية.

^١ تمّت مراجعة حساب الاهتلاكات المتعلقة بالسنوات السابقة وقيمة الخدمات التسويقية.

ت) التغير في الخدمات غير التسويقية من حيث الحجم

بما أنه لا يمكن تحديد أسعار للخدمات غير التسويقية بحصر المعنى، فإن احتساب حجم هذه الخدمات بأسعار سنة مرجعية يتمّ بجمع عناصر الكلفة المقدّرة بالأسعار المرجعية التي يتم اختيارها.

تغيّرت كلفة الخدمات غير التسويقية بنسبة +٨.٦% في العام ٢٠٠٨ مقدّرة بأسعار العام ٢٠٠٧ مقابل تغير من حيث القيمة بنسبة +٢٠.٦%.

الفصل الثاني الاستيراد

تتكوّن الواردات من السلع المستوردة إلى لبنان ومن الانفاق الاستهلاكي خارج الأراضي اللبنانية من قبل مقيمين في لبنان، غير أنّ الواردات من الخدمات لا تندرج ضمن الواردات لأنها تطرح من الصادرات من الخدمات. ومنذ العام ٢٠٠٧، يتم احتساب شراء التيار الكهربائي من سوريا ضمن الواردات.

يمكن تحديد قيمة السلع المستوردة إلى الأراضي اللبنانية بفضل إحصاءات الجمارك اللبنانية. وتشمل قيمة هذه السلع تكاليف شحنها وتأمينها حتى نقطة المراكز الجمركية (أي السعر خالص الكلفة والتأمين والشحن). غير أنه يتم إدخال بعض التعديلات على هذه الإحصاءات: أولاً، لا تُحتسب سبائك الذهب المستوردة لتكوين الاحتياطات أو بدافع المضاربة، وبالتالي لا تشمل الواردات إلا الذهب المستعمل في صناعة المجوهرات. وثانياً، يتم تعديل قيمة المنتجات النفطية المستوردة وكميتها استناداً إلى الإحصاءات الصادرة عن الإدارة العامة للنفط.

يبين الجدول رقم (١١) التالي أرقام السلع المستوردة بحسب التصنيف المعتمد في وضع الحسابات، وتطورها من حيث القيمة والحجم في العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧.

في العام ٢٠٠٨، سجّلت الواردات أعلى نسبة نمو منذ العام ١٩٩٧: أكثر من ٣٤% من حيث القيمة. نجم جزء كبير من هذا النمو عن ارتفاع الأسعار الذي قدر بما نسبته ١٤.١%. وبالتالي بلغ النمو الفعلي من حيث الحجم ما نسبته ١٧.٧%.

يعزى ارتفاع أسعار الاستيراد بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية (+٣٢.٦%). وبالتزامن مع ارتفاع أسعار المنتجات النفطية سجّلت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعاً ملحوظاً وبخاصة أسعار اللحوم (٣٧.٧%) والدهون (٣٧.٥%) والحبوب (٣٣.١%) ومشتقات الحليب (٢٢.٦%). وقد نجم هذا الارتفاع بجزء منه عن ارتفاع قيمة اليورو (٧.٤%).

٧ يبيّن الجدول التالي التعديلات التي أدخلت إلى إحصاءات الجمارك

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	2007	2008	
بالكمية	16.5	20 894	24 334	17 817	القيم حسب الجمارك
		284	-119	46	تعديل المشتقات النفطية:
	8.4	-3 878	-5 639	-3 578	- القيم الجمركية
	14.8	4 162	5 519	3 624	+ القيم حسب مديرية النفط
	72.3	-503	-615	-292	القيم المستتناة
	224.2	-25	-25	-8	النقد
	55.1	-617	-760	-398	سبائك الذهب
	21.9	138	170	113	+الذهب لصناعة المجوهرات
		-219	-735	-246	مجموع التعديلات
	17.7	20 675	23 600	17 571	المجموع المعدل

جدول رقم ١١
استيراد السلع حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتج
بالكمية	بالأسعار	٢٠٠٧	2008	2007	
1.3	25.1	833	1 042	822	منتجات زراعية
-12.4	27.0	274	348	313	منتجات تربية الحيوانات
14.2	32.5	4 530	6 001	3 967	مشتقات نفطية
2.7	12.6	1 823	2 053	1 776	منتجات صناعات غذائية وزراعية
28.0	-3.8	339	326	264	تبغ ومشروبات روحية
-1.8	16.4	1 485	1 728	1 511	مواد غذائية
24.6	0.4	1 200	1 205	963	منتجات النسيج، الجلود والألبسة
33.6	21.1	929	1 125	695	معادن لافلزنية
33.0	5.0	7 026	7 379	5 284	منتجات معدنية، آلات ومعدات
5.0	11.4	3 209	3 576	3 055	خشب، مطاط ومنتجات كيمياوية
35.0	6.2	148	157	109	مفروشات
19.8	1.3	704	714	588	منتجات أخرى
17.7	14.1	20 675	23 600	17 571	مجموع استيراد داخلي
-42.5	29.3	112	144	194	استيراد الطاقة الكهربائية
12.5	3.7	492	510	437	نفقات المقيمين في الخارج
16.9	14.0	21 279	24 254	18 203	مجموع استيراد وطني

أمّا السلع التي سجّل استيرادها زيادة كبيرة من حيث الحجم خلال عام ٢٠٠٨ فهي التبغ والمشروبات الكحولية (+٢٨٪)، والمنتجات النسيجية (+٢٤.٦٪)، والمعادن غير الفلزنية (+٣٣.٦٪)، والمعادن والآلات والمعدات (+٣٣٪) والأثاث (+٣٥٪).

تلّبي هذه الواردات أولاً احتياجات المؤسسات والأسر من سلع التجهيز. من خلال تحليل الجدول رقم (١٢) أدناه، نستنتج انه في العام ٢٠٠٨ زادت الواردات من السلع المعمّرة المعدّة للأسر بنسبة ٥٩% من حيث القيمة، وزادت الواردات من السلع المعدّة لتكوين الرأسمال الثابت بنسبة ١٥.٧%. كما وسجّلت الواردات من المعدات المعدّة لقطاع البناء زيادة كبيرة بلغت +٢٩.٨% من حيث القيمة وتلك المعدّة لقطاع الصناعة بنسبة +٣٥.٥%. ويعتبر احتساب نمو هذه السلع من حيث الحجم تقريباً إلى حدّ كبير لأنّ تغيّر قيم الوحدات لا يعكس التغيّر الحقيقي في أسعارها.

ثانياً، زادت الواردات من السلع الوسيطة بفضل انتعاش الاقتصاد ولا سيّما نمو حركة إعادة الإعمار عام ٢٠٠٨. تظهر الجداول من (١٣ أ) إلى (١٣ هـ) تفاصيل تطوّر استيراد المنتجات الوسيطة المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧.

جدول رقم ١٢
استيراد السلع حسب جهة استعمالها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

جهة الاستعمال	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2007	2008	٢٠٠٧	٢٠٠٨
استعمال وسيط في :				
الزراعة وتربية الحيوانات	399	590	421	40.2
انتاج الطاقة والصناعة	4 753	6 441	5 290	21.8
البناء	705	915	865	5.7
النقل والخدمات	1 315	1 810	1 508	20.0
القطاعات غير المحددة	788	1 244	963	29.2
مجموع الاستعمالات الوسيطة	7 960	11 000	9 047	21.6
الاستعمال النهائي للإستهلاك				
سلع معمرة	2 241	3 563	3 494	2.0
سلع إستهلاكية	5 537	6 917	6 052	14.3
مجموع الاستيراد للاستهلاكات	7 778	10 480	9 545	9.8
سلع لتكوين رأس المال الثابت في:				
الزراعة وتربية الحيوانات	124	150	139	8.2
الصناعة	563	723	718	0.8
البناء	82	127	120	5.9
النقل والمواصلات	555	517	507	2.1
الخدمات والتجارة	482	567	568	-0.3
القطاعات غير المحددة	28	34	32	7.1
مجموع سلع لتكوين رأس المال الثابت	1 833	2 119	2 083	1.7
المجموع	17 571	23 600	20 675	14.1

بالنسبة لقطاع الزراعة وتربية الحيوانات، لوحظ الارتفاع الحاد في أسعار الأسمدة وبخاصة الأسمدة الفسفورية. ولكن لم يمنع هذا الارتفاع من زيادة الكميات المستوردة (+١٦.٧%). غير أن ارتفاع أسعار المبيدات أدى إلى انخفاض الواردات منها (راجع الجدول (١٣)).

تتضمن المنتجات الوسيطة المستوردة لقطاع الطاقة والصناعة المشتقات النفطية المعدة لانتاج الكهرباء. وهي تشمل بصورة خاصة زيت الوقود الذي ارتفع سعره المشتمل على الكلفة والتأمين والشحن من ٥٩٥ ألف ليرة لبنانية للطن الواحد عام ٢٠٠٧ إلى ٨٢٤ ألف ليرة عام ٢٠٠٨. ولم تتمكن من تصنيف المشتقات النفطية الأخرى المستوردة للاستعمال الصناعي بحسب وجهتها وقد أدرجت ضمن المنتجات غير المقسمة بحسب القطاع الذي يستخدمها. (أنظر الجدول ١٣).

جدول رقم ١٣ أ
استيراد سلع وسيطة للزراعة وتربية الحيوانات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
بذار وشتول	71	84	7.7	9.8
أسمدة	85	203	103.1	16.7
مبيدات	41	43	20.4	-12.5
علف للحيوانات	199	257	26.0	2.5
منتجات أخرى	3	4	2.6	16.0
المجموع	399	590	40.2	5.4

جدول رقم ١٣ ب
استيراد سلع وسيطة للطاقة وللصناعة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
منتجات زراعية	297	388	34.9	-3.3
منتجات تربية الحيوانات	235	261	39.2	-20.4
مشتقات نفطية	1 150	1 772	39.1	10.7
منتجات صناعات غذائية وزراعية	143	148	8.6	-5.2
منتجات نسيج وجلود	174	200	0.5	14.5
معادن لافلزنية	368	579	15.3	36.4
منتجات معدنية	1 348	1 711	16.7	8.8
خشب، مطاط ومنتجات كيمياوية	1 005	1 337	12.3	18.5
منتجات أخرى	32	46	-0.7	45.7
المجموع	4 753	6 441	21.8	11.3
ما عدا مشتقات نفطية	3 602	4 670	16.3	11.5

زادت قيم وحدات مجموع السلع غير النفطية المعدة للصناعة بنسبة ١٦.٣% عام ٢٠٠٨، وزادت كمياتها المستوردة بنسبة ١١.٥%. كما ونلاحظ بصورة خاصة (الجدول ١٣ ب) الهبوط الحاد في الواردات من المنتجات الحيوانية (-٢٠.٤%) نتيجة الارتفاع الحاد في الأسعار (+٣٩.٢%). وتشمل هذه المنتجات بشكل أساسي الحيوانات الحية المعدة لانتاج اللحوم. وبالتالي، تراجع استيراد الأبقار المعدة للذبح من ٢٦٧ ٨١ طناً عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٧ ٦٢ طناً عام ٢٠٠٨. كما وتراجع استيراد الأغنام من ٤١٨ ٧ طناً عام ٢٠٠٧ إلى ٣١٥ ٦ طناً عام ٢٠٠٨. كما ونلاحظ انخفاضاً طفيفاً في الكميات المستوردة من المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية الغذائية المعدة بشكل أساسي للصناعات الغذائية، الناتج عن تراجع استيراد المواد الأولية المعدة لتصنيع الدهون الغذائية كحبوب السمسم الذي تراجع استيراده من ٤٥٩ ٢٣ طناً عام ٢٠٠٧ إلى ١٦ ٠٣٠ طناً عام ٢٠٠٨. أما المنتجات من المعادن غير الفلزنية المستعملة في الصناعة والتي زاد استيرادها بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧ فتتألف في معظمها من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة المستخدمة في صناعة المجوهرات. ارتفعت قيمتها المشتملة

على الكلفة والتأمين والشحن من ٢٣٧.٦ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧٥.٤ مليار عام ٢٠٠٨ ، أيّ بزيادة قدرها ٥٨ ٪. وبما أنّ ارتفاع أسعار هذه المواد قدّر بنسبة ١٣.٦ ٪ ، زادت حجم الواردات بنسبة ٣٩ ٪.

وسجّلت قيمة مجموع السلع الوسيطة المستوردة لقطاع البناء ارتفاعاً كبيراً في العام ٢٠٠٨ (+٢٩.٧%) ، رافقه ارتفاع معتدل في أسعارها (+٥.٧%). وسجّلت الكميات المستوردة من هذه المنتجات نمواً بنسبة ٢٢.٧%. يبيّن الجدول رقم (١٣ ج) التالي تطوّر استيراد مختلف أنماط السلع الداخلة في انتاج المباني والأشغال العامة.

جدول رقم ١٣ ج
استيراد سلع وسيطة للبناء ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل			نوع السلعة الوسيطة
٢٠٠٨ بأسعار	٢٠٠٧	2008	2007		
بالمقمية	بالأسعار				
33.0	7.4	285	307	215	معادن لافلزية
15.6	5.4	505	533	437	منتجات معدنية ومعدات
38.9	1.4	74	75	53	خشب ومنتجات كيمياوية
22.7	5.7	865	915	705	المجموع

جدول رقم ١٣ د
استيراد سلع وسيطة للنقل والخدمات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل			نوع السلعة الوسيطة
٢٠٠٨ بأسعار	٢٠٠٧	2008	2007		
بالمقمية	بالأسعار				
13.3	27.5	1 038	1 323	916	مشتقات نفطية
17.9	3.5	471	487	399	منتجات أخرى ماعدا مشتقات نفطية
29.3	0.2	242	243	187	منتجات معدنية
8.6	10.3	134	148	124	خشب، مطاط ومنتجات كيمياوية
6.6	2.3	95	97	89	منتجات أخرى
14.7	20.0	1 508	1 810	1 315	المجموع

في ما يتعلّق باستيراد السلع الوسيطة المعدّة للنقل والخدمات، ارتفعت قيمة المحروقات المستوردة لقطاع النقل، بشكل أساسي بسبب ارتفاع أسعار النفط وبسبب ارتفاع الطلب عليها. راجع الجدول (١٣ د التالي).

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنّ بعض المنتجات يمكن استعمالها في أكثر من قطاع من دون أن نستطيع تحديد مفتاح توزيع لها. وهذا هو الحال بالنسبة للمحروقات السائلة كزيت الغاز وبعض المنتجات الكيماوية. راجع الجدول (١٣ هـ التالي).

جدول رقم ١٣ هـ
استيراد سلع وسيطة غير مصنفة بحسب الوجهة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نوع السلعة الوسيطة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2008	2007	٢٠٠٨ بأسعار ٢٠٠٧	بالكمية بالأسعار
مشتقات نفطية	523	909	652	24.6
منتجات أخرى ماعدا مشتقات نفطية	265	335	311	17.4
خشب، مطاط ومنتجات كيميائية	205	253	235	14.4
منتجات أخرى	60	82	76	27.6
المجموع	788	1 244	963	22.2

شراء الكهرباء من سوريا، ورد في حسابات شركة كهرباء لبنان أنّ شراء الكهرباء من سوريا تراجع بنسبة ٤٢.٥% إذ انخفض من ٩٨٠ مليون كيلوواط/ساعة عام ٢٠٠٧ إلى ٥٦٣ مليون كيلوواط/ساعة عام ٢٠٠٨، وارتفعت أسعاره بنسبة ٢٩.٣% (من ١٩٨ إلى ٢٥٦ ليرة لبنانية لكل كيلوواط/ساعة).

أمّا نفقات الاستهلاك في الخارج فقد قُدّرت للعام ١٩٩٧ على ضوء معطيات الاستقصاء حول ميزانية الأسر. ونظراً إلى عدم وجود دراسات مباشرة تتعلق بالفترة التي تلت العام ١٩٩٧، تمّ الافتراض أنّ هذه النفقات قد تطوّرت من حيث الحجم بحسب حركة المسافرين اللبنانيين إلى الخارج: +١٢.٥% في عام ٢٠٠٨.

واحتسب تطوّر قيمة النفقات من خلال اعتماد سعر الصرف الوسطي لليورو والدولار الأميركي بالنسبة لليرة اللبنانية كمؤشر للأسعار. وقد أبقى مصرف لبنان سعر صرف الدولار مستقراً أمّا سعر صرف اليورو فقد ارتفع بنسبة 7.4% في العام ٢٠٠٨.

الفصل الثالث الاستهلاك

يشكّل الاستهلاك النهائي الجزء الأهم من استعمالات السلع والخدمات ويمثّل، بحسب السنوات، بين ٧٠ و ٧٥% من الموارد المتاحة. ويتكوّن الاستهلاك من الانفاق الاستهلاكي للأسر (أو الاستهلاك الخاص) ومن الانفاق الاستهلاكي للإدارات العامة (أو الاستهلاك العام)؛ نستعرض هذين النوعين من الاستهلاك بالتفصيل في القسمين التاليين.

القسم الأول. استهلاك الأسر.

نحصل على قيمة استهلاك الأسر من خلال تقدير الاستهلاك الخاص على الأراضي اللبنانية (الاستهلاك الداخلي) بعد طرح الانفاق الاستهلاكي للسياح وإضافة قيمة الانفاق الاستهلاكي للمسافرين اللبنانيين في الخارج. وقد قدّر هذا الاستهلاك خلال إعداد حسابات سنة ١٩٩٧ استناداً إلى نتائج الاستقصاء حول ميزانية الأسر. أمّا بالنسبة للسنوات الأخرى، فيقدّر استهلاك الأسر بشكل غير مباشر من خلال استخدام مؤشرات ملائمة.

يبين الجدول (١٤) تطوّر استهلاك الأسر بحسب مختلف مكوّناته. وقد أعدّ مؤشر لأسعار الاستهلاك خصيصاً لتقدير التطوّر الفعلي للاستهلاك. تردّ مصادر هذه الأرقام في الملحق.

جدول رقم ١٤
استهلاك الأسر حسب نوع المنتجات المستهلكة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			
		٢٠٠٨	2008	2007	نوع المنتجات المستهلكة
بالكمية	بالأسعار	بأسعار ٢٠٠٧			
-1.3	18.3	7 832	9 267	7 936	مواد غذائية
33.2	2.7	936	961	703	تبغ ومشروبات روحية
23.3	7.7	2 380	2 564	1 931	منتجات نسيجية وجلدية وألبسة
4.4	10.6	1 861	2 058	1 782	طاقة وماء
56.3	8.9	5 464	5 953	3 495	سلع معمرة
2.1	10.4	2 384	2 631	2 335	منتجات صناعية أخرى
8.0	5.6	3 331	3 517	3 084	نقل ومواصلات
2.1	2.8	2 369	2 435	2 321	إيجار السكن
1.9	6.7	5 789	6 179	5 678	تعليم وصحة
4.2	15.1	3 274	3 767	3 142	خدمات أخرى
9.9	10.4	35 620	39 331	32 407	مجموع الاستهلاك المحلي
20.3	12.9	-1 319	-1 489	-1 096	- نفقات المسافرين الصافية
9.5	10.3	34 301	37 842	31 311	مجموع استهلاك الاسر

عام ٢٠٠٨، تطوّر الاستهلاك الداخلي الخاص (الانفاق الاستهلاكي للأسر والسياح على الأراضي اللبنانية) بنسب متفاوتة جداً: سجّل شراء السلع المعمّرة والمنتجات التي ليست من

الضروريات كالتبغ والمشروبات الكحولية والنسيج زيادة ملحوظة في حين انخفض حجم المنتجات الغذائية المستهلكة.

(أ) استهلاك المواد الغذائية

في العام ٢٠٠٨، أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ١٨.٣% إلى انخفاض حجم المنتجات الغذائية المستهلكة بنسبة ١.٣%. ولكن وبما أنّ وزارة الزراعة لم تكن قد أعدت تقارير احصائية تتعلق بالانتاج الزراعي عند إعداد هذه الدراسة، تبقى المعطيات المتعلقة بالاستهلاك الغذائي تقريبية (راجع القسم الأول من الفصل الأول).

يستعرض الجدول (١٥) تطوّر الانفاق على مختلف أنواع المواد الغذائية استناداً الى ما ورد في احصاءات الجمارك اللبنانية وإلى التقديرات المؤقتة للانتاج الزراعي وبعض فروع الصناعات الغذائية.

جدول رقم ١٥
استهلاك الأسر للمواد الغذائية حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
٢٠٠٨	٢٠٠٧	2008	2007		
بأسعار	بأسعار				
بأرقام	بأرقام				
٣.٣	١٥.٠	٢ ٠٥٣	٢ ٣٦١	١ ٩٨٧	منتجات زراعية
٠.٦	٩٦.١	٦٣	١٢٣	٦٢	نيجليات
٥.٣	١٩.٨	٨٨٤	١ ٠٥٩	٨٣٩	فواكه
١.٩	٦.٢	١ ٠٥٦	١ ١٢٢	١ ٠٣٦	خضار
١.٤	١٥.٤	٤٩	٥٧	٤٩	نباتات أخرى
١١.٧	٦.٩	٨٠٦	٨٦٢	٧٢٢	منتجات حيوانية وسمك
-٤.٩	٢١.٥	٤ ٩٧٣	٦ ٠٤٥	٥ ٢٢٨	منتجات الصناعات الغذائية
-٩.٦	٢١.٢	١ ١٨٤	١ ٤٣٥	١ ٣١١	لحوم طازجة
٢.١	٢٣.٦	١ ٠٦٠	١ ٣١٠	١ ٠٣٨	معجنات
-٧.٧	٢٤.٧	٨١٨	١ ٠١٩	٨٨٦	منتجات الالبان
-٣.٦	٣٦.٤	٤٩٠	٦٦٩	٥٠٩	مواد دهنية
٤.٦	١٠.٥	٢٢٩	٢٥٣	٢١٩	سكاكر وشكولاتة
-١٢.٨	٣١.٦	٧٤٣	٨٦١	٧٩٤	معلبات ومواد غذائية اخرى
-٤.٨	١٠.٩	٤٤٨	٤٩٨	٤٧١	مشروبات غير روحية
-١.٣	١٨.٣	٧ ٨٣٢	٩ ٢٦٧	٧ ٩٣٦	المجموع

نلاحظ الارتفاع الحاد جداً في أسعار الحبوب (+٩٦.١%). نجم هذا الارتفاع عن ارتفاع سعر الأرز الذي تضاعف تقريباً في سنة واحدة إذ ارتفع من ١ ٨٧٨ في العام ٢٠٠٧ إلى ٣ ٦٨٢ ليرة لبنانية للكيلوغرام الواحد في العام ٢٠٠٨. غير أنّ كميات الأرز المستهلكة لم تنخفض وبلغت ما مقداره ٤٣ ألف طنّاً في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

(ب) استهلاك التبغ والمشروبات الكحولية

أشارت إحصاءات إدارة حصر التبغ والتنباك إلى أنّ شراء التبغ المصنّع من قبل المقيمين وغير المقيمين على الأراضي اللبنانية ازداد بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٨ (+36.4%) واستقرت أسعاره. وارتفعت مبيعات إدارة حصر التبغ والتنباك من ٥٨٣.٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ٦٩٠.٣ مليار عام ٢٠٠٨. وقد شملت هذه المبيعات بشكل أساسي التبغ المستورد التي بلغت كمياته ١٠ ١٠٧ طنا عام ٢٠٠٨ مقابل ٧ ٥٩٤ طنا عام ٢٠٠٧. أمّا إنتاج التبغ المحلي فلم يكف عن التراجع منذ العام ٢٠٠٥.

كما وسّجت مبيعات المشروبات الكحولية على الأراضي اللبنانية زيادة ملحوظة إذا ارتفعت من ١٤٢ إلى ١٩١ مليار ليرة لبنانية بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. ولكن تعود هذه الزيادة بجزء منها إلى ارتفاع أسعار التجزئة التي بلغت نسبته ١١.٣%، في حين زادت الكميات المستهلكة بنسبة ٢٠.٦%.

ج) الإنفاق الخاص على الملابس والأقمشة

قدّرت النفقات الاستهلاكية على الملابس والأقمشة بـ ٢ 564 مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ أيّ انها سجّلت زيادة بنسبة 32.8% مقارنة بالعام ٢٠٠٧. وبما أنّ أسعار هذه السلع ارتفعت بنسبة 7.7% زادت الكميات المستهلكة بنسبة 23.3%. لا تتوافر لدينا تفاصيل وافية عن تطوّر الاستهلاك لكلّ من مكونات هذه المجموعة من المنتجات التي تتألّف، إلى جانب الملابس، من الجلديات والبياضات المنزلية والسجّاد. ويبدو أنّ تطوّر مبيعات هذه السلع ناجم بجزء كبير منه عن مشتريات الزائرين.

د) الاستهلاك الخاص للطاقة

يبين الجدول (١٦) أدناه تفاصيل استهلاك الطاقة والمياه الذي يشمل الإنفاق على الكهرباء والمياه والمشتقات النفطية.

جدول رقم ١٦
استهلاك الأسر للطاقة والمياه ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2007	2008	٢٠٠٧	٢٠٠٨
كهرباء	645	674	679	بأسعار ٢٠٠٧
ماء	159	160	160	ببالتكاليف
مشتقات نفطية	953	1 171	975	ببالتكاليف
محروقات صلبة	25	53	48	ببالتكاليف
المجموع	1 782	2 058	1 861	ببالتكاليف

نستنتج من تحليل الجدول السابق أنّ استهلاك الطاقة الكهربائية تطوّر بنسبة ٥.٢% وأنّ أسعارها تغيّرت بنسبة ضئيلة. (نشير إلى أنّ متوسط السعر يمكن أن يتغيّر رغم ثبوت التعرّف وذلك بحسب بنية الاستهلاك، كون التعرّف تصاعدياً).

ونظراً إلى عدم توافر دراسات وتقارير احصائية جديدة، تمّ تقدير استهلاك المياه على افتراض أنها تتبع معدّل نمو عدد المساكن، كما أنّ الأسعار بقيت مستقرة.

ارتفعت كمية المشتقات النفطية المستهلكة بنسبة ٢.٣% عام ٢٠٠٨ وسجّل متوسط أسعارها ارتفاعاً بلغت نسبته ٢٠.١%. نذكر أن استهلاك الأسر للمشتقات النفطية يقوم على نوعين من الاستعمالات: استخدام خاص بالموصلات (الوقود أو البنزين للسيارات الخاصة) واستخدام منزلي لوسائل التدفئة والطبخ (المازوت وغاز البوتان).

• سجّلت كميات البنزين المستهلكة زيادة بنسبة ٧.٢% بالرغم من ارتفاع أسعار الاستهلاك بنسبة ١٧%. وارتفع متوسط سعر صفيحة البنزين سعة ٢٠ لیتراً من ١٢٧ ٢٣ ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧٠٤٩ ليرة عام ٢٠٠٨. لكن تبقى هذه الزيادة أقلّ من الزيادة في أسعار الاستيراد التي بلغت نسبتها ٢١%. وبما أن الحكومة خفّفت من سياستها المتمثلة بتحقيق استقرار الأسعار عند المضخات، بلغت حصّة الضرائب المستوفاة على البنزين من سعر الاستهلاك ما نسبته ١٣.٤% في عام ٢٠٠٨ بعد تراجعها من ٥٥.٥% عام ٢٠٠٣ إلى ١٨.٣% عام ٢٠٠٧.

• أمّا كميات المازوت المستهلكة من قبل الأسر والإدارات العامة عدا شركة كهرباء لبنان وكميات الديزل فقد زادت بنسبة ٣١% بالرغم من الارتفاع الحاد في أسعارها: ٤٧.٢% عام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧. ونقدّر أنّ الطلب على المازوت ناجم بشكل خاص عن المؤسسات لأنّ الأسر لم تزد بشكل ملحوظ استهلاكها للمازوت على التدفئة المنزلية.

• وفي ما يتعلّق بالغاز المنزلي فقد ازداد حجم استهلاكه بنسبة ١.٦% عام ٢٠٠٨ وارتفع سعره بنسبة ٢١.٦%: فقد ارتفع متوسط سعر القارورة سعة ١٠ كغ من ٥٧٢ ١٣ ليرة في العام ٢٠٠٧ إلى ١٦٥٠١ عام ٢٠٠٨.

٥) شراء سلع التجهيز من قبل الأسر.

بعد أن شهد انفاق الأسر على شراء سلع التجهيز انكماشاً في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، استعاد هذا الانفاق نشاطه عام ٢٠٠٧ واستمر في النمو المتسارع عام ٢٠٠٨: +٢١.٢% من حيث القيمة عام ٢٠٠٧ و+٧٠.٣% عام ٢٠٠٨.

جدول رقم ١٧
شراء سلع التجهيز من قبل الأسر ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
٢٠٠٨	٢٠٠٧	2008	2007		
بأسعار	بأسعار				
بالكمية	بالأسعار				
71.8	10.0	3 804	4 185	2 214	السيارات
23.7	1.2	623	631	504	الآت وتجهيزات
12.8	17.4	331	388	293	مفروشات
39.2	2.1	354	362	255	معدات أخرى
53.3	10.2	351	386	229	مجوهرات
56.3	8.9	5 464	5 953	3 495	المجموع

احتلَّ شراء السيارات المرتبة الأولى في سلّم الانفاق على سلع التجهيز (ما يقارب ٦٣% في العام ٢٠٠٧ و ٧٠% في العام ٢٠٠٨). وقد بلغ عدد السيارات المستوردة ٩٣٧ ٥١ سيارة عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٧ ١٠٠ سيارة عام ٢٠٠٨ أي بزيادة ٩٣% عن عام ٢٠٠٧، بعد أن كان قد تراجع من ٤٤٣ ٤٥ إلى ٣٩ ٧٠٢ سيارة ما بين الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦. ويبدو أنّ شركات تأجير السيارات استأثرت بجزء من السيارات السياحية المستوردة في العام ٢٠٠٨ تلبيةً للطلب المتزايد من قبل الزائرين.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار تطوّر مختلف فئات السيارات، نلاحظ أنّ زيادة حجم شراء السيارات الخاصة من قبل الأسر بلغت ما نسبته ٧١.٨%، ونظراً إلى ارتفاع الأسعار (+١٠%) ارتفع انفاق الأسر على شراء السيارات بنسبة ٨٩% في العام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى، زاد الانفاق على شراء الآلات والأدوات الكهربائية المنزلية وإنما بصورة معتدلة. ونجمت الزيادة الكبيرة في الانفاق على المجوهرات (+٦٨.٩%) بنسبة كبيرة منها عن مشتريات السياح.

(و) استهلاك سلع مصنّعة أخرى

تشمل "السلع المصنّعة الأخرى" الفئات التالية: المنتجات الكيميائية والصيدلانية التي تستخدم للعناية الشخصية والاستعمال المنزلي، ومنتجات دور النشر، وأخيراً منتجات متفرقة زجاجية أو فخارية أو معدنية. يبيّن الجدول (١٨) تطوّر استهلاك هذه السلع.

جدول رقم ١٨
استهلاك الأسر للمنتجات الصناعية حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

التغير السنوي بالنسبة المئوية		القيمة بالمليار ل.ل.			نوع المنتجات المستهلكة
٢٠٠٨	٢٠٠٧	200٨	200٧		
بأسعار	بأسعار				
بالكمية	بالأسعار				
-1.0	12.6	1 751	1 972	1 769	أدوية ومواد كيميائية
10.0	0.0	461	461	425	منشورات
22.2	16.8	145	169	119	منتجات زجاجية ومعدنية
23.7	5.3	27	29	22	منتجات أخرى
2.1	10.4	2 384	2 631	2 335	المجموع

- تعتبر المنتجات الكيميائية والصيدلانية الأهم في هذه المجموعة فهي تشكّل أكثر بقليل من ٥% من إجمالي الاستهلاك الداخلي الخاص. زاد الانفاق على هذه السلع من حيث القيمة وتراجع من حيث الحجم بسبب ارتفاع الأسعار بنسبة ١٢.٦% . لتأخذ على وجه الخصوص نمو كميات الأدوية المستوردة بهدف بيعها بالتجزئة: ارتفعت قيمة هذه الواردات من ٨٣٠.٣ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٧ إلى ٩٤٣.٨ مليار في العام ٢٠٠٨، في حين حافظت الكميات المستوردة منها على مستواها (٦٥٨ ٥ طن).

- تحتل منتجات دور النشر المرتبة الثانية من حيث الأهمية ضمن هذه المجموعة. وهي تشمل بشكل أساسي الصحف والمجلات والكتب بما فيها الكتب المدرسية. بقيت أسعار هذه المجموعة من السلع مستقرّة وزاد انفاق الأسر عليها بنسبة ١٠% عام ٢٠٠٨.

ز) الإنفاق الخاص على النقل والاتصالات

جدول رقم ١٩

الاستهلاك المحلي لخدمات النقل والمواصلات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نوع المنتجات المستهلكة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	2007	2008	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النقل البري	839	1 021	878	16.4
النقل الجوي والسفرات	595	746	666	11.9
البريد والمواصلات	1 651	1 750	1 787	-2.1
المجموع	3 084	3 517	3 331	5.6

في العام ٢٠٠٨، سجّل الانفاق على خدمات النقل الجوّي أكبر نسبة نمو: +٢٥.٤% من حيث القيمة و+١١.٩% من حيث الحجم، وبلغ ارتفاع أسعار هذه الخدمات ما نسبته ١٢%. نذكر بأنّ الاستهلاك الداخلي لخدمات النقل الجوّي يساوي قيمة تذاكر السفر التي تبيعها وكالات السفر على الأراضي اللبنانية. ويمكن معرفة أرقام هذه المبيعات استناداً إلى الاحصاءات التي يقوم بها الاتحاد الدولي للنقل الجوّي (IATA).

وفي المقابل، تطوّر استخدام المواصلات البرية بنسبة أكثر اعتدالاً. ويعزى الارتفاع الذي بلغت نسبته ٢١.٧% عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٧ إلى ارتفاع الأسعار.

أمّا بالنسبة إلى إنفاق الأسر على البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فقد شهد نمواً فاتراً (٨,٣% من حيث الحجم) في العام ٢٠٠٨ بسبب انخفاض الأسعار، غير أنّه قد يصار إلى تعديل هذه الأرقام لأنّ وزارة البريد والاتصالات لم تنشر حساباتها النهائية بعد.

ج) القيمة التآجيرية للسكن

بسبب عدم توافر دراسات إحصائية بشأن تطوّر قطاع السكن، تمّ اعتبار الزيادة في عدد المنازل المسكونة مساوية لعدد الزيجات المسجّلة سنوياً صافياً للمساكن القديمة المعاد استعمالها. شكّل عدد هذه المنازل ٢.١% من عدد المنازل المسكونة في السنة السابقة. غير أنّ متوسط القيمة التآجيرية للسكن الواحد قد ارتفعت بنسبة ٢.٨%. وهكذا فإنّ القيمة التآجيرية للمساكن التي قدّرت ضمن إطار الاستقصاء حول ظروف معيشة الأسر بـ ٢٠٥٩ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ بلغت ٢٤٣٥ مليار في العام ٢٠٠٨.

ط) استهلاك خدمات التعليم والخدمات الصحية

تستأثر الخدمات الاجتماعية التسويقية بأكثر من ١٦% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص. وهي تشمل الإنفاق الخاص على خدمات التعليم والصحة التي تطوّرت بنسب متفاوتة كما يتبيّن من الجدول (٢٠) التالي.

جدول رقم ٢٠
استهلاك الخدمات الاجتماعية حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	بأسعار	بالكمية
التعليم	3 509	3 837	4.8	4.3
الصحة	2 170	2 342	10.0	-1.9
المجموع	5 678	6 179	6.7	1.9

بلغت أقساط التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي الخاص ٣٥٠٩ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ و٣٨٣٧ مليار عام ٢٠٠٨، أيّ أنها نمت بنسبة ٩.٣%. وقد أدّى ارتفاع الأسعار بنسبة ٤.٨% إلى تحقيق نمو فعلي بلغت نسبته ٤.٣% سنوياً. ويعزى هذا النمو بجزء كبير منه إلى انتشار الجامعات الخاصة. والواقع أنّ عدد الطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة ارتفع من ٤٠٣ ٨٧ طالباً عام ٢٠٠٧ إلى ٩٢ ٩٦٩ طالباً عام ٢٠٠٨، أيّ بمعدّل نمو بنسبة ٦.٤%. وفي المقابل، وفي الفترات عينها، انتقل عدد التلامذة المنتسبين إلى المدارس الخاصة من ٣٧٨ ٥٢٩ إلى ٦٠٥ ٥٤٨ (+٣.٦%). وقد انخفض معامل التعليم في ميزانية الاسر من ١١.٢% عام ٢٠٠٧ إلى ١٠.١% عام ٢٠٠٨ بسبب تطوّر الإنفاق على الأقساط التعليمية بوتيرة أبطأ من مجموع نفقات الأسر.

لا يمكن تحديد تطوّر الخدمات الصحية بصورة دقيقة. وإذا ما افترضنا أنّ هذا التطوّر مرتبطاً بنمو كمية الأدوية المستوردة، يكون حجم خدمات العناية التي تقدمها مؤسسات الخدمات الصحية الخاصة قد تراجعت بنسبة ضئيلة عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت قد سجلت زيادة كبيرة خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. هذا وأظهرت كشوفات أسعار الخدمات الصحية زيادة بنسبة ١٠% في العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧. وبالتالي، زادت النفقات على الخدمات الصحية بنسبة ٧.٩% عام ٢٠٠٨ وانخفضت نسبتها في استهلاك الأسر من ٦.٩% عام ٢٠٠٧ إلى ٦.٢% عام ٢٠٠٨. ونذكر بأن الدولة تغطي جزءاً من نفقات الاستشفاء التي تحتسب ضمن فئة استهلاك الإدارات العامة (يرجى مراجعة القسم التالي).

ك) استهلاك الخدمات الفردية

تشكّل الخدمات الفردية بين ٩% و ١٠% من مجموع نفقات الأسر والسياح على الأراضي اللبنانية، وهي تشمل خدمات الفنادق والمطاعم وخدمات الصيانة والتصليح وخدمات متفرقة مثل خدمات التسلية والعناية الشخصية والتنظيف المنزلي.

يبين الجدول (٢١) أنواع هذه الخدمات وتطورها بين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

جدول رقم ٢١

استهلاك الخدمات الفردية حسب نوعها ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نوع الخدمة	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
فنادق ومطاعم	1 223	1 602	13.6	9.5
تصليحات وصيانة	271	343	25.1	12.3
تأمين وبنوك	677	710	4.6	-4.6
خدمات اخرى	971	1 112	13.0	1.3
المجموع	3 142	3 767	15.1	4.2

يعتمد قطاع الفنادق والمطاعم على حركة السياح من جهة وعلى نمو مستوى معيشة السكان المقيمين من جهة أخرى. عام ٢٠٠٨، زاد عدد المسافرين الأجانب القادمين بنسبة ١٨% مقارنة بالعام ٢٠٠٧. (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ج).

يتم استنتاج استهلاك خدمات الصيانة والتصليح من خلال تقدير انتاج هذه الخدمات (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السادس الفقرة ب).

يتكوّن استهلاك الخدمات المالية بشكل أساسي من الخدمات المصرفية وخدمات التأمين. يساوي استهلاك الأسر للخدمات المصرفية صافي حصة المنتج المصرفي المدرجة في حسابات الأسر بالتناسب مع ديونها لدى المصارف. ارتفعت هذه الحصة من ٣٦٢ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٤٥ مليار عام ٢٠٠٨. أما بالنسبة لخدمات التأمين التي تساوي قيمتها مجموع الأقساط التي تدفعها الأسر مخصوماً منها التعويضات التي تقبضها، فقد ارتفعت حصة الأسر فيها من ٣١٥ إلى ٣٦٥ مليار ليرة لبنانية. وفي المجموع زادت حصة الخدمات المالية المدرجة في استهلاك الأسر بنسبة ٤.٩%. غير أنّ حجم الاستهلاك النهائي للخدمات المالية انخفض بنسبة ٤.٦% بسبب الارتفاع العام في الأسعار بنسبة ١٠%. (يرجى مراجعة الفصل الأول، القسم السابع الفقرة ز).

القسم الثاني. الاستهلاك العام

يعتبر الاستهلاك العام مساوياً لإنتاج الخدمات غير التسويقية من قبل الإدارات العامة. وقد ورد تقدير قيمة هذه الخدمات في الفصل المتعلق بالإنتاج (انظر الفصل الأول القسم الثامن).

في الواقع، يتضمّن الاستهلاك العام إلى جانب قيمة الخدمات الجماعية، كلفة إنتاج الخدمات الفردية المجانية (أو شبه المجانية) مثل خدمات التعليم وخدمات الرعاية الطبية التي تقدّمها المؤسسات الحكومية. وبالعادة، يتمّ إحصاء هذه الخدمات بصورة منفصلة، ولكن لا يسمح نظام المحاسبة العامة حالياً بوضع حساب منفصل للخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الإدارات العامة، وإنما يمكن استخلاص العناصر الأساسية الداخلة في احتساب قيمة تلك الخدمات. يبين الجدول (٢٢) نفقات التعليم كما وردت في قطع حسابات الدولة للتعليم الابتدائي والثانوي وفي حسابات الجامعة اللبنانية للتعليم العالي. ويبين الجدول أيضاً المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الصحة على خدمات الاستشفاء على حساب الدولة.

جدول رقم ٢٢

تقدير تكلفة خدمات الصحة والتربية العامة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية					
نوع الخدمة	200٤	200٥	200٦	200٧	200٨م
التعليم الابتدائي والثانوي					
الاجور	504	495	485	504	550
استهلاك سلع وخدمات	41	24	20	23	22
المجموع	545	519	505	527	572
الجامعة اللبنانية					
الاجور	118	116
استهلاك سلع وخدمات	17	18
المجموع	135	134	157	146	173
مجموع التعليم	680	653	662	673	684
نفقات استشفاء	227	222	180	210	309
مجموع الخدمات الاجتماعية	907	875	842	883	993

م : أرقام ٢٠٠٨ مؤقتة

ومن أجل إتمام تقدير تكاليف تلك الخدمات يتعين إضافة تقييم اهتلاك المباني المدرسية والجامعية التي تملكها الدولة وادراج جزء من النفقات المصرفية التي تتكبدها الدولة لتغطية عجزها.

يبدو نمو حجم خدمات التعليم الرسمي، إذا ما تمّ قياسها بتطوّر عدد التلامذة والطلاب المنتسبين سنوياً، مختلفاً تماماً عن نمو تكاليف هذه الخدمات وبخاصة في ما يتعلق بالتعليم الثانوي والابتدائي:

- ففي المرحلتين الابتدائية والثانوية، ارتفع عدد التلامذة المسجلين في المدارس الرسمية المجانية والمدارس الخاصة من ٧٨٤ ٤٥٠ خلال العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٧٦١ ٤٢٧ خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، بتراجع نسبته ٥.١% . ويعزى ارتفاع تكاليف الخدمات التعليمية (+٨,٥%) إلى زيادة الرواتب بمرسوم حكومي صدر في شهر أيار ٢٠٠٨.
- وفي ما يتعلق بالجامعة اللبنانية، فقد تغيّرت تكاليف التعليم بموازاة عدد الطلاب الذي ارتفع من ٩٦١ ٧٢ إلى ١٧٦ ٧٤ عام ٢٠٠٨، أي بزيادة نسبتها ١.٧%.

أما زيادة النفقات التشغيلية للجامعة اللبنانية بنسبة ١٨.٥% فقد نجمت بجزء كبير منها عن زيادة الرواتب.

الفصل الرابع الاستثمار

تتكوّن الاستثمارات المادية من التكوين القائم لرأس المال الثابت ومن التغيّر في المخزون.

القسم الأول. التكوين القائم لرأس المال الثابت

يتم احتساب التكوين القائم لرأس المال الثابت بالإجمال بإضافة قيمة سلع التجهيز التي تشتريها المؤسسات والإدارات إلى قيمة إنتاج قطاع البناء. وبما أنّه يتم استيراد الجزء الأكبر من هذه السلع فإنّ الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية تعطي المؤشرات اللازمة لتقدير قيمتها. يظهر الجدول (٢٣) العناصر الداخلة في تكوين القائم لرأس المال الثابت وتطوّره بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

جدول رقم ٢٣
التكوين القائم لرأس المال الثابت حسب النوع ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

نوع الراسمال الثابت	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٧	200٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
أبنية وأشغال عامة	7 222	9 609	8 439	16.8
آلات ومعدّات	1 044	1 440	1 407	34.8
وسائل النقل	970	1 206	1 156	19.2
مفروشات	360	448	432	20.0
منتجات أخرى	531	660	552	4.1
المجموع	10 127	13 363	11 987	18.4

بعد الازدهار التي شهدته حركة البناء في العام ٢٠٠٧ بسبب الحاجة إلى إعادة إعمار الدمار التي تسببت به حرب صيف ٢٠٠٦، استمرت حركة البناء في النمو في العام ٢٠٠٨ لتبلغ ما نسبته +٣٣% من حيث القيمة و+١٦.٨% من حيث الحجم.

وفي العام ٢٠٠٨، انتعش أيضاً الاستثمار في سلع التجهيز ولا سيّما الآلات والمعدات التي زادت قيمتها بنسبة ٣٨% ومعدّات النقل التي زادت قيمتها بنسبة +٢٤.٤%. وإنّ تقلّبات الأسعار المستعملة في احتساب تقلّبات أحجام سلع التجهيز هي قيم الوحدات عند استيراد تلك السلع مضافاً إليها الضرائب. في هذه الحالة، قد تكون تقلّبات الأسعار ناجمة جزئياً عن تغيّر النوعيات.

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت بين القطاع الخاص والقطاع العام

لا يمكن إحصاء التكوين القائم لرأس المال الثابت الخاص بالمؤسسات بصورة مباشرة، وإنما يتم استنتاجه من خلال احتساب الفرق بين قيمته الإجمالية والقيمة الإجمالية للاستثمارات العامة. وبالتالي، لا نحصل على استثمارات كل المؤسسات بل استثمارات القطاع الخاص فقط. في الواقع، تتضمن الاستثمارات العامة، إضافة إلى التكوين القائم لرأس المال الثابت للإدارات العامة، النفقات على البنية التحتية لشبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشكّل جزءاً من التكوين القائم لرأس المال الثابت للمؤسسات العامة.

جدول رقم ٢٤

توزيع التكوين القائم لرأس المال الثابت على القطاعين الخاص والعام 2004 - 2008

القطاع	القيمة بالمليار ل.ل.				
	2008	2007	2006	2005	2004
القطاع الخاص	12 351	9 176	6 860	6 441	5 935
القطاع العام	1 012	951	908	872	950
المجموع	13 363	10 127	7 768	7 313	6 884

أما الاستثمارات العامة فتتّدر استناداً إلى حسابات الدولة والإدارات المستقلة ومن بينها مجلس الإنماء والإعمار^٨.

إنّ سياسة التقشف التي اعتمدها الدولة للتخفيف من عبء الدين العام انعكست في النمو المحدود للاستثمارات العامة. وبعد أن كانت شبه جامدة بين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، زادت النفقات العامة على البنى التحتية والتجهيزات بنسبة ٦.٤% عام ٢٠٠٨. ولكن نظراً إلى ارتفاع أسعار البناء انخفضت الاستثمارات العامة من حيث الحجم بنسبة ٥.٩%.

القسم الثاني. التغير في المخزون

لا يمكن الحصول على أية إحصاءات عن المخزونات من المؤسسات. فالتغيّرات في المخزونات الواردة في هذه الدراسة تمّ إدراجها للتسوية بين استخدامات الموارد من السلع والخدمات من سنة إلى أخرى. ويكمن السبب وراء نسبة النمو الكبيرة التي شهدتها الاستيراد في العام ٢٠٠٧ بجزء منه وراء ضرورة إعادة تكوين المخزونات التي نفذت في العام ٢٠٠٦ بسبب إغلاق مرفأ بيروت وتوقيف المؤن لمدة ستة أسابيع. في العام ٢٠٠٨، دفع توقّع ارتفاع الطلب بالمستوردين إلى ملء مخزوناتهم. وأدت موازنة الحسابات إلى تقدير زيادة المخزونات بما مقداره ٤٤٦+ مليار عام ٢٠٠٨.

أما الأسعار المستعملة في احتساب التغير في المخزونات من حيث الحجم فهي قيم وحدات السلع المستوردة التي يتمّ تخزينها.

^٨ تمت مراجعة الاستثمارات العامة بفضل التدقيق في حسابات البلديات والاطلاع بالتفصيل على المشاريع التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار.

الفصل الخامس الصادرات

بحسب المفاهيم المتعارف عليها، تتألف الصادرات من الصادرات المرسلّة إلى الخارج ونفقات السيّاح في الداخل.

بعد الجمود التي تسبّبت به الحرب في العام ٢٠٠٦، استعادت الصادرات معدّلات النمو التي سجّلتها في السنوات السابقة: ٢٠.٩% في العام ٢٠٠٧ و ٢٧.٥% في العام ٢٠٠٨ مقابل ٢% في العام ٢٠٠٦. تظهر الفقرات التالية تطوّر صادرات مختلف القطاعات التي ترد بالتفصيل في الجدول (٢٥).

جدول رقم ٢٥
تصدير السلع والخدمات الى الخارج حسب نوعها ٢٠٠٧-٢٠٠٨

نوع المنتج	القيمة بالمليار ل.ل.		التغير السنوي بالنسبة المئوية	
	200٧	200٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨
صادرات زراعية	442	472	486	-3.0
منتجات زراعية	402	427	439	-2.7
منتجات حيوانية	40	45	48	-5.6
صادرات صناعية	4 875	6 165	5 344	15.4
منتجات الصناعات الغذائية والزراعية	468	577	515	11.9
منتجات النسيج والجلود والألبسة	579	656	634	3.4
معادن الالافزنية	323	478	401	19.2
منتجات معدنية، آلات ومعدّات	1 957	2 296	2 128	7.9
خشب، مطاط ومنتجات كيمياوية	738	1 139	773	47.4
مفروشات	101	133	124	6.6
منتجات اخرى	708	887	768	15.5
مجموع تصدير السلع	5 316	6 637	5 831	13.8
تصدير الخدمات الصافية	1 844	2 444	2 247	8.8
مواصلات	205	225	230	-2.1
خدمات للمؤسسات	430	516	469	10.0
المؤسسات المالية	304	643	585	10.0
تجارة	905	1 061	964	10.0
التصدير الى الخارج	7 160	9 081	8 078	12.4
نفقات السيّاح	1 533	1 999	1 811	10.4
المجموع الاجمالي	8 694	11 080	9 888	12.1

استنتجت الأسعار التي اعتمدت لتقييم التقلّبات في حجم السلع المصدرّة، من الإحصاءات الجمركية من خلال قسمة القيم على الكميات. وتمّ الافتراض أن أسعار الخدمات المقدّمة إلى المؤسسات والشركات وأسعار التجارة قد تغيّرت بحسب تغيّر مؤشر الأسعار العام. أمّا مؤشر أسعار نفقات السيّاح في لبنان فيفترض أنه يساوي مؤشر أسعار الاستهلاك.

أ) الصادرات الزراعية

بعد أن كانت الصادرات الزراعية قد استعادت نموها بزخم في العام ٢٠٠٧، سجّلت نسبة نمو أبطأ في العام ٢٠٠٨: ١٠.١% من حيث الحجم و٦.٨% من حيث القيمة إذ أنّ أسعار الاستيراد هبطت بنسبة ٣%. ومن باب التذكير، تفوق قيمة الصادرات الزراعية الواردة في الحسابات بكثير تلك التي ترد في الإحصاءات الجمركية. وتتراوح معاملات التصحيح التي طبّقت بين ١.٥ و٣ بحسب ضرورات توازن حسابات الاستعمالات/الموارد الخاصة بالمنتجات الزراعية.

في العام ٢٠٠٨، شهد مجموع الصادرات من الفاكهة التي تشكّل أكثر من نصف الصادرات الزراعية استقراراً. غير أنّ الصادرات من التبغ الخام سجّلت زيادة ملحوظة إذا ارتفعت من ٨ ٠٧٣ طناً في العام ٢٠٠٧ إلى ١٠ ٥٠٩ طناً في العام ٢٠٠٨، بعد أن كانت إدارة حصر التبغ والتبناك قد خفّفت كثيراً من انتاج السجائر بسبب تراجع الطلب عليها.

ب) الصادرات الصناعية

كما هي الحال بالنسبة للصادرات الزراعية، إنّ الإحصاءات الجمركية المتعلقة بالصادرات من السلع المصنّعة قد تمّ تعديلها لبعض الفئات من هذه السلع ولكن بنسب تقلّ بكثير عن نسب تعديل الصادرات الزراعية.

في العام ٢٠٠٨، تابعت الصادرات الصناعية حركة النمو التي كانت قد استعادتتها في العام ٢٠٠٧: +٢٦.٥% من حيث القيمة. ولكن نظراً إلى الارتفاع في أسعار التصدير سجّلت حجم الصادرات من السلع المصنّعة نمواً لم تتجاوز نسبته ٩.٦%.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصادرات من سبائك الذهب كما وارداتها استثنيت من الحسابات. فلو ادخلت لكانت حرّفت الاتجاهات الحقيقية للصادرات الصناعية. وكما يتبيّن من تحليل الجدول (٢٦) التالي، شهدت الصادرات من الذهب تقلّبات بنسبة متفاوتة جداً ما بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨: +٢٧٠.٣% في العام ٢٠٠٦ و-٢٩.٤% في العام ٢٠٠٧ و١.٤% في العام ٢٠٠٨.

جدول رقم ٢٦
تصدير سبائك الذهب ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨

معدل التغيّر السنوي بالنسبة المئوية						
200٥	200٦	200٧	200٨	200٦	200٧	200٨
181.3	671.4	474.2	481.0	270.3	-29.4	1.4
9 878	26 994	16 254	12 254	173.3	-39.8	-24.6
18.4	24.9	29.2	39.3	35.5	17.3	34.6

- في العام ٢٠٠٨، سجّلت صادرات المنتجات الزراعية الغذائية في مجموعها زيادة بلغت نسبتها ٢٣% من حيث القيمة. نجمت هذه الزيادة بجزء كبير منها عن ارتفاع الأسعار (+١١.٩%)، في حين زادت الكميات المصدّرة بنسبة ١٠.٢%.

ومن بين أهم صادرات القطاع الزراعي الغذائي تشير إلى المنتجات التالية:

- *المعلّبات الغذائية* وهي تستأثر بـ ٣٠% من صادرات هذا القطاع وقد زادت الصادرات منها بنسبة ٣٠.٦% من حيث القيمة و ١٠.٧% من حيث الحجم؛
- *الساكر والشوكولاتة*: تستأثر الساكر والشوكولاتة بـ ٢١% من صادرات هذا القطاع وقد نمت الصادرات منها بنسبة ١٩.٢% من حيث القيمة و ٩.١% من حيث الحجم.
- *العجائن*: تستأثر العجائن بـ ٩.٤% من صادرات هذا القطاع وقد نمت صادراتها بنسبة ٤٦.٥% من حيث القيمة و ٣٧% من حيث الحجم.
- *الدهون الغذائية*: تستأثر الدهون الغذائية بـ ٨.١% من صادرات هذا القطاع وقد تراجع الصادرات منها بنسبة ٦.٥% من حيث الحجم في حين زادت قيمتها بنسبة ١٢.٦% بسبب ارتفاع أسعارها بنسبة ٢٠.٤%.

- في العام ٢٠٠٨، تابعت الصادرات من المنتجات النسيجية والجلود النمو التي شهدته في العام السابق وإنما بمعدّل أقل ارتفاعاً: ١٣.٣% من حيث القيمة مقابل +١٦.٢% في العام ٢٠٠٧. وقد سجّلت نمواً أدنى من حيث الحجم بسبب ارتفاع الأسعار، على عكس ما حصل في العام ٢٠٠٧ حيث انخفض متوسط سعر التصدير.

- أمّا صادرات المعادن غير الفلزية والمنتجات المكوّنة منها فقد تابعت أيضاً نموها القوي: +٢٤.٣% من حيث الحجم و ٤٨.٠% من حيث القيمة. في العام ٢٠٠٨، شكّل الألماس الخام والاسمنت حوالي ثلاثة أرباع الصادرات من هذه المنتجات. وسجّل تصدير الألماس (أو بالأحرى إعادة تصدير الألماس) زيادة من ٣٧٤ كغ بقيمة ١١٠ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٧ إلى ٥٠٨ كغ بقيمة ١٨٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٨. وزادت الكميات المصدّرة من الاسمنت من ٩٠٣ ألف طنّ في العام ٢٠٠٧ إلى ١ ٢٥٧ ألف طنّ في العام ٢٠٠٨ (+٣٩.٢%). وبما أنّ الزيادة في الأسعار بلغت ١٠% زادت قيمة الصادرات من هذا المنتج بنسبة ٥٣.٦% إذا انتقلت من ١١٢ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ١٧٢ مليار عام ٢٠٠٨.

- احتلت مجموعة المعادن والآلات والمعدّات مرتبة مهمة ضمن الصادرات الصناعية (٣٧,٢% من قيمة المنتجات المصنّعة المصدّرة في العام ٢٠٠٨). وتتألف هذه المجموعة من المجموعات الفرعية التالية: معادن عدا الذهب (١٠.١%)، ومصنوعات معدنية (٦.٧%)، وآلات ومعدّات (١٨.٢%) ومعدّات نقل (٢.٢%).

○ في العام ٢٠٠٨، سجّلت الصادرات من المعادن زيادة بنسبة ٥% من حيث القيمة. نجمت هذه الزيادة عن تصدير الخردة (نفايات) التي ارتفعت من ٢٣٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٧٢ مليار في العام ٢٠٠٨.

○ وسجّلت الصادرات من المصنوعات المعدنية زيادة بنسبة ٢٦.٤% من حيث القيمة. تضمّ المنتجات الرئيسية التي تقع ضمن هذه المجموعة الفرعية، الهياكل الحديدية للبناء التي ارتفعت قيمة صادراتها من ٣٣.٩ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٧ إلى ٥١.٣ مليار في العام ٢٠٠٨.

○ وسجلت الصادرات من الآلات والمعدات نمواً بلغت نسبته ٢٢.٦% في العام ٢٠٠٨ مقارنة بالعام ٢٠٠٧ وبلغ نمو الصادرات من معدات النقل ما نسبته ١٤.١%.

- تستأثر المنتجات الكيماوية الأساسية بأكثر من نصف صادرات مجموعة "الخشب والمطاط والمنتجات الكيماوية" وقد سجلت أسعارها ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠٠٨، لا سيّما أسعار الحوامض الفوسفورية التي ضربت بـ٣.٦مرات: فقد انتقلت قيمة صادرات هذا المنتج من ٥٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٧.٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٨ في حين انخفضت الكميات المستوردة من ١٣٧.٨ ألف طن إلى ٩٧.٥ ألف طن.
- أمّا الفروع الأخرى من منتجات هذه المجموعة فقد تطوّرت بمعدّل أكثر انتظاماً: ارتفعت قيمة الصادرات الخشبية (عدا الأثاث) من ٣٤.٦ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ٥١.٢ مليار عام ٢٠٠٨ وزادت اسعارها بنسبة ١٠%. وارتفعت قيمة صادرات الورق والكرتون من ١٧٤.٤ مليار إلى ٢٠٥.٥ مليار وزادت أسعارها بنسبة ٦.٦%، وارتفعت قيمة المصنوعات البلاستيكية من ٨٤.٧ مليار إلى ١٠٢.٣ مليار وارتفعت أسعارها بنسبة ٢.١%).
- أمّا الصادرات من المفروشات، ولو كانت نسبتها ضئيلة في مجموع الصادرات، فقد سجلت نمواً من حيث القيمة أيضاً: +٣٠.٧%.
- تتكوّن السلع المتفرقة بشكل أساسي من منتجات النشر التي زادت الصادرات منها بنسبة ١٥.٧% من حيث القيمة إذ ارتفعت من ٢٦٧ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠٩ مليار ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٨، ومن المجوهرات التي زادت صادراتها بنسبة ٣٥.٨% إذ ارتفعت من ٣٤١ إلى ٤٦٣ مليار ليرة لبنانية.

ج) صادرات الخدمات

لم يتمّ إحصاء الخدمات المتبادلة مع الخارج بشكل جيّد بعد. وحدها المبالغ الصافية المحصّلة مقابل الخدمات العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تحصى بصورة منتظمة. ولم تؤخذ في الحسبان خدمات النقل المصدّرة الصافية. وقدّرت الخدمات الصافية المصدّرة إلى المؤسسات بفضل الاستقصاء الذي جرى مع مؤسسات كبيرة الحجم في العام ٢٠٠٤. تشمل صادرات الخدمات المالية حصة صافي المنتج المصرفي الناجمة عن الفوائد المحصّلة من الخارج وصافي الصادرات من خدمات إعادة التأمين، علماً أن هذه الأخيرة سلبية. أما إيرادات التجارة الثلاثية الواردة في هذه الدراسة فهي تقريبية إلى حدّ كبير.

استعادت الإيرادات الصافية للمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الناجمة عن الاتصالات الدولية نموها في العام ٢٠٠٧ (+٣.٧%) وفي العام ٢٠٠٨ (+٩.٨%)^٩، بعد أن كانت قد سجّلت تراجعاً لسنتين متتاليتين: -٣.٦% في العام ٢٠٠٥ و-٤.٧% في العام ٢٠٠٦.

مّا أرقام المبيعات التي حقّقتها في الخارج الشركات اللبنانية التي تقدّم الخدمات للمؤسسات، صافية من مدفوعات الخدمات لغير المقيمين، فقد ارتفعت بحسب تصريحات المؤسسات الكبيرة الحجم التي تمّ استجوابها لتصل إلى ٢٠٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٢ و ٢٤٥ مليار في العام ٢٠٠٣ أي أنها سجّلت زيادة بنسبة ١٩.٣%^{١٠}. وفي العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، سجّلت أرقام المبيعات نمواً بما نسبته ٢٥% بحسب تصريحات مؤسسات (أوف شور) إلى وزارة المالية. وبسبب عدم توافر دراسات إحصائية حديثة تمّ اعتماد معدّل نمو بنسبة ٦% في تقدير حسابات العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وبسبب عدم امكانية تحديد أسعار هذه الخدمات ومراقبتها تمّ اعتماد معدّل النمو العام للأسعار البالغة نسبته ١٠% بهدف تقدير معدّل نمو حجم هذه الخدمات.

نجم النمو الضخم التي سجّلتها الخدمات المالية في العام ٢٠٠٨ عن زيادة الفوائد المحصّلة من قبل المصارف من توظيفاتها في الخارج وعن ارتفاع نسبة الفرق بين الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة. ارتفعت الفوائد المحصّلة من المصارف من الخارج من ١٠٤٧ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٧ إلى ١٧٤٤ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٨، بحسب تقديرات مصرف لبنان. وبما أنّ نسبة الخدمة المصرفية من الفوائد المحصّلة بلغت ٢٧.٥% في العام ٢٠٠٧ و ٣٢.٨% في العام ٢٠٠٨، بلغت حصّة الفوائد المحتسبة على أنها صادرات ٢٨٨ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٧ و ٥٧٢ مليار في العام ٢٠٠٨. وتضاف العمولات الصافية التي تقبضها المصارف من العمليات مع الخارج والبالغة ٦٧ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ و ١٣٦ مليار عام ٢٠٠٨ إلى الفرق بين الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة.

ومن ناحية أخرى، بلغ صافي إيرادات خدمات إعادة التأمين مع الخارج ٥١ و ٥٤ مليار ليرة لبنانية في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي. وقد تمّ طرح هذه المبالغ من صادرات الخدمات. وبالتالي زادت الخدمات المالية الناجمة عن العمليات الخارجية بنسبة ١١١.5%، تعود بنسبة ١٠% منها إلى الارتفاع العام في الأسعار.

وفي ما يتعلّق بمعدّل النمو المعتمد لتقدير الإيرادات الصافية للتجارة الثلاثية فهو معدّل نمو حركة العبور وإعادة التصدير. وبعد أن شهدت ازدهاراً في العام ٢٠٠٤ (+٣٢.٤%)، تراجع صافي الإيرادات التجارية القادمة من الخارج بشكل مستمر (-٣.٥%) في العام ٢٠٠٥ و (-١٧.٨%) في العام ٢٠٠٦ و (-٣.٩%) في العام ٢٠٠٧. غير أنّ هذه الإيرادات استعادت نشاطها في العام ٢٠٠٨ لتبلغ نسبتها +17.2%. وكما هو الحال بالنسبة للخدمات المالية، تمّ الاعتبار أن أسعار خدمات التجارة الخارجية تضخمت بنسبة ١٠%.

د) نفقات السياح

وتمّ اعتماد معدّل نمو عدد الزائرين الأجانب (عدا السوريين) الذين يدخلون سنوياً إلى لبنان كمعدّل نمو حجم نفقات السياح وسائر الزائرين الأجانب على الأراضي اللبنانية يساوي: +١٨.١% عام ٢٠٠٨. أمّا مؤشر الأسعار المعتمد في احتساب قيمة النفقات فهو مؤشر أسعار الاستهلاك.

الجزء الثاني. الحسابات المتكاملة

^{١٠} أظهر هذا الاستقصاء أنّ أرقام الصادرات من الخدمات الواردة في حسابات ١٩٩٧-٢٠٠٢ أنقص من تقديرها.

يوصي النظام الدولي للحسابات الاقتصادية (SCN93) بإعداد سلسلة من الحسابات لكلّ من فئات عملاء الاقتصاد الوطني الخمس المشار إليها بـ S.1 وسلسلة أخرى من الحسابات للعالم الخارجي المشار إليها بـ S.2.

وتضمّ هذه الوحدات الاقتصادية ما يلي :

S11: قطاع المشروعات غير المالية

S12: قطاع المشروعات المالية

S13: قطاع الإدارات العامة

S14: قطاع الأسر المعيشية

S15: قطاع الجمعيات غير الهادفة إلى الربح

لا يسمح واقع النظام الإحصائي الوطني في لبنان بإعداد حسابات اقتصادية منفصلة لكلّ من فئات عملاء الإقتصاد. ويستحيل بخاصة توزيع عمليات الإنتاج والتوزيع بين الشركات غير المالية والأسر المعيشية، ولكن يمكن قياس – على نحو تقريبي- العناصر الأساسية للحسابات المتكاملة لجملة العملاء المحليين وتلك المتعلقة بالقطاع الخارجي.

يفصل الجدولان (٢٧) و(٢٨) الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني ككلّ (S.1) وللقطاع الخارجي (S.2)، ويتيحان استنتاج التدفقات الأساسية التي تميّزت بها الحركة الاقتصادية خلال العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

يتناول الفصل الأول حسابات عملاء الإقتصاد الوطني التي تظهر المجاميع الاقتصادية الأساسية: حساب الإنتاج، وحساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل، وحساب التوزيع الثانوي للمداخيل، وحساب استعمال المداخيل، وحساب رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

ويتناول الفصل الثاني قياس العناصر الأساسية لميزان المدفوعات الموزعة على أربعة حسابات هي التالية: حساب تبادل السلع والخدمات، وحساب المداخيل والتحويلات الجارية، وحساب تحويل رأس المال وأخيراً الحساب المالي.

أمّا حسابات العملاء التي تمكّنا من إعدادها فهي حسابات الإدارة المركزية وحسابات المصارف التجارية. وترد هذه الحسابات في أحد الملاحق المرفقة بهذه الدراسة.

جدول ٢٧

الحسابات المتكاملة للإقتصاد الوطني (S.1) ٢٠٠٧-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
2008	2007	2008	2007	
I . حساب الإنتاج				
57 913	47 100			P11 إنتاج تسويقي
6 646	5 509			P12 إنتاج غير تسويقي
7 203	5 761			D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
		26 638	20 597	P2 الاستهلاك الوسيط
		45 124	37 774	B1 القيمة المضافة غير الصافية
71 762	58 370	71 762	58 370	المجموع
1.II حساب الاستثمار وتوزيع المداخل الأولية				
45 124	37 774			B1 القيمة المضافة غير الصافية
7 203	5 761	7 203	5 761	D2-D3 الرسوم ناقص الإعانات
5 959	8 100	6 090	8 024	D41 الفوائد
		2 740	3 631	القطاع الخاص
		3 350	4 393	القطاع العام
31 195	25 668	30 658	25 108	D1+D4.. أجور ومداخل أخرى
		45 530	38 410	B5 الرصيد: الدخل الوطني القائم
89 480	77 303	89 480	77 303	المجموع
٢.II حساب توزيع الدخل الثانوي				
45 530	38 410			B5 الرصيد الدخل الوطني القائم
2 754	1 944	2 754	1 944	D5 الضرائب المباشرة
1 084	1 128	1 084	1 128	D61 الاشتراكات الإجتماعية
1 858	1 872	1 833	1 848	D62 التقديمات الإجتماعية
11 919	6 894	560	527	D79 الحوالات الجارية الأخرى
		56 914	44 801	B6 الرصيد: الدخل الوطني المتاح
63 145	50 248	63 145	50 248	المجموع
٤.II حساب استعمال المداخل				
		44 488	36 820	P2 استهلاك
		12 426	7 981	B8 الوفر القائم
56 914	44 801	56 914	44 801	المجموع = الدخل الوطني المتاح
١.III حساب الرأسمال				
12 426	7 981			B8 الوفر القائم
		13 809	10 462	P51 تكوين الرأسمال الثابت
3 892	2 230	100	105	D9 تحويل رأسمال
		2 409	-357	B9 الرصيد: القدرة/ الحاجة (-) إلى التمويل
16 318	10 211	16 318	10 211	المجموع
٢.III الحساب المالي				
2 409	-357			B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
13 390	9 554	18 608	12 624	F2 الأوراق النقدية والودائع
6 322	3 007	5 875	2 757	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
4 566	2 831	4 369	2 199	F4 القروض
1 097	2 652	-1 069	107	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
27 783	17 687	27 783	17 687	المجموع

جدول ٢٨
حسابات العالم الخارجي (S.2) ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

الموارد		الاستعمالات		الحسابات
2008	2007	2008	2007	
				I . حساب تبادل السلع والخدمات
24 254	18 203			الاستيراد
		11 080	8 694	التصدير
		13 174	9 509	B11 الميزان التجاري
24 254	18 203	24 254	18 203	المجموع
				II . حساب المداخيل والحوالات الجارية
13 173	9 509			B11 الميزان التجاري
1 577	1 201	1 421	755	D1 الأجور وملحقاتها
1 993	2 241	1 863	2 317	D41 الفوائد
498	421	1 190	1 427	D4...مداخيل أخرى (صافية)
		25	24	D62 التقديمات الإجتماعية
		11 359	6 367	D79 الحوالات الجارية الأخرى
		1 384	2 481	B12 ميزان العمليات الجارية
17 241	13 372	17 241	13 372	المجموع
				III . حساب الرأسمال
1 384	2 481			B12 ميزان العمليات الجارية
		3 792	2 125	D9 تحويل رأسمال (صافي)
		-2 409	357	B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
1 384	2 481	1 384	2 481	المجموع
				٢.III الحساب المالي
-2 409	357			B9 القدرة (+) أو الحاجة (-) إلى التمويل
5 218	3 070			F2 الأوراق النقدية والودائع (الصافية)
		447	250	F3 الأوراق المالية غير الأسهم
		196	632	F4 القروض
		2 167	2 544	F5 الأسهم والمساهمات الأخرى
2 810	3 427	2 810	3 427	المجموع

الفصل الأول الحسابات المتكاملة للاقتصاد الوطني

تتوزع العمليات المختلفة المنجزة بين العملاء الاقتصاديين أو التدفقات الناجمة عن النشاطات الاقتصادية على ست فئات أو فئات فرعية من الحسابات هي التالية: (الأرقام هي عبارة عن رموز التصنيف الدولي للحسابات).

- I. حساب الإنتاج.
- 1.II. حساب الاستثمار والتوزيع الأولي للمداخيل.
- 2.II. حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- 4.II. حساب استعمال المداخيل.
- 1.III. حساب رأس المال.
- 2.III. الحساب المالي.

تتيح هذه الحسابات استنتاج المجاميع الأساسية التي تكوّن النشاط الاقتصادي وقد تمّ تلخيصها في الجدول (٢٩) التالي.

جدول ٢٩
تطور المجاميع الاقتصادية الرئيسية ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

2008	2007	2006	2005	2004	نوع الحصيلة
45 124	37 774	33 826	32 923	32 867	النتاج المحلي القائم
406	636	567	787	-531	+ مداخيل عوامل الإنتاج الصافية
45 530	38 410	34 393	33 710	32 336	= الدخل الوطني القائم
11 384	6 391	6 159	3 851	4 451	+ الحوالات الجارية الصافية
56 914	44 801	40 553	37 561	36 787	= الدخل الوطني المتاح القائم
-44 488	-36 820	-33 159	-32 702	-32 718	- الاستهلاك
12 426	7 981	7 394	4 859	4 069	= الإيداع الوطني القائم
3 792	2 125	4 096	1 279	1 904	+ تحويل الرساميل الصافية
16 218	10 106	11 490	6 138	5 973	= الإيداع المتاح القائم
13 809	10 462	7 733	7 222	7 284	- تكوين الرأسمال الثابت
2 409	-357	3 757	-1 084	-1 312	= القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-)
2 810	3 427	456	2 210	1 567	+ تمويل خارجي
5 218	3 070	4 213	1 126	255	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: تمّ تعديل الأرقام العائدة إلى السنوات ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧

نستنتج من تحليل الجدول رقم (٢٩) السابق ما يلي:

- أنّ الناتج المحلي القائم هو رصيد حساب الإنتاج لجملة العملاء الاقتصاديين.
- أنّ الدخل الوطني القائم يشتمل من حساب التوزيع الأولي للمداخيل.
- أنّ الدخل الوطني المتاح القائم هو رصيد حساب التوزيع الثانوي للمداخيل.
- أنّ الإيداع الوطني القائم هو رصيد حساب استعمال المداخيل.
- أنّ الإيداع الوطني المتاح القائم والقدرة التمويلية (+) والاحتياجات التمويلية (-) تطرح من حساب رأس المال.

- أن رصيد ميزان المدفوعات يندرج في الحساب المالي في خانة "التغير في النقد والودائع".

تتناول الأقسام التالية هذه الحسابات بالتفصيل.

القسم الأول. حساب الإنتاج

يسجل حساب الإنتاج، من حيث الموارد، قيمة إنتاج قطاعات اقتصادية مختلفة ويسجل، من حيث الاستخدامات، قيمة الاستهلاك الوسيط. ويكون رصيد هذا الحساب مساوياً للنتائج المحلي الإجمالي.

وتقسم قيمة الإنتاج إلى إنتاج تسويقي (P.11) وإنتاج غير تسويقي (P.12) وإلى الضرائب مخصوماً منها الإعانات على المنتجات (D.3 – D.2).

(أ) الإنتاج التسويقي (P.11)

يساوي الإنتاج التسويقي الإيرادات غير المشتملة على الرسوم والضرائب التي تحصلها جميع وحدات الإنتاج من بيع السلع والخدمات. ولكن بحسب طرق التقدير التي اعتمدت في ظل غياب الإحصاءات الملائمة، تشمل قيمة الإنتاج التسويقي المذكورة هنا أيضاً قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً.

تساوي قيمة هذا الإنتاج مجموع إنتاج جميع القطاعات التسويقية المحتسب بسعر السوق، مخصوماً منه الرسوم غير المباشرة ومضافاً إليه إعانات الاستثمار.

يتناول الفصل الأول من الجزء الأول بالتفصيل الإنتاج التسويقي المقدر بالأسعار المدفوعة من قبل المستخدمين.

(ب) الإنتاج غير التسويقي (P.12)

يمثل الإنتاج غير التسويقي، كما هو وارد في هذه الحسابات، تقدير إنتاج الإدارات العامة فقط. وبالتالي فهو لا يتضمن قيمة الإنتاج المستهلك ذاتياً من قبل الأسر المعيشية ولا إنتاج الجمعيات غير الهادفة إلى الربح.

وقد تمّ عرض الطريقة المعتمدة في تقدير هذا الإنتاج في الفصل الأول من الجزء الأول.

(ج) الضرائب الصافية من الإعانات على المنتجات (D.3 – D.2)

في المبدأ، يجب أن يشمل هذا الحساب فقط الضرائب المفروضة على المنتجات صافية من الإعانات، ولكن بسبب غياب المعلومات الكافية تمّ الأخذ بمجمّل الضرائب غير المباشرة الداخلة في حساب استثمار المؤسسات. وتشمل هذه الضرائب ما يلي: الرسوم الجمركية والرسوم على استهلاك بعض المنتجات بما فيها الضريبة على القيمة المضافة المفروضة منذ العام ٢٠٠٢، إضافة إلى أرباح المؤسسات العامة وأخيراً الرسوم البلدية وغيرها من الضرائب.

وقد تمّت مراجعة الرسوم البلدية الواردة في هذه الدراسة وتنقيحها بعد الإطلاع على حسابات البلديات الكبيرة الحجم وحسابات عينة من البلديات الصغيرة والمتوسطة الحجم للأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. أمّا الرسوم المفروضة في السنوات الأخرى فقد تمّ تقديرها من خلال المؤشرات المستنتجة من حسابات الخزينة العامة التي تُحصّل بعض الرسوم لحساب البلديات. كما وتتضمن هامشاً من التعديل الضروري لتوازن حسابات القطاع العام. أما الضرائب الأخرى، فيتمّ الحصول عليها من الحسابات الختامية للدولة. ويبين الجدول (٣٠) تطوّر مختلف أنواع الضرائب غير المباشرة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨.

جدول ٣٠

الضرائب غير المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

نوع الضريبة	2004	2005	2006	2007	2008م
الرسوم الجمركية	529	481	461	556	686
رسوم الاستهلاك	2 874	2 440	2 349	2 580	3 598
أرباح المؤسسات العامة	1 453	1 663	1 428	2 011	2 028
طوابع ورسوم أخرى	274	261	259	292	345
رسوم البلديات وتسوية	424	422	497	343	594
- الإعانات	-61	-19	-26	-22	-48
المجموع	5 493	5 247	4 970	5 761	7 203

ملاحظة: تمّ تعديل الأرقام العائدة إلى العام ٢٠٠٧ م: أرقام مؤقتة

بعد أن كانت الرسوم الجمركية قد انخفضت بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٣، نتيجة السياسة المتبعة من قبل الحكومة لناحية الاستبدال التدريجي لهذه الرسوم بالضريبة على القيمة المضافة، ارتفعت هذه الرسوم في العام ٢٠٠٤ وإنمّا بمعدّل نمو أدنى من معدّل نمو الواردات. وتراجعت نسبة الرسوم الجمركية على القيمة الجمركية للواردات من ٤.٣% عام ٢٠٠٣ إلى ٣.١% عام ٢٠٠٧ و٢.٨% عام ٢٠٠٨.

يبين الجدول (٣١) أدناه أنّ جزءاً كبيراً من رسوم الإستهلاك يتكوّن من الضريبة على القيمة المضافة المطبّقة منذ العام ٢٠٠٢.

جدول ٣١
رسوم الاستهلاك حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

نوع الرسم	2004	2005	2006	2007	2008م
على القيمة المضافة	1 688.2	1 560.8	1 660.2	1 803.0	2 581.0
على التبغ	196.5	190.8	162.0	211.2	246.1
على السفر من المطار	84.2	83.8	64.4	84.1	106.9
على المحروقات	644.7	362.2	230.3	184.7	112.3
على تسجيل السيارات	242.2	230.5	216.5	286.6	538.8
رسوم أخرى	18.1	11.9	16.0	10.6	12.6
المجموع	2 873.9	2 440.0	2 349.3	2 580.2	3 597.7

م: أرقام مؤقتة

في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، بلغ متوسط نمو الضريبة على القيمة المضافة ما نسبته ٥.٩% سنوياً. وفي العام ٢٠٠٨، قدّر هذا النمو بما نسبته ٤٣.٢%، ولكن نظراً إلى عدم توافر حسابات ختامية للدولة تعتبر البيانات المتعلقة بالعام ٢٠٠٨ مؤقتة. وبحسب تقارير وزارة المالية بلغ معدّل النمو الحقيقي للضريبة على القيمة المضافة ما نسبته ٢٩% في العام ٢٠٠٨. وقد أدت سياسة تثبيت أسعار البنزين إلى انخفاض الضريبة على المحروقات بصورة منتظمة منذ العام ٢٠٠٤.

وتُحتسب أرباح المؤسسات العامة على أنها رسوم على المنتجات لأنّ الدولة هي التي تحدّد أسعار السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات. سجّلت أرباح المؤسسات العامة العاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة: إرتفعت هذه الأرباح من ١٤١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ١٣١٠ مليار عام ٢٠٠٤ و١٤٥٦ مليار عام ٢٠٠٥. وقدّرت بـ ٢٩٨ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و١٦٦٠ مليار عام ٢٠٠٧ و٧٣٤ مليار عام ٢٠٠٨.

أما الإعانات المقدّمة للمؤسسات العامة والتي ترد في حسابات الدولة فهي على الشكل التالي: (جدول ٣٢).

جدول ٣٢
الإعانات الى المؤسسات العامة ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008م
مكتب القمح والشمندر السكري	15.0	-	5.0	-	30.7
مصالح المياه	1.6	-	-	-	-
مصلحة النقل المشترك	14.0	15.0	13.0	15.9	10.0
تلفزيون لبنان	28.2	4.0	4.0	4.0	4.0
غيرها	2.1	0.3	4.0	2.0	3.0
المجموع	60.9	19.3	26.0	21.9	47.7

م: أرقام مؤقتة

لا تسجل الإعانات التي تمنح لمؤسسة كهرباء لبنان في نفقات موازنة الدولة، بل تسجل في حساب الخزينة العامة على أنها سلفات للمؤسسات العامة وتعالج كعمليات مالية. وقد سجلت ديون شركة كهرباء لبنان إزاء الخزينة ارتفاعاً قدره ٨١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٣ و ٥١١ مليار عام ٢٠٠٤ و ٧٣٤ مليار عام ٢٠٠٥. أما حسابات الخزينة للإعوام التالية فلم تتوافر بالتفصيل بعد. غير أن التقارير الدورية التي تصدرها وزارة المالية تشير إلى أن نفقات الخزينة العامة لحساب كهرباء لبنان بلغت ١ ٣٧١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ و ١ ٤٩٧ مليار عام ٢٠٠٧ و ٢ ٤٣٠ مليار عام ٢٠٠٨. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإعانات غير المباشرة التي تقدّم إلى مزارعي التبغ والتي نهج قيمتها تخضع من الضرائب على التبغ المصنّع.

د) الاستخدامات الوسيطة

تساوي الاستخدامات الوسيطة عمليات شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل وحدات الإنتاج مخصوماً منها التغيير في المخزون، ويتم تقييمها بأسعار السوق أي مشتملة كل الرسوم. وقد تمّ عرض الاستهلاك الوسيط لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الفصل الأول من الجزء الأول.

القسم الثاني. حساب الإستثمار وتخصيص المداخل الأولية

يُصَدّ بالمداخل الأولية كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم. ويسجل حساب استثمار وتخصيص المداخل الأولية، لجهة الموارد، الناتج المحلي القائم وسائر أنواع المداخل الأولية التي تحصلها الوحدات الاقتصادية الوطنية. كما ويسجل، لجهة الاستخدامات، المداخل الأولية المدفوعة من قبل الوحدات الاقتصادية الوطنية. ويستنتج من رصيد هذا الحساب ثاني المجاميع أهمية وهو الدخل الوطني الإجمالي. وبما أنه تمّ وضع حساب استثمار وتخصيص المداخل الأولية لوحدات الإنتاج فقط، فهو يسمح بتفصيل الناتج المحلي القائم بحسب منظور الدخل.

أ) منظور الدخل الخاص بالناتج المحلي القائم

يظهر الجدول (٣٣) التالي توزيع الناتج المحلي القائم بحسب كلفة عوامل الإنتاج وغيرها من العناصر التي تدرج ضمن قيمته أي الرواتب والأجور وملحقاتها والضرائب غير المباشرة على المنتجات صافية من الإعانات والفوائد وغيرها من المداخل والاهتلاكات.

جدول ٣٣

توزيع الناتج المحلي القائم على عوامل الإنتاج ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية					
عناصر الناتج المحلي القائم	2004	2005	2006	2007	2008
الرسوم ناقص الإعانات/ المنتجات	5 493	5 247	4 970	5 761	7 203
الفوائد	3 085	3 180	2 925	3 631	2 740
الأجور والمداخل الأخرى	21 360	21 484	22 803	25 108	30 658
اهتلاك (رصيد)	2 929	3 011	3 128	3 273	4 524
المجموع = الناتج المحلي القائم	32 867	32 923	33 826	37 774	45 124

تمثل الرواتب والأجور وملحقاتها مجموع تكاليف العمالة التي تتحملها المؤسسات الإنتاجية والإدارات العامة. وتستخلص الرواتب والأجور المدفوعة من قبل الإدارات العامة من حسابات

القطاع العام وقد تمّ عرض تطوُّرها في الجدول رقم ١٠ (انظر الجزء الأول، الفصل الأول، القسم الثامن). أمّا الرواتب والأجور وغيرها من تكاليف العمالة التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية فقد تمّ تقديرها أثناء وضع حسابات سنة ١٩٩٧ بفضل معطيات الاستقصاءات، وقد بلغت حصتها من الناتج المحلي القائم ٣٥.٥% : ٨٣.٢% في القطاع الإداري و ٢٩.١% في القطاع التسويقي. ولسوء الحظ لا تتوافر معلومات عن الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٨ لمعرفة تطوُّر هذه الحصة. وإنّ استقصاء العام ٢٠٠٤ الذي شمل المؤسسات الكبيرة الحجم بما فيها ٢٤٠ مؤسسة صناعية و ٢٧٠ مؤسسة خدمات (عدا خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وخدمات التعليم) و ٩٦ مؤسسة تجارية، أظهر نسب تكاليف العمالة من أصل إجمالي القيمة المضافة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كالتالي:

القطاع	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الصناعة	٢٤.٦%	٢٤.٢%
الخدمات	٣٢.٤%	٣٢.٩%
التجارة	١٠.٥%	١٠.٩%

في المقابل، سجّلت حصة الضرائب غير المباشرة - مخصوماً منها الإعانات - من الناتج المحلي القائم، تقدماً هاماً ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٤، إذ ارتفعت من ١٠.٥% عام ١٩٩٧ إلى ١٦.٧% عام ٢٠٠٤. وقد نجم هذا الارتفاع الأخير عن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في شباط ٢٠٠٢ واتساع قاعدة هذه الضريبة في السنتين التي تلتها. وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدّى تراجع الاستهلاك إلى انخفاض الضرائب غير مباشرة وحصتها من الناتج المحلي القائم الذي تراجع إلى ١٥.٩% ثمّ إلى ١٤.٧%. ومع انتعاش الاستهلاك في العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، عادت حصة الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي القائم إلى الارتفاع لتبلغ ١٥.٣% و ١٦%.

تمثل *الفوائد* عائدات الرساميل المالية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى أصحاب هذه الرساميل، وهي لا تتضمن الفوائد التي تدفعها الإدارات العامة. ومن المتعارف عليه أنّ هذه الفوائد لا تستعمل في تقدير الإنتاج غير التسويقي وبالتالي فهي لا تشكل جزءاً من الناتج المحلي القائم.

وبهدف تقدير تكاليف الفوائد التي تتحمّلها المؤسسات الإنتاجية، تناولنا في الحسابات التي تشكل موضوع هذه الدراسة عائدات الودائع في المصارف التجارية ومصارف الاستثمار. وقد تمّ توزيع الفوائد التي تعطىها المصارف بين العملاء المدينين وفقاً لحصة دينهم إزاء المصارف. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً من الفوائد التي تقبضها المصارف يمثل أجور خدمات الوساطة المالية التي تقدّمها هذه المصارف.

جدول ٣٤

احتساب الفوائد المصرفية المدفوعة من قبل مؤسسات الإنتاج والإدارات ٢٠٠٤-٢٠٠٨
مليار ليرة لبنانية

2008	2007	2006	2005	2004	معطيات المصارف
					الفوائد المقبوضة
3 173	2 754	2 502	1 978	2 083	على سندات الخزينة
1 744	1 047	1 047	279	279	من غير المقيمين
4 074	5 009	4 173	4 429	4 171	من مدينين آخرين
8 992	8 810	7 722	6 686	6 533	المجموع
6 046	6 386	5 413	4 801	4 832	الفوائد المدفوعة إلى المودعين
0.672	0.725	0.701	0.718	0.740	نسبة الفوائد المدفوعة على الفوائد المقبوضة
					توزيع الفوائد المدفوعة إلى المودعين على حساب:
2 134	1 996	1 754	1 420	1 541	الإدارات العامة
1 173	759	734	200	206	غير المقيمين
2 740	3 631	2 925	3 180	3 085	مؤسسات القطاع الخاص
6 046	6 386	5 413	4 801	4 832	المجموع

وبالتالي، فإنّ الفوائد التي يدفعها القطاع الخاص (المؤسسات التجارية بشكل أساسي) إلى أصحاب الودائع بواسطة المصارف قدّرت بـ ٣ ٠٨٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٤ و ٣ ٦٣١ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧، و ٢ ٧٤٠ مليار عام ٢٠٠٨ أيّ بنسبة ٩.٤% و ٩.٦% و ٦.١% من الناتج المحلي القائم بالتتالي، علماً أنه في العام ١٩٩٧، لم تتجاوز هذه الحصة ما نسبته ٥.٣%.

أمّا الفوائد التي يدفعها القطاع العام والتي لا تدخل في قيمة الناتج المحلي القائم، وإنما تندرج في حساب التوزيع الأولي بحسب ما هو متعارف عليه دولياً، فنُشتق من حسابات الإدارات العامة بعد خصم قيمة الخدمات المصرفية. وتقدّر هذه الأخيرة بحسب المعطيات الواردة في الجدول (٣٤) من خلال تطبيق نسبة قيمة الخدمات المصرفية من أصل الفوائد على الفوائد التي تحصلها المصارف من سندات الخزينة. يبيّن الجدول التالي تطوّر أعباء الدين العام وتوزيعها بين فوائد وخدمات مصرفية.

جدول 35

تطور خدمة الدين العام وحصة الفوائد منه ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

2008	2007	2006	2005	2004	تقسيم أعباء الدين
4 628	5 328	4 375	3 724	4 219	خدمة الدين
1 278	935	903	693	675	- قيمة الخدمات المصرفية
3 350	4 393	3 472	3 031	3 544	= الفوائد المدفوعة

تتألف أنواع الدخل الأخرى من الأنصبة التي توزع على أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في مجال الإنتاج ومن المداخل المختلطة للمتعهدين الفرديين. وقد خضعت هذه الإيرادات إلى تقدير إجمالي عام ١٩٩٧ وتبقى حصص أرباح حاملي الأسهم غير معروفة. وكما الرواتب، قدّرت هذه المداخل للعام ١٩٩٧ فقط، وقد بلغت حصتها النسبية من الناتج المحلي القائم ٤٢.٣%.

ونتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية تصنّف الرواتب والمداويل عدا الفوائد في بند واحد اعتباراً من العام ١٩٩٨.

وفي الواقع، تعتبر *الامتلاكات* رصيد حساب استثمار مؤسسات الإنتاج مضافاً إليه القيمة المقدرة لامتلاك رأس المال الثابت للإدارت العامة، وقد تمّ عرض هذا العنصر الأخير في الجدول (١٠) الذي يبيّن احتساب قيمة الإنتاج غير التسويقي.

(ب) احتساب الدخل الوطني القائم

إنّ الدخل الوطني القائم هو رصيد حساب استثمار وتخصيص المداويل الأولية لجملة القطاعات الاقتصادية الوطنية. وهو بالتالي يقاس على أنه يساوي الناتج المحلي القائم مضافاً إليه رصيد (الموارد - الاستخدامات) للمداويل الأولية الذي يساوي المداويل الصافية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة. ويتمّ استخلاص هذه الأخيرة من حسابات العالم الخارجي S.2 (الجدول ٢٨) المفصّلة في الفصل التالي.

وقد تمّ تفصيل رصيد أنواع المداويل الأولية الثلاثة (الأجور، الفوائد والمداويل الأخرى) في الجدول (٣٦).

جدول ٣٦
مكوّنات الدخل الوطني القائم ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية					
عناصر الدخل الوطني	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي القائم	32 867	32 923	33 826	37 774	45 124
الفوائد الخارجية الصافية	-867	143	277	76	-131
المداويل الخارجية الأخرى الصافية	336	644	290	560	536
المجموع = الدخل الوطني القائم	32 336	33 710	34 393	38 410	45 530

بعد أربع سنوات من تدهور المداويل الخارجية الصافية التي أدت إلى نمو الدخل الوطني القائم بنسبة متدنية عن نسبة نمو الناتج المحلي القائم، استعادت هذه المداويل نشاطها في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧: فبحسب تقديرات مصرف لبنان، انخفضت عمالة الأجانب بنسبة ضئيلة وارتفعت مداويل اللبنانيين العاملين في الخارج بشكل ملحوظ. وانعكست أيضاً الصورة بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ لتتخطى الفوائد المحصّلة من قبل اللبنانيين على توظيفاتهم في الخارج تلك المدفوعة لغير المقيمين. في العام ٢٠٠٨، ارتفع الدخل الوطني القائم بنسبة تقلّ بشكل طفيف عن نسبة إرتفاع الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الإسمية (١٨.٥% مقابل ١٩.٥% للناتج المحلي القائم).

القسم الثالث. حساب التوزيع الثانوي للدخل

يسجل حساب التوزيع الثانوي للدخل، من حيث الموارد، الدخل الوطني القائم وموارد العملاء الوطنيين الناجمة عن أنواع التحويلات المختلفة كالضرائب المباشرة والاشتراكات والتقديمات الاجتماعية والتحويلات الجارية. ويتم تسجيل تسديد تلك التحويلات من قبل العملاء الوطنيين على أنها استخدامات. وبالتالي يساوي رصيد هذا الحساب الدخل الوطني القائم مضافاً إليه صافي التحويلات الجارية القادمة من الخارج. وبالتالي نحصل على حاصل ثالث يفيد في دراسة أداء الاقتصاد الوطني وهو ما يعرف بـ "الدخل الوطني القائم المتاح".

(أ) الضرائب المباشرة

إن الضرائب المباشرة هي مبالغ إلزامية تقتطعها الإدارات العامة من موارد القطاعات الاقتصادية الوطنية ويتم تسجيلها في استخدامات القطاع الخاص وفي موارد الإدارات العامة.

هناك نوعان من الضرائب المباشرة: الضريبة على الدخل والضريبة على الأملاك. وتشبه الضريبة على السيارات الخاصة الضريبة المفروضة على الأملاك وقد تم احتسابها مع الضرائب المباشرة بخلاف التصنيف الإداري الذي يدرجها في رسوم الاستهلاك. ويظهر الجدول (٣٧) المبالغ التي تستوفيها الإدارة المركزية من هذه الضرائب مثلما ظهرت في قطع حساب الدولة.

جدول ٣٧

توزيع الضرائب المباشرة حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨

نوع الضريبة	2004	2005	2006	2007	2008م
ضريبة الدخل	801	907	1 184	1 142	1 585
الضريبة على الأملاك	396	409	579	526	784
الضريبة على السيارات	238	237	265	276	385
المجموع	1 435	1 554	2 029	1 944	2 754

م: أرقام مؤقتة

(ب) الاشتراكات الاجتماعية

تشمل الاشتراكات الاجتماعية التي تمكنا من إحصائها في هذه الحسابات الاشتراكات المحصّلة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمبالغ التي تقتطعها الدولة من رواتب الموظفين الحكوميين لتغذية صندوق التقاعد. غير أنّ هذه الدراسة لم تتطرق إلى المساهمات الإلزامية في صناديق أخرى كتعاونية الموظفين الحكوميين، وذلك بسبب عدم وجود معلومات إحصائية تتعلق بهذا الموضوع.

ويفترض بجميع الاشتراكات، بما فيها تلك التي يدفعها أرباب العمل إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أن تكون مدفوعة من قبل المُستخدّمين إذ يتم احتسابها ضمن تعويضات العمل ويتم تسجيلها على أنها موارد للإدارات العامة.

وتُدرج المبالغ المدفوعة من قبل الدولة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الموازنة في بند التحويلات وليس على أنها اشتراكات متوجبة على ربّ عمل يوظّف متعاقدين لا

يتمتعون بصفة الموظفين الحكوميين وبالتالي يخضعون إلى قانون العمل. تبقى تلك المدفوعات غير منتظمة (٦٠ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٠ و ٨٠ مليار عام ٢٠٠٤ و ٣٤٠ مليار عام ٢٠٠٥ و ٢٢٠ مليار عام ٢٠٠٦، و ١٠٠ مليار عام ٢٠٠٨). وقد تمّ استثناء هذه المدفوعات من أجور العمّال والاشتراكات الاجتماعية.

جدول ٣٨

الاشتراكات الاجتماعية المدفوعة من قبل العملاء الاقتصاديين ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

نوع الاشتراك	2004	2005	2006	2007	2008
الاشتراكات في صندوق الضمان الاجتماعي	759	946	865	1 049	999
إشتركاك الموظفين الحكوميين	86	85	85	79	85
المجموع	845	1 031	951	1 128	1 084

(ج) التقديرات الاجتماعية

تظهر التقديرات الاجتماعية على أنها موارد في الحساب (2.II) وهي تفوق تلك المسجلة في الاستخدامات باعتبار أنّ بعض الأسر المعيشية المقيمة تحصل بالإضافة إلى التقديرات المحلية، على معاشات تقاعد تدفعها هيئات غير مقيمة. وقد قدرت معاشات التقاعد المدفوعة من الخارج بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. وأبقيت ثابتة خلال الفترة التي تلت بسبب عدم توافر المعلومات.

جدول ٣٩

توزيع التقديرات الاجتماعية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

نوع التقدمة	2004	2005	2006	2007	2008
تقديرات صندوق الضمان الاجتماعي	812	801	829	939	878
تعويضات المرض	444	439	451	536	492
التعويضات العائلية	217	221	231	٢٢٤	235
تعويضات نهاية الخدمة	150	141	147	١٧٩	151
معاشات التقاعد					
المدفوعة من الدولة	821	874	935	909	955
المدفوعة من الخارج	23	23	23	24	25
المجموع	1 656	1 698	1 787	1 872	1 858

أما التقديرات التي يقدمها العملاء الوطنيون (المسجلة لجهة الاستخدامات) فهي تقتصر على التعويضات التي يدفعها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى معاشات التقاعد التي تدفعها الدولة. وقد ارتفعت الأولى من ٤٠٧ مليار ليرة لبنانية في العام ١٩٩٧ إلى ٨١٢ مليار في العام ٢٠٠٤ ثمّ إلى ٩٣٩ مليار في العام ٢٠٠٧ و ٨٧٨ مليار في العام ٢٠٠٨، وارتفعت الثانية من ٥٢٨ إلى ٨٢١ مليار ومن ثمّ إلى ٩٠٩ و ٩٥٥ مليار خلال الفترات ذاتها.

وكما الاشتراكات الإجتماعية، لم يتم التطرق إلى المنافع التي تقدّمها صناديق أخرى في الحسابات الواردة في هذه الدراسة.

د) التحويلات الجارية واحتساب الدخل الوطني المتاح القائم

يشمل باب "التحويلات الجارية" ثلاثة أنواع من التدفقات هي: إيرادات الدولة غير الضريبية، والمساعدات التي تقدّمها الدولة للأفراد والجمعيات وهيئات أخرى مقيمة أو غير مقيمة من القطاع الخاص، وأخيراً التحويلات الجارية من قبل غير المقيمين إلى الأسر المعيشية المقيمة.

يتم استخلاص البابين الأولين من قطع حساب الدولة مع هامش من التعديل يتعلق بالمساعدات المقدّمة بواسطة إدارات أخرى.

تُشتق التحويلات الخارجية الصافية من الأساليب المعتمدة لتقدير مختلف بنود ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل التالي هذه الأساليب.

جدول 40

توزيع التحويلات الجارية المحصلة حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

نوع التحويل	2004	2005	2006	2007	2008
إيرادات الدولة غير الضريبية	303	283	298	327	327
إعانات	160	124	175	199	233
الحوالات الخارجية الصافية	4 428	3 828	6 136	6 367	11 359
المجموع	4 891	4 235	6 609	6 894	11 919

يساوي البند المُوازن لحساب التوزيع الثانوي للدخل، الدخل الوطني القائم مضافاً إليه المدفوعات الخارجية الصافية على شكل توزيع ثانوي بحسب ما هو مبين في الجدول (٤١) أدناه.

جدول ٤١

احتساب الدخل الوطني المتاح القائم ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

	2004	2005	2006	2007	2008
الدخل الوطني القائم	32 336	33 710	34 393	38 410	45 530
معاشات التقاعد الوافدة من الخارج	23	23	23	24	25
الحوالات الخارجية الصافية	4 442	3 838	6 143	6 374	11 377
ناقص المساهمات للمنظمات الدولية	-13	-11	-7	-7	-17
المجموع = الدخل الوطني المتاح القائم	36 787	37 561	40 553	44 801	56 914

في الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢، مالت التحويلات الخارجية الصافية إلى الانخفاض، ممّا جعل نمو الناتج المحلي القائم يتجاوز نمو الدخل الوطني المتاح القائم. وفي العام ٢٠٠٣، أظهرت نتائج ميزان المدفوعات حركة قوية للتحويلات الوافدة إلى لبنان (راجع الفصل التالي) ممّا جعل نمو الدخل الوطني المتاح القائم يتجاوز نمو الناتج المحلي القائم من حيث القيمة الجارية (١٢.٨% مقابل ٥.٥% للناتج المحلي القائم). إنّ مستوى التحويلات الخارجية الصافية

الذي بلغ ١٨.٣% من الناتج المحلي القائم عام ١٩٩٧ إنخفض إلى ١١.٦% من هذا الناتج عام ٢٠٠٥ وعاد ليرتفع بشكل ملحوظ في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ حيث سجّل ميزان المدفوعات مرة أخرى فوائض كبيرة. وعام ٢٠٠٨ شكّلت هذه التحويلات ٢٥.٢% من الناتج المحلي القائم مقابل ١٦.٩% في العام ٢٠٠٧.

القسم الرابع. حساب استعمال الدخل

يسجّل حساب استعمال الدخل الاستهلاك الوطني من حيث الاستخدامات والدخل الوطني المتاح القائم من حيث الموارد. ويساوي رصيد هذا الحساب الإذخار الوطني.

بعد أن شهد الإذخار الوطني نمواً في العام ١٩٩٨، اتجه إلى الانخفاض المطرد ولا سيّما من العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٠٢. وبالتالي، فإنّ معدّل الادخار الإجمالي الذي وصل إلى ١٣.٤% عام ١٩٩٧ انخفض إلى ٧.٧% عام ٢٠٠٢. ويبدو أن هذا التطور مرتبط بتطور التحويلات الخارجية التي شهدت انخفاضاً حاداً خلال الفترة الأخيرة كما يتبيّن من دراسة ميزان المدفوعات. وبالتالي، مع انتعاش هذه التحويلات في العام ٢٠٠٣، بلغ معدّل الإذخار ١٢.٤% ثم تراجع إلى ١١.١% عام ٢٠٠٤ ثم ارتفع إلى ١٢.٩% عام ٢٠٠٥. وخلال الفترة الممتدة بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، تجاوز نمو المداخل المتاحة نمو الاستهلاك وبالتالي بلغ معدّل الإذخار الوطني ١٧.٨% عام ٢٠٠٧ و ٢١.٨% عام ٢٠٠٨.

القسم الخامس. حساب رأس المال

يسجّل حساب رأس المال، من حيث الاستخدامات، التكوين القائم لرأس المال الثابت والتغيّر في المخزون والتحويلات الرأسمالية التي يقوم بها العملاء الوطنيون. ويسجّل، من حيث الموارد، الإذخار الإجمالي والتحويلات الرأسمالية المقبوضة.

تمثّل التحويلات الرأسمالية المسجّلة في خانة الاستخدامات، مساعدات إعادة الإعمار التي تدفعها الدولة لمهجّري الحرب والتحويلات المدفوعة لإعادة إعمار جنوب لبنان. وبعد أن كانت قيمة هذه التحويلات مرتفعة في البداية (٤٨١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧) انخفضت تدريجياً لتصبح زهيدة بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ومنذ العام ٢٠٠٤، عادت حركة إعانات إعادة الإعمار وإنما بنسبة طفيفة حيث بلغت قيمتها ١٠٥ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ و ١٠٠ مليار عام ٢٠٠٨.

وتشتمل التحويلات المسجّلة في خانة الموارد، فضلاً عن تلك المسجّلة في خانة الاستخدامات، على صافي التحويلات الرأسمالية القادمة من الخارج. وقد شهدت هذه الأخيرة أيضاً انخفاضاً تدريجياً إذ انتقلت من ٩٩٩ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٣٧٥ مليار عام ٢٠٠٢ ثم استعادت زخمها بعدئذ لتصل إلى ٢٧٩ مليار عام ٢٠٠٥ و ٤٠٩٦ مليار عام ٢٠٠٦ و ١٢٥ ٢ مليار عام ٢٠٠٧ و ٣٧٩٢ مليار عام ٢٠٠٨. إلّا أنّ هذه التقديرات هي أوّلية وناجمة عن تقديرات ميزان المدفوعات المبينة في الفصل التالي.

يُطلق على رصيد حساب رأس المال اسم القدرة التمويلية إذا كان إيجابياً أو الاحتياجات التمويلية إذا كان سلبياً. كان مجموع الاقتصاد اللبناني دائماً بحاجة إلى تمويل خارجي. وكما يتبيّن من الجدول رقم (٤٢)، لم تكن قدرة الأسر المعيشية على التمويل كافية لتلبية الاحتياجات

مؤسسات الإنتاج والإدارات للتمويل، باستثناء العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ حيث سجّل الاقتصاد فائضاً.

جدول ٤٢

توزيع القدرة على التمويل (+) أو احتياجات التمويل (-) بحسب العملاء الاقتصاديين
٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

الوحدة الاقتصادية	2004	2005	2006	2007	2008
الإدارات العامة	-2 529	-1 961	-2 576	-2 631	-867
مؤسسات الإنتاج	-4 194	-4 067	-4 447	-7 185	-9 157
الأسر	5 411	4 945	10 779	9 460	12 432
المجموع	-1 311	-1 083	3 757	-357	2 409

بحسب نظام المحاسبة المعتمد، تساوي قدرة الأسر المعيشية على التمويل اذّخار هذه الأسر مضافاً إليه مداخيل المؤسسات الإنتاجية غير المورّعة وصافي التحويلات الرأسمالية القادمة من الخارج. ويفترض أن تُدفع هذه الأخيرة بالكامل إلى الأسر المعيشية^{١١}. وبالتالي فإنّ قدرة الأسر المعيشية على التمويل كما تمّ تعريفها تعتمد على التحويلات الخارجية الجارية والرأسمالية على حدّ سواء. وفي العام ٢٠٠٨، بلغت القدرة التمويلية مستوى قياسيًّا (ما يزيد عن ١٢ ألف مليار (تريليون) ليرة لبنانية) بفضل التحويلات الهامة المسجّلة، وبالتالي تخطّت بنسبة كبيرة حاجات مؤسسات الانتاج والإدارات إلى التمويل في تلك السنة.

إنّ حاجات مؤسسات الإنتاج التمويلية تساوي التكوين القائم لرأس المال الثابت في القطاع التسويقي والتغيّر في المخزونات ناقص المبالغ التي تُخصم على أنها اهلاك. وبالتالي فإنّ تطوّر الاحتياجات التمويلية لدى مؤسسات الإنتاج قد تبع تطوّر الاستثمارات في القطاع الخاص الذي شهد تراجعاً عام ٢٠٠٥ وارتفاعاً كبيراً عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨.

أما حاجة الإدارات العامة إلى التمويل فتساوي العجز المالي العام. ويفوق هذا العجز بكثير قيمة الاستثمارات العامة لكنه يميل إلى الانخفاض تدريجياً. وهو كان يمثل ١٥.٧% من الناتج المحلي القائم و ١٤.٥% من الدخل الوطني المتاح القائم عام ٢٠٠٢. وعام ٢٠٠٧ تراجعت هاتين النسبتين بالتالي إلى ٧.٧% و ٦.٥%. وفي العام ٢٠٠٨، شكّل العجز المالي العام ١.٩% فقط من الناتج المحلي القائم و ١.٥% فقط من الدخل الوطني القائم المتاح. غير أنّنا نذكر بأنّ ما تقدّم هو العجز في الميزانية الذي لا يشمل العجز في عمليات الخزينة الخارجة عن الميزانية. ولو تمّ تسجيل سلفات الخزينة إلى شركة كهرباء لبنان على أنها إعانات وليس سلفات، لكان هذا العجز أكبر.

^{١١} نذكر أيضاً بأنّ المؤسسات الفردية لا تصنّف ضمن الأسر وإنما ضمن المؤسسات الإنتاجية الأخرى.

القسم السادس. الحساب المالي

يسجّل الحساب المالي، من حيث الاستخدامات، التغيّر في الديون والحقوق، كما يسجّل، من حيث الموارد، التغيّر في ديون العملاء الوطنيين. ويساوي رصيد الحساب المالي القدرة التمويلية أو الحاجة التمويلية. وينجم هذا التساوي عن مبدأ التوازن العام للحسابات. وترتكز أساليب القياس المعتمدة في وضع الحسابات إلى حدّ بعيد على مبدأ التوازن هذا. وهكذا، فإنّ قدرة الأسر المعيشية على التمويل تترجم بزيادة متكافئة في حقوقها في حين تتمّ تغطية حاجة مؤسسات الإنتاج إلى التمويل بزيادة المساهمات والقروض التي يتمّ الحصول عليها. وأخيراً يترجم عجز الإدارات العامة بزيادة في الدين العام توازي قيمة هذا العجز.

تمّ تبويب الحقوق والديون الواردة في الحسابات الحالية بحسب التصنيف الدولي ضمن الأبواب الأربعة التالية: النقد والودائع (F2)، الأوراق المالية غير الأسهم (F3)، القروض (F4)، الأسهم أو المساهمات (F5).

(أ) التغيّر في النقد والودائع (F2)

إنّ النقد والودائع التي أحصيت في هذه الدراسة تشمل فقط الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية التي يصدرها المصرف المركزي والودائع التي يودعها المقيمون لدى الجهاز المصرفي وصافي موجودات المصارف اللبنانية في الخارج، وهي لا تشمل الأوراق النقدية بالدولار أو بالعملات الأخرى ولا ودائع المقيمين (عدا الجهاز المصرفي) في المصارف خارج لبنان. وقد تمّ أيضاً استثناء النقد والودائع العائدة للقطاع العام. وإنّ الأرقام المعتمدة هي مأخوذة من البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية الصادرة عن مصرف لبنان.

يشكّل التغيّر في الكتلة النقدية مورداً للجهاز المصرفي واستخداماً للقطاع الخاص غير المصرفي. وتتألف الكتلة بجزء كبير منها من ودائع الأسر المعيشية والتغيّر في حساب الصندوق والمصرف للشركات غير المالية والتي يمكن اعتبارها زهيدة. وهكذا فإنّ التغيّر في الكتلة النقدية التي ارتفعت من ٥ ٠٩٠ مليار عام ٢٠٠٦ إلى ٩ ٥٥٤ مليار عام ٢٠٠٧ ثمّ إلى ١٣ ٣٩٠ مليار في العام ٢٠٠٨ هو بجزء منه انعكاس لتطور القدرة التمويلية للأسر المعيشية (أنظر أعلاه).

جدول ٤٣

تغيّر الكتلة النقدية وصافي موجودات الجهاز المصرفي الخارجية ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

نوع النقد	2004	2005	2006	2007	2008
النقد بالليرة اللبنانية	-98	-1 513	-987	1 353	12 494
الودائع بالعملات الأجنبية	7 000	5 573	6 077	8 200	895
المجموع = الموارد	6 902	4 060	5 090	9 554	13 390
صافي الموجودات الخارجية للمصارف	255	1 126	4 213	3 070	5 218
المجموع = الاستعمالات	7 157	5 186	9 303	12 624	18 608

ملاحظة: يحسب تغيّر الودائع بالعملات الأجنبية بأسعار صرف ثابتة.

وتأتي التقلّبات القوية المسجّلة في تركيبة النقد المكوّنة من عملات أجنبية وليرة لبنانية من التقلّبات الظرفية للثقة في العملة الوطنية ومن الفرق في الفائدة على الليرة اللبنانية وعلى

العملات الأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم احتساب تغيّرات الودائع في العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت.

ولجهة الاستخدامات، تضاف الزيادة في صافي الموجودات الخارجية التي تملكها المصارف المقيمة إلى قيمة التغيّر في العملة التي يملكها المقيمون. وتساوي الزيادة في صافي الموجودات الخارجية ودائع المصارف اللبنانية في الخارج مخصوماً منها ودائع غير المقيمين، وهي تحتسب بسعر صرف ثابت. وإنّ هذا التغيّر، بحسب تعريفه، يساوي رصيد ميزان المدفوعات.

(ب) تغيّر الأوراق المالية غير الأسهم

وحدها سندات الخزينة اللبنانية أخذت بالاعتبار وأهملت الأوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص أو القطاع الخارجي. ويظهر الجدول رقم (٤٤) توزيع سندات الخزينة بحسب المكتتبين^{١٢}.

من حيث الاستخدامات، يتم تسجيل تغيّر سندات الخزينة التي يكتتب فيها المصارف والمقيمون الآخرون. أما تلك التي تكتتب فيها الإدارات المستقلة فهي تستثنى وفقاً لأصول توحيد الحسابات. إضافة إلى السندات التي يكتتب فيها المقيمون تعتبر السندات التي يكتتب فيها غير المقيمين موارد للإدارات العامة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن توزيع سندات الخزينة بين مكتتبين مقيمين ومكتتبين غير مقيمين ليس معروفاً على وجه الدقة. ويفترض أنّ تكون سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في حوزة مقيمين وتلك المتداولة بالعملات الأجنبية خارج المصارف في حوزة غير مقيمين.

١٢ إنّ سندات الخزينة التي تكتتب فيها المصارف مأخوذة من ميزانيات هذه المصارف الصادرة عن مصرف لبنان. أما السندات التي يكتتب فيها الجمهور والإدارات العامة فتحسب إستناداً إلى الإحصاءات المتوافرة من قبل مصرف لبنان. وتحتسب تغيّرات السندات بالعملات الأجنبية بحسب سعر صرف ثابت. ويبدو أن هناك تفاوت لا يستهان به بين حسابات الخزينة وإحصاءات مصرف لبنان. وبالتالي عمدنا إلى تقدير الأرقام المعتمدة في الحسابات الوطنية.

جدول ٤٤

تغير سندات الخزينة حسب الجهة المكتتبة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية					
2008	2007	2006	2005	2004	الجهة المكتتبة
<i>السندات بالليرة اللبنانية</i>					
253	1 475	860	250	-361	الإدارات العامة
6 715	2 626	344	2 791	1 571	المصارف*
-106	-148	366	-672	-1 896	غيرها وتعديلات
6 863	3 954	1 570	2 370	-687	المجموع
<i>السندات بالعملة الأجنبية</i>					
-952	209	3 296	695	3 448	المصارف*
218	69	9	-33	24	مؤسسات مالية
447	250	-1 864	533	374	غيرها
-288	528	1 442	1 196	3 846	المجموع
<i>مجموع السندات ما عدا المكتتبة من الإدارات العامة</i>					
5 763	2 836	3 640	3 486	5 019	المصارف*
112	-79	375	-704	-1 872	المقيمون من القطاع الخاص
447	250	-1 864	533	374	غير المقيمين
6 322	3 007	2 152	3 315	3 521	المجموع الموحد

* مصرف لبنان والمصارف التجارية.

في العام ٢٠٠٤، اتجهت إصدارات سندات الخزينة بالعملة إلى الحلول مكان إصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. وقد استأثرت المصارف بأكبر نسبة من هذه السندات. و عام ٢٠٠٥، تراجعت نسبة سندات الخزينة الصادرة بالعملة الأجنبية صافية من التسديدات بشكل ملحوظ (+ ١ ١٩٦ مليار ليرة لبنانية بأسعار صرف ثابتة منها ٦٦٢ مليار مكتتبة من قبل المصارف والمؤسسات المالية مقابل ٣ ٤٧٢ مليار من أصل مجموع إصدارات صافية بلغت ٣ ٨٤٦ مليار ليرة لبنانية في ٢٠٠٤). عام ٢٠٠٧، أظهرت أصول ميزانية مصرف لبنان انخفاض في محفظة سندات الخزينة (- ٢ ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية) مقابل انخفاض بند فروقات القطع المدرج ضمن الخصوم بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. وإن هذه الكتابة المحاسبية لم تحتسب في احتساب الإصدارات صافية من التسديدات. وفي العام ٢٠٠٨، استعادت سندات الخزينة بالعملة الوطنية زخمها ، حيث أنّ الإصدارات صافية من التسديدات ارتفعت بنسبة ٧٣.٦%.

ج) التغيير في التسليف

تمثل المبالغ المسجلة لجهة الاستخدامات تغيير السلف المصرفية المبينة في الإحصاءات المتعلقة بالوضع النقدي إضافة إلى تقديرات سلف الخزينة الممنوحة إلى المؤسسات العامة. وبسبب عدم توافر ميزانية عمومية موحدة لمجموع المؤسسات المالية، لم تحتسب في النظام المحاسبي المعتمد القروض الممنوحة للقطاع غير المالي من قبل المؤسسات الخارجة عن النظام النقدي. أما لجهة الموارد فتتضمن القروض أيضاً صافي السلف الخارجية الممنوحة للإدارات العامة.

جدول ٤٥

تغير التسليفات والقروض حسب نوعها ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

نوع التسليفات	2004	2005	2006	2007	2008
التسليفات المصرفية					
للقطاع الخاص	1 464	678	1 163	914	5 746
للقطاع العام (صافية)	-1 190	-1 223	1 137	-118	-3 807
تسليفات	151	8	-9	-35	-8
ودائع القطاع العام	-1 341	-1 231	1 146	-83	-3 799
مجموع التسليفات المصرفية	274	-545	2 300	796	1 939
سلفات الخزينة	511	734	1 370	1 403	2 430
مجموع الإستعمالات	785	188	3 670	2 199	4 369
القروض الخارجية	307	140	112	632	196
المجموع: الموارد	1 092	329	3 783	2 831	4 566

استعادت السُلف المصرفية المقدّمة للقطاع الخاص زخمها في العام ٢٠٠٤ بعد ان سجّلت تباطؤاً واضحاً خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٣. في عام ٢٠٠٥، عادت هذه السُلف لتتراجع ثم استعادت زخمها في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ولكنها لم تستعد المستوى التي بلغته في العام ٢٠٠٤. وقد بلغ مجموع السُلف صافية من التسديدات ٩١٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ مقابل ١ ٤٦٤ مليار عام ٢٠٠٤. غير أنه في العام ٢٠٠٨ شهدت السُلف المصرفية نمواً قياسيماً بفضل الفائض في السيولة. يظهر الجدول (٤٦) التالي تطوّر توزيع السُلف في القطاع المالي بحسب القطاع المستفيد بحسب بيانات مصرف لبنان.

وتختلف هذه السُلف عن تلك التي تدرج في دراسة الوضع النقدي لأنها تشمل السُلف التي تقدّمها مؤسسات الاقراض الخارجية عن النظام النقدي. لكنها تسمح بتحديد التقلبات في توزيع السُلف بحسب القطاعات وتطوّرها. ونلاحظ على سبيل المثال أن القروض الممنوحة لقطاع البناء هي التي سجّلت أكبر نسبة نمو في العام ٢٠٠٨.

جدول ٤٦

تغير التسليفات المصرفية إلى القطاع الخاص حسب القطاعات الإقتصادية ٢٠٠٤-٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

القطاع	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة	-54	52	-16	34	٦٤
الصناعة	385	191	31	592	753
البناء	293	-414	111	440	1 745
التجارة	404	-410	67	891	1 014
الخدمات	139	80	782	1 675	1 301
المؤسسات المالية	86	197	254	485	1 235
المؤسسات الأخرى	54	189	15	190	306
أفراد	582	398	885	1 157	937
المجموع	1 889	283	2 130	5 462	7 355

تُحتسب سُلف النظام المصرفي للقطاع العام صافية من الودائع. ويعكس التغيّر في القروض التغيّر في الودائع أكثر مما يعكس التغيّر في القروض. تبقى هذه الأخيرة زهيدة، فالمصارف

تمول القطاع العام من خلال الاكتتابات في سندات الخزينة. وعلى ما يبدو انعكست في العام ٢٠٠٨ الاكتتابات الهامة التي قام بها مصرف لبنان والمصارف التجارية في سندات الخزينة (+٧٦٣ ٥ مليار ليرة لبنانية) في زيادة ودائع الخزينة العامة لدى مصرف لبنان بشكل ملحوظ: (+ ٣٧٩٩ مليار ليرة لبنانية).

إنَّ سَلْفَ الخزينة إلى المؤسسات العامة مثل شركة كهرباء لبنان ليست معروفة بدقة. فالنظام المحاسبي الحالي للقطاع العام لا يسمح بمعرفة تقسيم السلف بحسب المستفيدين. وتبقى المبالغ المشار إليها تقريبية وتسمح بإيجاد توازن في حسابات الإدارات العامة.

أما الاستدانات الخارجية للقطاع العام التي أدرجت فهي تلك التي حصل عليها مجلس الإنماء والإعمار والهيئات الحكومية الأخرى كما وردت في احصاءات مصرف لبنان. تلجأ الحكومة إلى التمويل الخارجي من خلال إصدار سندات بالعملات الأجنبية (يورو بوندز).

د) تغيير الأسهم أو المساهمات

لا توجد حالياً أية معطيات عن ميزانيات الشركات. وتمثل الأرقام المشار إليها لجهة الاستخدامات بالمبدأ تغيير حقوق الأسر المعيشية على ملكية مؤسسات الإنتاج أكانت شركات مغفلة أو مؤسسات فردية. كما وتتضمن هذه الأرقام المبالغ المدفوعة من قبل الأسر المعيشية لشراء المساكن الجديدة، والتي قدرت بـ ٣٢٨ ١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء حول الأوضاع المعيشية للأسر. ومع غياب معطيات عن السنوات التالية تم تقدير مساهمة الأسر المعيشية في التكوين القائم لرأس مال مؤسسات الإنتاج بحسب المبالغ المتبقية.

أما لجهة الموارد، فتُضاف إلى مساهمات المقيمين الاستثمارات المباشرة لغير المقيمين وتقدر هذه الاستثمارات في إطار ميزان المدفوعات. راجع الفصل التالي.

الفصل الثاني حسابات العالم الخارجي وميزان المدفوعات

تُسجَل العمليات المُنجزة مع العالم الخارجي في أربعة حسابات تستنتج منها البنود المُوازنة الأساسية لميزان المدفوعات:

- I. حساب تبادل السلع والخدمات الذي يساوي رصيده الميزان التجاري.
- II. حساب المداخل الأولية والتحويلات الجارية الذي يساوي رصيده ميزان العمليات الجارية.
- III. ١. حساب التحويلات الرأسمالية الذي يساوي رصيده القدرة التمويلية أو الاحتياجات التمويلية.
- III. ٢. الحساب المالي الذي يساوي رصيده العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

يعرض الجدول (٤٧) هذه الأرصدة المختلفة.

جدول ٤٧

تطور مختلف الأرصدة لميزان المدفوعات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨

مليار ليرة لبنانية

	2008	2007	2006	2005	2004	نوع الرصيد
	13 174	9 509	7 066	7 001	7 135	الميزان التجاري
	-11 790	-7 028	-6 727	-4 638	-3 920	+ صافي الدخل والحوالات الجارية
	1 384	2 481	339	2 363	3 215	= ميزان العمليات الجارية
	-3 792	-2 125	-4 096	-1 279	-1 904	+ صافي تحويل الرساميل
	-2 409	357	-3 757	1 083	1 311	= القدرة على التمويل/الحاجة إلى التمويل
	-2 810	-3 427	-456	-2 210	-1 567	+ صافي التمويل الخارجي
	-447	-250	1 864	-534	-374	القروض
	-196	-632	-112	-140	-307	سندات الخزينة
	-2 167	-2 544	-2 208	-1 536	-886	صافي إستثمارات مباشرة
	-5 218	-3 070	-4 213	-1 126	-255	= ميزان المدفوعات

ملاحظة: يعتبر الرصيد الإيجابي في حساب العالم الخارجي عجزاً في ميزان مدفوعات البلد، بينما يعتبر الرصيد السلبي فائضاً. وعلى هذا الأساس يكون ميزان المدفوعات قد سجّل فائضاً خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨.

القسم الأول. حساب تبادل السلع والخدمات

تُسجَل في حساب تبادل السلع والخدمات مع العالم الخارجي الصادرات لجهة الاستخدامات، والواردات لجهة الموارد. سبق وتناولنا هذه المجاميع في الفصلين الثاني والخامس من الجزء الأول. وإن رصيد هذا الحساب الذي يطلق عليه اسم الميزان التجاري له معنى أشمل من المعنى الجاري للمصطلح لأنّ عمليات التبادل هذه لا تقتصر على البضائع وحسب بل تشمل أيضاً على الصادرات من الخدمات الصافية.

كان الميزان التجاري في لبنان في عجز دائم. بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ انخفض العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج من ٨ ٠٠٩ مليار ليرة لبنانية إلى ٥ ٤٤٠ مليار نتيجة ركود الواردات ونمو الصادرات بشكل ملحوظ. في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، ارتفع العجز من جديد ليصل إلى ٦ ٢٤٢ مليار ليرة لبنانية ثم ٧ ١٣٥ مليار، نتيجة نمو الواردات بنسبة تفوق نسبة نمو الصادرات. وفي العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ استقر العجز تقريباً على المستوى ذاته. وفي العامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ سجل العجز مستويات قياسية إذ بلغ ٩ ٥٠٩ مليار و ١٣ ١٧٤ مليار على التوالي بسبب نمو مرتفع للواردات. عام ١٩٩٧ كان هذا العجز يمثل ٣٣% من الناتج المحلي القائم و ٢٤.٨% من الإنفاق الوطني. عام ٢٠٠٢ لم يمثل هذا العجز إلا ١٨.٨% من الناتج المحلي القائم و ١٥.٩% من الإنفاق الوطني. وقد ارتفعت هذه النسب بالتتالي إلى ٢١.٣% و ١٧.٥% عام ٢٠٠٥ وإلى ٢٠.٩% و ١٧.٣% عام ٢٠٠٦ و ٢٥.٢% و ٢٠.١% عام ٢٠٠٧ واقترنت في العام ٢٠٠٨ مما كانت عليه في العام ١٩٩٧: ٢٩.٢% و ٢٢.٧%.

تجدر الإشارة إلى أنه تمت مراجعة تقديرات الميزان التجاري لتخفّض نتيجة زيادة تقديرات الصادرات من الخدمات الصافية.

القسم الثاني. حساب المداخل الأولية والتحويلات الجارية

يُسجّل هذا الحساب، لجهة الاستخدامات، المداخل الأولية التي يدفعها قطاع العالم الخارجي للمقيمين اللبنانيين إضافة إلى التحويلات الصافية الوافدة من الخارج. ويبيّن، لجهة الموارد، رصيد حساب تبادل السلع والخدمات ويسجّل المداخل الأولية التي يدفعها الاقتصاد الوطني لغير المقيمين.

يساوي رصيد هذا الحساب رصيد لميزان العمليات الجارية. وكما الميزان التجاري، فإن هذا الميزان الأخير إيجابي بالنسبة إلى العالم الخارجي مما يشير إلى عجز بالنسبة للبنان. من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢، سجّل ميزان العمليات الجارية انخفاضاً تبعاً لتحسّن الميزان التجاري لصالح لبنان، وفي العام ٢٠٠٣ سجّل انخفاضاً حاداً بعد أن استعادت التحويلات نشاطها. وفي العام ٢٠٠٤، أدت الزيادة الكبيرة في الواردات وتباطؤ التحويلات الجارية إلى ارتفاع ميزان العمليات الجارية إلى المستوى الذي كان عليه عام ١٩٩٧. عام ٢٠٠٥ عاد هذا الميزان لينخفض مجدداً. وقد أدى جمود الواردات والحركة القوية للتحويلات إلى لبنان عام ٢٠٠٦ إلى انخفاض الميزان الجاري إلى أدنى مستوى له منذ عشر سنوات. في العام ٢٠٠٧، ارتفع عجز لبنان لناعية العمليات الجارية مع العام الخارجي ليلبغ مستواه في العام ٢٠٠٥ ثم عاد وانخفض في العام ٢٠٠٨ نتيجة الارتفاع الكبير في التحويلات.

نورد في ما يلي عرضاً لتطوّر عناصر هذا الحساب.

أ) المداخل الأولية

تشمل المداخل الأولية، التي يطلق عليها أيضاً اسم مداخل عوامل الإنتاج، الأجور والفوائد وغيرها من إيرادات العمل أو رأس المال.

عام ١٩٩٧، تمّ تقدير الأجور وغيرها من إيرادات العمل التي يحصل عليها المقيمون اللبنانيون من الخارج بفضل استقصاء أجري حول الأوضاع المعيشية للأسر. وقد تمّ تقدير هذه الأرقام للسنوات التالية استناداً إلى مؤشر تكرر سفر اللبنانيين إلى الخارج. أما بالنسبة إلى الأجور

المدفوعة إلى غير المقيمين، فقد قُدرت بالتناسب مع تطوّر القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والبناء. ولكن وبعد التغييرات الجديدة التي أدخلها مصرف لبنان على ميزان المدفوعات، تمّ اعتماد مؤشرات جديدة لتطوّر هذه المداخل، وإنما من دون التوصل إلى أرقام أكثر موثوقية. (راجع الجدول ٢٨).

أما *الفوائد المحصّلة* من المقيمين اللبنانيين على توظيفاتهم في الخارج والفوائد المدفوعة إلى غير المقيمين فيتمّ تقديرها من قبل مصرف لبنان في إطار الأعمال التي تجري على ميزان المدفوعات. وتشير هذه التقديرات إلى تراجع واضح في الفوائد المحصّلة التي انخفضت من ٢٩٧ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٥٤٩ مليار ليرة عام ٢٠٠٣، في حين سجّلت الفوائد المدفوعة للمستثمرين غير المقيمين ارتفاعاً هاماً إذ انتقلت من ٩٥١ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ١٦٥٢ مليار عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت قد بلغت ذروتها في العام ٢٠٠٢ إذ بلغت ١٧٤٧ مليار. وفي العام ٢٠٠٤ سجّلت الفوائد المحصّلة والمدفوعة ارتفاعاً ولكن بقي الرصيد لصالح غير المقيمين (١٨١٣ - ٩٤٦ مليار ليرة لبنانية). ولكن منذ العام ٢٠٠٥، تخطّت الفوائد المحصّلة من اللبنانيين تلك المدفوعة لغير المقيمين ممّا أسفر عن فائض إيجابي بلغت قيمته ١٤٣ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٥ و ٢٧٧ مليار عام ٢٠٠٦ و ٧٦ مليار عام ٢٠٠٧. في العام ٢٠٠٨، انعكس الوضع من جديد إذ تدنّت إيرادات المقيمين من توظيفاتهم في الخارج بما مقداره ١٣٠ مليار ليرة لبنانية عن الفوائد التي تدفع لغير المقيمين.

وبما أنّ الفوائد تشكّل القسط الأكبر من المداخل الأولية المتبادلة مع القطاع الخارجي، شهد الدخل الصافي الوافد لعوامل الإنتاج الناتج عن القطاع الخارجي تراجعاً ملحوظاً منذ العام ٢٠٠١: فبعد تقدّم ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخارجي في الدخل الوطني من ٤٧٢ إلى ٧٣٩ مليار ليرة لبنانية، انخفض هذا الدخل الصافي إلى ١٧٧ مليار عام ٢٠٠١ وأصبح سلبياً عام ٢٠٠٢ (-٣٨٨ مليار ليرة لبنانية)، وعام ٢٠٠٣ (-٦٨٣ مليار ليرة لبنانية) وعام ٢٠٠٤ (-٥٣١ مليار). ومنذ العام ٢٠٠٥، عاد هذا الدخل الصافي ليصبح إيجابياً لمصلحة لبنان (+٧٨٧ مليار، +٥٦٧ و +٦٣٦ و +٤٠٦ مليار ليرة لبنانية بالتتالي في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨). (راجع الجدول ٢٩).

(ب) التحويلات الجارية الصافية

لطالما استفاد لبنان من تدفّق التحويلات القادمة من الخارج، ولكن لا تتوافر أية إحصاءات جديدة عن طبيعة هذه التحويلات ومقدارها. كانت الطريقة المعتمدة لتقدير التحويلات الجارية تقضي باعتبار كل الأموال المتبقية في ميزان المدفوعات أي تحت باب "الخطأ والسهو" على أنها تحويلات وتوزيع هذه الأموال المتبقية بين تحويلات جارية وتحويلات رأسمالية بحسب الظروف العامة ولاسيما وضع الاستثمارات. وجاءت مفاتيح التوزيع الناتجة بين التحويلات الجارية والتحويلات الرأسمالية، مع تعديل بسيط، على الشكل التالي: ٠.٣/٠.٧ في ١٩٩٧، ١٩٩٨ و ٢٠٠٤؛ ٠.٢/٠.٨ عام ١٩٩٩؛ ٠.١٥/٠.٨٥ في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢؛ ٠.١/٠.٩ عام ٢٠٠١؛ ثلثين/ثلث عام ٢٠٠٣؛ ثلاثة أرباع/ ربع في العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨؛ وأخيراً ٠.٤/٠.٦ عام ٢٠٠٦.

كان الاتجاه العام للتحويلات الخارجية الصافية يميل نحو الانخفاض ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢. وفي ظل ميل الاستثمارات في لبنان إلى الانخفاض، كان من الطبيعي اعتبار أن هذا الانخفاض قد أثر على التحويلات الرأسمالية أكثر منه على التحويلات الجارية. وفي العام ٢٠٠٣، تبين من الفائض الكبير في ميزان المدفوعات أن التحويلات إلى لبنان كانت ضخمة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية. ونظراً إلى اتجاه الاستثمارات في القطاع الخاص نحو الارتفاع، اعتبرت الزيادة في التحويلات الرأسمالية أكثر أهمية من الزيادة التي سجلتها التحويلات الجارية. ثبت هذا الوضع على حاله في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ ولكن بمستوى أضعف. ومنذ العام ٢٠٠٦ تسجل التحويلات مستويات قياسية (أكثر من ١٠ آلاف مليار (تريليون) ليرة لبنانية عام ٢٠٠٦ أكثر من ٨ آلاف مليار عام ٢٠٠٧ وأكثر من ١٥ ألف مليار (تريليون) عام ٢٠٠٨).

تُضاف إلى التحويلات الجارية الصافية معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية المحصلة من الخارج. وقد تمّ تقدير هذه المدفوعات بـ ٢٣ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ بفضل الاستقصاء عن الأوضاع المعيشية للأسر ثمّ اعتبرت أنها بقيت على هذا المستوى حتى العام ٢٠٠٦. ثمّ قدرت بـ ٢٤ مليار ليرة لبنانية عام ٢٠٠٧ و ٢٥ مليار عام ٢٠٠٨.

القسم الثالث. حساب التحويلات الرأسمالية

يبيّن هذا الحساب، لجهة الموارد، ميزان العمليات الجارية، ويبين، لجهة الاستخدامات، التحويلات الرأسمالية الصافية.

تم تقدير التحويلات الرأسمالية الصافية وفق الطريقة ذاتها التي استعملت لتقدير التحويلات الجارية: راجع القسم السابق. وأدت طريقة التقدير هذه إلى إظهار انخفاض في التحويلات الرأسمالية الخارجية الصافية ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢: من ٨٩٥ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٧ إلى ٤٩٤ مليار عام ٢٠٠٢. ومنذ العام ٢٠٠٣ زادت هذه التحويلات لتتراوح بين ٢ و ٤ آلاف مليار (تريليون) ليرة لبنانية بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨.

ونظراً إلى التوازن العام للحسابات، يساوي رصيد هذا الحساب من حيث القيمة المطلقة قدرة الاقتصاد الوطني على التمويل أو حاجة هذا الاقتصاد إلى التمويل. كان هذا الرصيد إيجابياً (للخارج أي سلبياً للاقتصاد الوطني) طوال الفترة الممتدة بين ١٩٩٧-٢٠٠٨ في ما خلا الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨.

القسم الرابع. الحساب المالي

يسجلّ الحساب المالي التغير في الذمم لجهة الاستخدامات ولجهة الموارد التغير في التزامات العالم الخارجي إزاء الاقتصاد الوطني. ويساوي رصيد الحساب المالي تماماً القدرة التمويلية أو الاحتياجات التمويلية. وقد تمّ تسجيل صافي السلف والديون لكل فئة.

نجد لجهة الاستخدامات:

(أ) الأوراق المالية غير الأسهم

يقصد بها التغير في محفظة سندات الخزينة اللبنانية التي يملكها غير المقيمين. يقدر مصرف لبنان هذه المبالغ. انظر الفصل السابق، القسم السادس، الفقرة ب.

(ب) القروض

هنا نجد فقط الاستدانات الخارجية التي يقوم بها مجلس الإنماء والإعمار وسائر الهيئات العامة.

(ج) الأسهم والمساهمات

يتكون الجزء الأكبر من حقوق غير المقيمين على ملكية المؤسسات الانتاجية من الاملاك العقارية. واستناداً إلى تقدير أجري في إطار وضع الحسابات للعام ١٩٩٧، تمّ تقدير تغير تلك الحقوق في السنوات التالية بشكل نسبي مع الاستثمارات المباشرة التي سجلها مصرف لبنان في تقديراته لعناصر ميزان المدفوعات.

نسجل، لجهة الموارد إضافة إلى القدرة التمويلية، التغير الصافي للموجودات الخارجية للنظام المصرفي اللبناني تحت باب "النقد والودائع". ويمثل هذا التغير، بحسب تعريفه المتعارف عليه، الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

نلاحظ مما تقدّم أنّ ميزان المدفوعات سجّل عجزاً قوياً عام ٢٠٠١ وفائضاً عام ٢٠٠٢ بفضل مساهمة الهيئات الأجنبية في تمويل الخزينة اللبنانية تنفيذاً لقرارات باريس ٢. في العام ٢٠٠٣، سجّل ميزان المدفوعات فائضاً أكبر بفعل التأثير المزدوج لاستمرار عمليات شراء سندات الخزينة ومساهمة التحويلات الرأسمالية أو التحويلات الجارية. وفي العام ٢٠٠٤، بالرغم من النمو القوي الذي سجلته التحويلات، كان الفائض في ميزان المدفوعات أقلّ ممّا كان عليه في الفترة السابقة بسبب الارتفاع القوي في الاستيراد واكتتابات أقلّ في سندات "يورو بوندز". ومنذ العام ٢٠٠٥، نجم الفائض في ميزان المدفوعات عن عودة الاستثمارات المباشرة ولا سيما في قطاع العقارات.

خاتمة

إنّ تقدير الحسابات الاقتصادية للسنوات ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ استناداً الى الأساليب التي تمّ اعتمادها في إعداد حسابات السنوات ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢. أتاح ليس تقييم تطوّر الاقتصاد الكلي فحسب بل أيضاً ساهم في تحديد التغيّرات التي طرأت على خصائص الاقتصاد والنظام المالي في لبنان وقياس مدى تأثر النشاط الاقتصادي بتداعيات أهم الأحداث السياسية التي شهدتها هذه السنوات. نورد في ما يلي باختصار أهم الوقائع المستخلصة من هذه الحسابات:

(أ) يتميّز الجهاز الإنتاجي اللبناني بشيء من الصلابة تجاه التغيّر في الطلب الذي يحدث تأثيراً أكثر حدة في الواردات

إنّ دورة النمو التي بدأت في سنة ٢٠٠٤ وأوقفت في السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ استعادت الحركة في سنة ٢٠٠٧ وازدهرت في سنة ٢٠٠٨. غير أنّ الناتج المحلي القائم سجّل نمواً تقلّ نسبته عن نسبة نمو الطلب: ٧.٥% في سنة ٢٠٠٧ و ٩.٣% في سنة ٢٠٠٨ مقابل زيادة الطلب بالأسعار الثابتة بنسبة ١٠.٤% في سنة ٢٠٠٧ و ١١.٨% في سنة ٢٠٠٨. وبعبس ذلك، لا يؤدي انخفاض الطلب بالضرورة إلى تراجع النشاط الداخلي. وهكذا في السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، في حين كان الطلب الإجمالي يتراجع بنسبة ١% و ٠.٥% من حيث القيمة الحقيقية بقي معدّل نمو الاقتصاد إيجابياً (+١% في سنة ٢٠٠٥ و +٠.٦% في سنة ٢٠٠٦).

غير أنّ أيّ تغيّر في الطلب يؤدي إلى تغيّرات أكبر في الواردات في ذات الاتجاه: وهكذا بلغ معدّل نمو الواردات من حيث القيمة الحقيقية ١٧.٢% في سنة ٢٠٠٧ و ١٦.٩% في سنة ٢٠٠٨. وخلال السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ حيث كان الطلب الإجمالي في تراجع، انخفضت كميات السلع المستوردة بالتتالي إلى ٥.٧% و ٣.٢%.

(ب) بحسب الظروف، تعزّز حركة الاستثمارات والطلب الخارجي الدور المهيمن الذي يلعبه الاستهلاك الخاص في تغيّر الطلب أو تُضعف هذا الدور

في سنة ٢٠٠٤، ساهم الطلب من قبل الأسر والاستثمارات والطلب الخارجي بنسب شبه متساوية في زيادة الطلب الإجمالي. وفي سنة ٢٠٠٧، السنة الثانية التي شهدت نمواً قوياً كانت مساهمة الصادرات أقلّ أهمية، حيث أنّ الاستثمارات هي التي ساهمت في دفع عجلة النمو إلى الأمام بقدر مساهمة الإستهلاك أو أكثر. عام ٢٠٠٨ استعاد طلب الأسر دوره المهيمن في نمو الطلب (راجع الجدول ٤٨).

جدول ٤٨

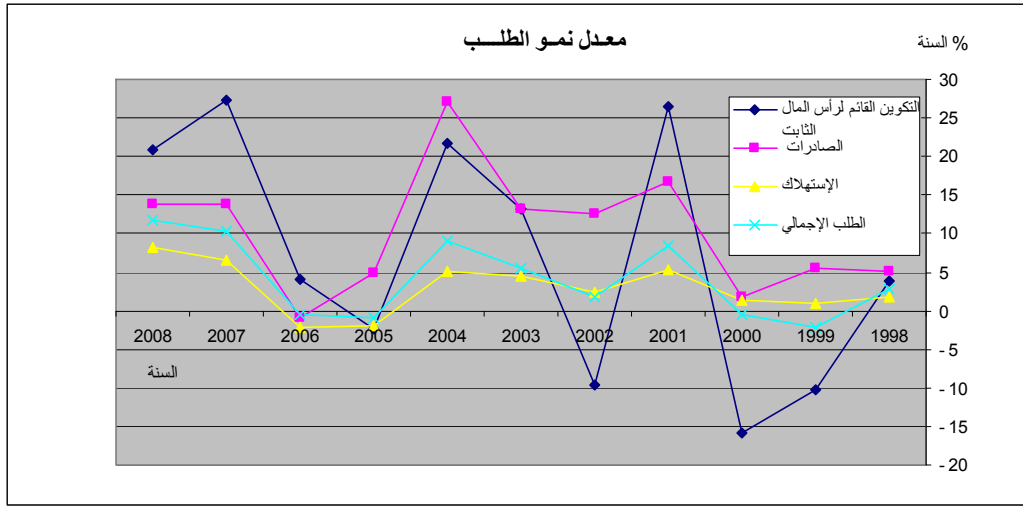
مساهمة مختلف مكونات الطلب في نمو هذا الطلب بالنسبة المئوية/ سنوياً

مكونات الطلب	2008	2007	2006	2005	2004
الاستهلاك الخاص	5.4	3.8	-1.2	-1.1	3.1
الاستهلاك العام	0.8	0.5	0.3	0.0	-0.4
تكوين الرأسمال الثابت والتغيّر في المخزون	3.5	4.0	0.5	-0.6	3.1
التصدير	2.1	2.1	-0.1	0.7	3.3
الطلب الإجمالي	11.8	10.4	-0.5	-1.0	9.1

ملاحظة: إن المساهمة في نمو الطلب تحتسب من خلال ضرب نمو المكونة بنسبة قيمة هذه المكونة على قيمة الطلب الإجمالي

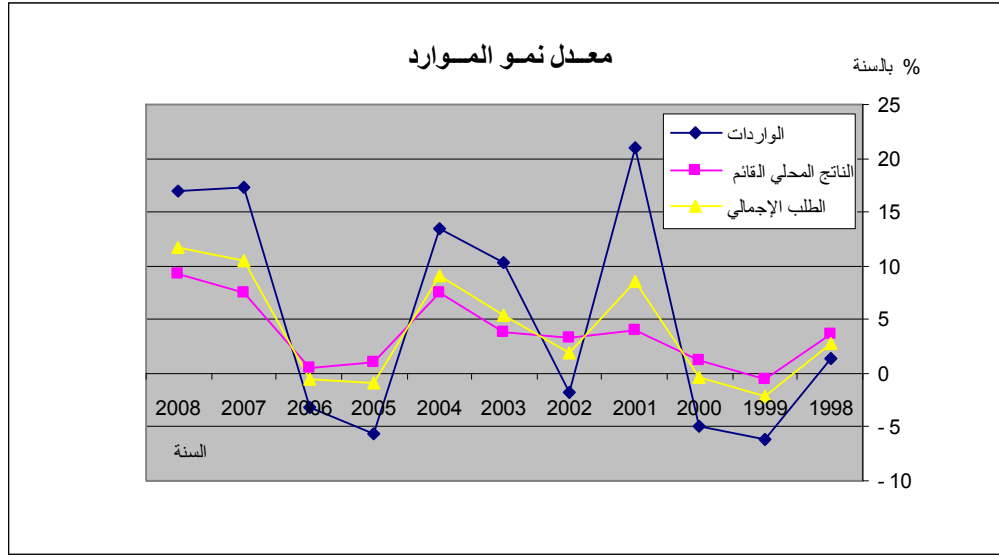
(ج) واصلت الاستثمارات الخاصة نموها

بعد فترة من التراجع، انتعشت الاستثمارات في سنة ٢٠٠٣ (+١١.٩% من حيث القيمة) وتابعت تطورها في سنة ٢٠٠٤ (+٢٣.٤%) ثم شهدت جموداً في سنة ٢٠٠٥ (+٠.١%). ويعود السبب وراء هذا الجمود إلى تراجع الاستثمارات العامة وانخفاض المخزونات، إذ أنّ التكوين القائم لرأس المال الثابت في المؤسسات الخاصة واصل نموه (+٩.٥% من حيث القيمة، +٥.٦% من حيث الحجم) بفضل تدفق الرساميل الأجنبية بدافع توظيفها. وفي سنة ٢٠٠٦، وبالرغم من العدوان الإسرائيلي على لبنان، زادت الاستثمارات الخاصة والعامة بنسبة ٣.٥% من حيث القيمة الحقيقية وسجلت معدل نمو قياسي في سنة ٢٠٠٧ بلغت نسبته ٢٥% (٢١% إذا ما استثنينا الزيادة في المخزونات). وفي سنة ٢٠٠٨، حافظت الاستثمارات الخاصة على ازدهارها: ٣٤.٥% من حيث القيمة و ٢٠.٤% بالأسعار الثابتة.

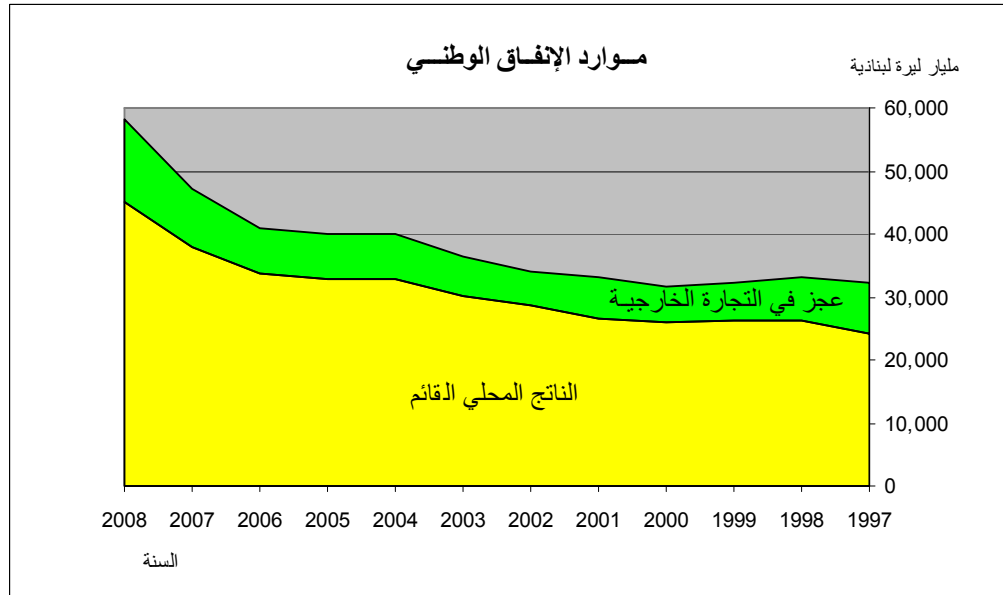


(د) ازداد الفارق البنيوي بين الإنفاق الوطني والإنتاج الداخلي بنسبة طفيفة خلال السنوات الأخيرة

بعد التقدّم الذي شهدته السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ والذي أدى إلى تخفيف الفارق من حيث القيمة النسبية بين الإنفاق الوطني والناتج المحلي القائم، ارتفع هذا الفارق ليتراوح بين ٢١% و ٢٢% ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ و ليبلغ ٢٥% في سنة ٢٠٠٧ و ٢٩% في سنة ٢٠٠٨ بعد أن كان قد تراجع من ٣٣.٠% من الناتج المحلي القائم سنة ١٩٩٧ إلى ١٨.٥% سنة ٢٠٠٢. ويأتي هذا التطور نتيجة الاختلاف الكبير القائم بين تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وأسعار الاستيراد والإنتاج.



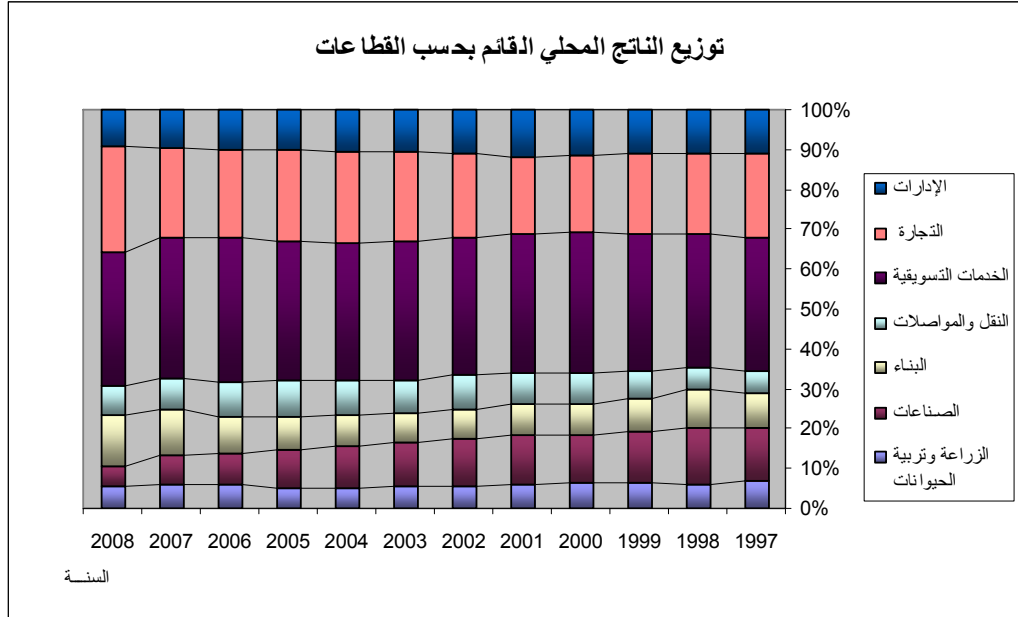
وفي المقابل، فإنّ العجز التجاري في السلع والخدمات الذي كان يغطّي ٢٤.٨% من الإنفاق الوطني في سنة ١٩٩٧ تراجع إلى ١٥.٦% من هذا الإنفاق في سنة ٢٠٠٢. وقد تراوحت هذه النسبة بين ١٧% و ١٨% بين السنوات ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ ثم عادت وارتفعت إلى ٢٠.١% في سنة ٢٠٠٧ و ٢٢.٧% في سنة ٢٠٠٨.



(د) ضعف مستمر لقطاعات إنتاج السلع

في الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٥ استمرّت حصّة الزراعة من الناتج المحلي القائم بالتراجع وانخفضت من ٦.٧% إلى ٥.٢% ثم عادت وارتفعت في السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ الى ما لا يزيد بكثير عن ٦%. وفي سنة ٢٠٠٨ انخفضت هذه الحصّة من جديد لتصل إلى ٥.٧%. كما أنّ حصّة القطاعات التصنيعية وقطاع الطاقة من الناتج المحلي القائم استمرت في التراجع لتتهبط من ١٣.٧% في سنة ١٩٩٧ إلى ٧.٢% في سنة ٢٠٠٧ و ٤.٨% في سنة ٢٠٠٨. ويعزى

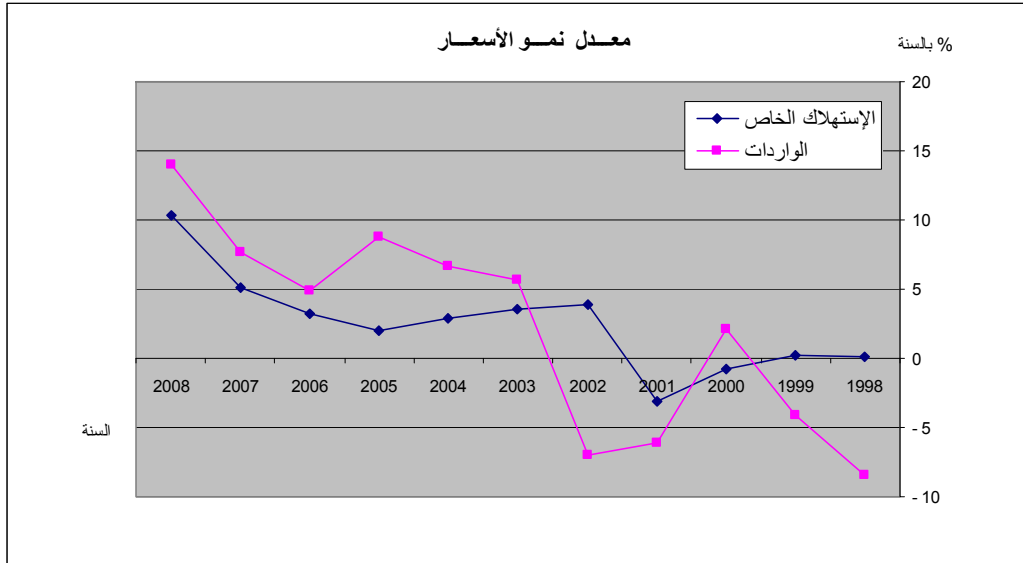
السبب الأكبر في هذا التراجع إلى التدهور الكبير في القيمة المضافة لقطاع الطاقة. وحدها حصّة القطاعات التصنيعية من الناتج المحلي القائم حافظت على مستواها (٨.٨%) . وجدير بالذكر أنه لو تبعت أسعار عوامل الانتاج الاتجاه ذاته الذي تبعته أسعار مجموع القيم المضافة، بدلاً من أن تنخفض أو تجمد، لشهد قطاع الصناعة نمواً أكبر.



غير أنّ سنة ٢٠٠٨ تميّزت بازدهار في القطاع التجاري نتيجة الارتفاع الكبير في طلب الأسر للسلع المعمّرة المستوردة بجزء كبير منها.

(و) انعكس ارتفاع أسعار الاستيراد جزئياً على أسعار الاستهلاك

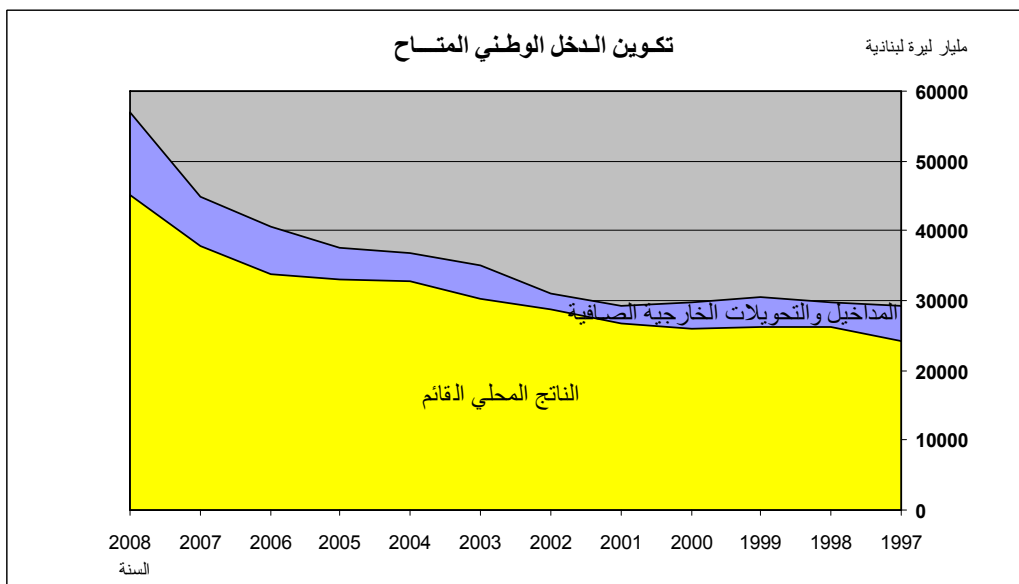
كانت أسعار استيراد الوحدات قد تراجعت بمعدل ٤.١% في الفترة الممتدة بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٢ وقد نجم هذا الانخفاض بجزئه الأكبر عن ارتفاع قيمة الليرة اللبنانية بالمقارنة مع العملات الأجنبية الرئيسية وانخفاض أسعار المواد الأولية. وفي سنة ٢٠٠٣، بدأت الليرة اللبنانية المرتبطة بالدولار الأميركي تفقد قيمتها في حين استعادت أسعار المواد الأولية ميلها إلى الارتفاع، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الاستيراد بمعدل ٥.٦%. أمّا الأسعار الداخلية فلم تتبع نفس الاتجاه باعتبار أنّ أسعار الاستهلاك سجّلت ارتفاعاً بنسبة ٣.٦% فقط. وقد ثبت هذا الأمر على حاله خلال الأعوام التي تلت: من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ ارتفعت قيم وحدات السلع المستوردة بمعدل ٧% سنوياً في حين ارتفعت أسعار الاستهلاك بمعدل ٣.٣% سنوياً فقط. أمّا سنة ٢٠٠٨ فقد شهدت تضخماً قوياً (+١٠.٣%) بفعل التأثير المزدوج لأسعار الاستيراد التي ارتفعت بنسبة ١٤% وأسعار عوامل الانتاج الداخلية التي ارتفعت بنسبة ٩.٢%.



(ز) زادت التبعية للتحويلات الخارجية

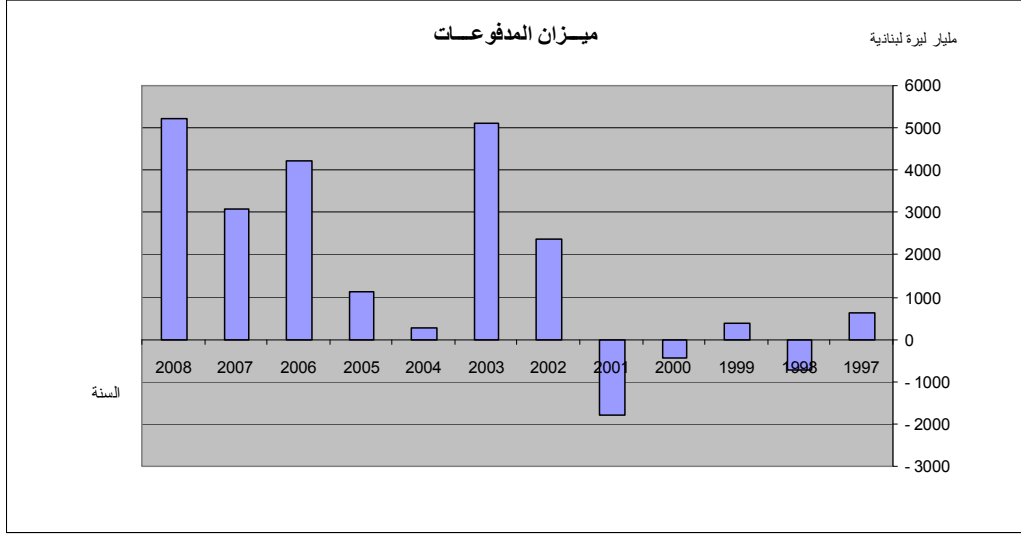
كان العجز في تبادل السلع والخدمات مع الخارج يُعطى دائماً بفضل المداخيل والتحويلات الخارجية التي كانت تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال المساهمة في تكوين ادّخار الأسر.

وبعد فترة من التراجع، استعادت التحويلات المقدّرة عدا الاستثمارات المباشرة حركتها وانتعاشها منذ سنة ٢٠٠٣. وبالتالي ارتفعت حصة المداخيل والتحويلات الخارجية الجارية من الدخل الوطني القائم المتاح إلى ١٣.٦% في سنة ٢٠٠٣ و ١٥.٧% في سنة ٢٠٠٧ و ٢٠.٨% في سنة ٢٠٠٨ بعد أنّ كانت قد انخفضت من ١٨.٦% في سنة ١٩٩٧ إلى ٧.٥% في سنة ٢٠٠٢.



(ح) بقي ميزان المدفوعات إيجابياً

إنّ التحويلات الجارية أو الرأسمالية الهامة المصحوبة في غالب الأحيان باستثمارات مباشرة أو باكتتابات في سندات الخزينة سدّت عجز الميزان التجاري ممّا أدى إلى حصول فائض في ميزان المدفوعات. وفي السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أدى انخفاض الواردات نتيجة تدني الطلب أيضاً إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. وكانت نسبة هذا الفائض أكبر في سنة ٢٠٠٦ بفعل زيادة التحويلات. وفي السنتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ساهمت التحويلات في تحقيق فائض بالرغم من الزيادة الكبيرة في الواردات والعجز في الميزان التجاري.



(ط) نما الإِدخار الوطني

تراجع صافي الإِدخار الوطني بحدّة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ بعد أن كان قد بلغ أوجه في سنة ١٩٩٨ (٤٤٧٦ مليار ليرة لبنانية). وفي سنة ٢٠٠٣ وبفضل استعادة النشاط وبخاصة بفضل الفائض في ميزان المدفوعات، زاد الإِدخار الوطني بنسبة كبيرة ثم تراجع قليلاً في سنة ٢٠٠٤ بفعل ازدياد نفقات الاستهلاك. وإنّ الأحداث السياسية التي شهدتها السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ حثّت الأسر على الإِدخار أكثر منه على الاستهلاك. وفي السنتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، سجّل الدخل المتاح معدل نموّاً يفوق معدل نمو الاستهلاك ممّا جعل الإِدخار يبلغ مستويات قياسية بمقدار ٧٩٨١ و ١٢٤٢٦ مليار ليرة لبنانية ليستأثر بالتتالي بنحو ١٧.٩% و ٢١.٩% من الدخل الوطني القائم المتاح.

(ي) ساهمت المصارف في تمويل الاستثمارات الخاصة

بدأت مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات الخاصة بالتراجع منذ سنة ١٩٩٧ لتصبح حتى سلبية في سنة ٢٠٠٣. وقد استثمر فائض سيولة المصارف في سندات الخزينة أو تم توظيفه في الخارج أو تجميده لدى مصرف لبنان. وفي سنة ٢٠٠٤، استعادت القروض المصرفية للقطاع الخاص نشاطها وأصبح تغيّرها إيجابياً ومثّل ٢٠% من استثمارات هذا القطاع. ولكن منذ سنة ٢٠٠٥ عادت هذه القروض لتتراجع مقابل استثمارات القطاع الخاص (التكوين القائم لرأس المال الثابت+التغيّر في المخزون). في سنة ٢٠٠٧، لم تسهم هذه القروض

إلا بنحو ١٠% من تمويل الاستثمارات الخاصة. وفي سنة ٢٠٠٨، دفع فائض الإدخار الذي يغذي الودائع المصرفية والانخفاض النسبي في معدلات الفوائد المصارف التجارية إلى تمويل القطاع الخاص بقدر القطاع العام. وبالتالي بلغ تعيير التسليفات للقطاع الخاص نحو ٤٤% من استثمارات المؤسسات الخاصة.

(ق) تواصل انخفاض عجز الموازنة العامة

في سنة ٢٠٠٥، استمر العجز العام في الانخفاض الذي بدأ في سنة ٢٠٠٣. فبعد أن تراوحت نسبة العجز بين ١٥% و ٢٠% من الناتج المحلي القائم ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٢ انخفضت إلى ١٢.١% فقط من الناتج المحلي القائم في سنة ٢٠٠٣ و ٦% في سنة ٢٠٠٥. في السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ارتفع من جديد ليبلغ نحو ٧%. وفي سنة ٢٠٠٨، تراجع العجز بنسبة كبيرة نتيجة الارتفاع الكبير في الضرائب على الاستهلاك وشكّل ١.٩% فقط من الناتج المحلي القائم.

ولكن العجز المشار إليه في الفقرة السابقة هو عجز الموازنة الذي لا يشمل سلفات الخزينة إلى مؤسسة كهرباء لبنان. ولو أدرجت هذه السلفات في الموازنة على أساس أنها إعانات للمؤسسات العامة لتجاوز العجز في سنة ٢٠٠٧ ما نسبته ١٠% من الناتج المحلي القائم و ٧% في سنة ٢٠٠٨.

(ل) استمر العبء الكبير للدين العام بالرغم من تراجع هذا الدين بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٨

إنّ الفوائد الصافية (ما عدا هامش المصارف) المقدّمة على خدمة الدين العام في عمليات التوزيع الثانوي بقيت مهيمنة على الرغم من التراجع الملحوظ الذي سجّله: فهي كانت تشكل ١٤١% من الاقتطاعات الإلزامية من الدخل بشكل ضرائب مباشرة واشتراكات اجتماعية في سنة ١٩٩٧. وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٧٥% في سنة ٢٠٠٢ و ١٧٤% في سنة ٢٠٠٣ وانخفضت إلى ١٣٧% في سنة ٢٠٠٤ و ١٠٦% في السنتين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ثم عادت وارتفعت إلى ١٢٥% في سنة ٢٠٠٧ وانخفضت من جديد في سنة ٢٠٠٨ لتبلغ ٨٠% بسبب انخفاض الفوائد وارتفاع الضرائب المباشرة.

أمّا الدين العام صافي من الودائع لدى مصرف لبنان فقد بدأت قيمته النسبية بالنسبة إلى الناتج المحلي القائم بالتراجع منذ سنة ٢٠٠٧: من ١٦٧% في نهاية ٢٠٠٦ إلى ١٥٦% في سنة ٢٠٠٧ و ١٣٩% في سنة ٢٠٠٨.

